جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ

مذكرة بعنوان

الحروب الأهلية في إفريقيا

الكونغو ورواندا نموذجًا

مذكـــرة تخـــرج لنيـــل شهـــادة مـــــاستـر في التاريخ

تخصص إفريقيا جنوب الصحراء

إعداد الطالبتين :

صبرينة بلقاسم

صافية ميوط

إشـراف الأستـــاذ:

د. يوسف سليماني

السنة الجامعية :1442/1441ه ـــ 2019م/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي
مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا }

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

سورة الإسراء الآية (80)

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا الى بحر العطاء الذي لا حدود له

الى بر الأمان الذي غرس في نفسي العزيمة و الأمان وطاعة الله

والرسول وسقاهما بفيض الحب و الحنان الى من علمني حب العمل و الاخلاص فيه وتعلمت منه الاحترام و الصبر على الشدائد الى والدي العزيز أطال الله في عمره

والى جوهرتي الغالية التي تشبعت منها بأسمى معاني الحب و التقدير صاحبت الصدر العطوف و القلب الرؤوف أمي الغالية أطال الله في عمرها

الى الى اخوتي هبة ،جيلالي ،محمد ،ابتسام ،وجدتي ،وخالتي دليلة والى كل العائلة

و أجمل معاني الاخلاص و الوفاء والدعم و البذل و العطاء الى زوجي العزيز باح أحمد

والى صديقتي الغالية دنيا وصديقة في درب الدراسة صبرينة

ومن لم نذكره فهو في القلب

صافية

الاهداء

أشكر الله سبحانه و تعالى أولا وقبل كل شئ الذي انعم علينا نعما لاتحصى ولا تعد ،فالحمد لله على كل شئ

الى ثاني الروح وثالث العين الى نبع لاينضب عطاؤها ،من بسطت بالخير راحتها اليك

أمي

الى من علمني و أوصلني سلم النجاح وهيأ لي من سبل الراحة مامكنني من أن أنجز هذا العمل

أبي

الى شموع تضئ في سماء حياتي اخوتي جمال ،سارة ،محمد علي

كما أهدي عملي هذا الى أعز ما أملك لصديقي العزيز يوسف و صديقة درب الدراسة صافية

والى من لم اذكرهم فهم في القلب

صبرينة

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نشكر في هذا الصدد الأستاذ المشرف "سليماني يوسف" لنصائحه الثمينة وتوجيهاته القيمة، نشكر كل من دكاترة التخصص الدكتور إبراهيم بتقة، رئيس الشعبة الدكتور نور الدين شعباني.

مقدمة

مقدمة

أعتبرت القارة الإفريقية من أكبر المناطق في العالك التي شهدت العديد من الحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية مما أدى إلى فشل معظم أساليب الحكم التي طبقت في القارة، كما فشلت مختلف الصيغ الإقتصادية في بناء إقتصاد متكامل رغم تعدد الثروات الطبيعية والبشرية في القارة.

ومن أهم ما واجهته دول هذه القارة هي الإنقلابات العسكرية، ومشاكل الحدود السياسية، وكثرة الحروب الأهلية؛ إذ لا يكاد إقليم من أقاليم القارة الإفريقية قد خلى من صراع أو حرب أهلية كان لها أثارها العميق على كافة مناحي القارة، وهذا كان نتيجة للاستعمار الذي عانت منه القارة الإفريقية، ومن أهم هذه الحروب تلك التي وقعت في نيجيريا، والتشاد، وأثيوبيا، وأوغندا، والصومال، وموزنبيق، وبورندي، وليبيريا، وسيراليون وغيرها من البلدان.

إنّ فهم ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا يساعد في فهم جانب من جوانب حركة التفاعلات السياسية الداخلية في الدول الإفريقية ، الأمر الذي يمكن من خلاله تفسير أسباب الاضطرابات وعدم الاستقرار وفهم هذه الجوانب يقتضي منا فهم أسباب اندلاع الحروب الأهلية في الدول الإفريقية لأن هذه الهروب مثلت استنزافا هائلا للموارد و الطاقات الحيوية للدول الإفريقية ، كما أنها أفرزت العديد من الظواهر السياسية والإنسانية الخطيرة مثل ظاهرة اللاجئين والتدخل الخارجي، وشيوع ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية وكذلك إضعاف المكانة الدولية والإقليمية لتلك الدول .

و لعل من أهم المناطق التي عانت من هذه الحروب هي منطقة البحيرات الكبرى التي شهدت اشد هذه النزاعات، ونقصد هنا دولة روندا، و من أهم الدول التي عانت ويلات الحرب الأهلية كذلك نجد الكونغو بما أنها جزء من هذه المنطقة أيضا حيث لم تكن خارج دائرة هذه النزاعات، فبالرغم من تنوعها الطبيعي واللغوي والديني والقبلي؛ إلا أنّها عانت صراعا داخليا عميقا يستمد من الشيوع الاثني والديني التي تعود جذوره إلى المرحلة الاستعمارية، وهذا ما انعكس على بناء الدولة واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث عرفت حربًا أهلية دامت من 1960 إلى غاية 1999 .

ونفس الشيء بالنسبة لدولة رواندا التي لم تكن خارج دائرة هذه النزاعات فقد عانت منها منذ نهاية الخمسينيات إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي ، فبعدما مرت عليها الحقبة الاستعمارية دخلت مرحلة جديدة من النزاع العرقي بين أغلبية الهوتو و أقلية التوتسي، فقد تكبدت من جراء ذلك أبشع مجزرة شهدها القرن العشرين وذلك لقصر مدتها " 100" يوم و فضاعة نتائجها حوالي مليون قتيل ومشرد، وألاف اليتامى من الأطفال، هذا إضافة الى تدفق الملايين المهاجرين إلى دول الجوار مما انعكس ذلك على استقرارهم .

وتتمحور الأهداف الموضوعية للدراسة حول كشف مجموعة من الحقائق المتعلقة بالموضوع و هي :

_ إبراز نموذجين عن الحروب الأهلية لافريقية في فترة ما بعد الاستقلال .

_ محاولة الكشف عن الأهداف الحقيقة للدول الغربية في منطقة الكونغو ورواندا .

_ معرفة طبيعة النزاع القائم في الكونغو ورواندا، ومعرفة تطوراتهم.

_ التعريف على الخلفيات للنزاع الذي أدى الى الحرب الأهلية سنة 1994 .

_ إبراز دور الأطراف الداخلية و الخارجية في إدارة النزاع في الكونغو و رواندا .

– معرفة أهم النتائج المترتبة عن هذه الحرب بالنسبة لرواندا .

و يرجع سبب اختيارينا لهذا الموضوع في الحقيقة إلى الأسباب التالية :

–أسباب ذاتية :

_ الرغبة في التخصص في الشؤون الدراسات الإفريقية و خاصة في منطقة البحيرات الكبرى

_ الميول الشخصية لدراسة منطقة الكونغو و رواندا باعتبارها منطقة واجهت الكثير من ويلات الحروب الداخلية .

_ الاهتمام الكبير بقضايا معاصرة خاصة الإفريقية بالإضافة إلى تشجيع الأستاذ المشرف

وأسباب موضوعية تتمثل في:

ـ الرغبة في إنتاج بحث يضاف إلى مكتبة الجامعة تخصص الدراسات الإفريقية .

_ أهمية الموضوع لأنه يسلط الضوء على نموذجين من الحروب الأهلية في الفترة المعاصرة .

_ السعي إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء الحروب الأهلية من خلال التطرق إلى عوامل و خلفيات مؤدية إلى ذلك .

ولدراسة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية التالية:

إلى ماذا تعزى الأسباب الحقيقية التي كانت وراء الحرب الأهلية في الكونغو ورواندا، وفيما برزت انعكاساتها على البلدين؟

و للإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات التالية :

_ ما هي الأسباب و الدواعي الكامنة التي كانت وراء نشوب الحرب الأهلية في إفريقيا عامة و في الكونغو و رواندا خاصة .

_ ما هي طبيعة الصراع في رواندا و فيما تمثلت خلفياته .

_ كيف كانت عواقب ونتائج الحروب الأهلية على دولتي كونغو و رواندا ، و فيما تمثلت مواقف و ردود الدول و الهيئات الولية من ذلك ؟

و للإجابة على إشكالية الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يتضمن الوصف والتحليل للوقائع التاريخية.

وإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصل تمهيدي، وثلاث فصول، تناول الفصل الأول الحروب الأهلية في الكونغو وانعكاساتها على البلد، حيث طرحنا فيه أزمة كاتنغا، واشتعال الحرب الأهلية من عام 1960 إلى غاية 1965، وأيضا تحدثنا عن الإطاحة بالرؤساء " كازافوبو ، موبوتو ، كابيلا "، أما في الفصل الثاني فتحدثنا عن الحروب الأهلية في رواندا من خلال ذكر خلفيات الصراع وتصاعد الخلاف واشتعال الحرب الأهلية في عام 1973، وأيضا تحدثنا عن الحرب الكبرى 1992، ونتائجها، وفي الفصل الثالث وقفنا عند أثار الحروب الأهلية في الكونغو ورواندا، وموافق الدول منها .

أما فيما يخص نقد المصادر والمراجع النعتمدة في البحث نجد:

كتاب سعد ناجي جواد ، قضايا افريقية معاصرة و خاصة ما تعلق بالنظم السياسية الإفريقية بعد الاستقلال، وكتاب إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا و خاصة في تعريف الحروب الأهلية في إفريقيا .

وكتاب آخر لأيمن مصطفى عبد القادر ، جرائم الحرب في إفريقيا الذي تطرق إلى خلفيات الصراع في رواندا قبائل الهوتو و التوتسي .

أما الأجنبية منها غقد اعتمدنا أكثر على كتاب

Ebrima SALL : **Th Social Scial Science afhitat rreuas** .

واعتمدنا أيضا على بعض الرسائل الجامعية مثل رسالة ماجستار تحت عنوان الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة حالة دارفور .

أيضا اعتمدنا على رسالة بعنوان: **النزاعات و الحروب الأهلية في إفريقيا، دراسة في أسباب الظاهرة و أثارها** " **السودان، الكونغو ، رواندا ، بورندي ، الصومال نموذجا** " أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في دراسة السلام للباحث الفاتح الحسن المهدي بجامعة السودان التي ركزت على الجانب النظري و المفاهمي و اقتصرت على أسباب ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا و خاصة في الكونغو و رواندا .

وكذلك رسالة: **النزاعات الاثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا،** للباحثة صفية بلعيد ، بجامعة مونتوري بقسنطينة الذي ركز فيه على المشاكل الناجمة عن النزاعات الاثنية في إفريقيا عامة و الكونغو الديمقراطية خاصة .

و من المشاكل التي واجهتنا في إعداد هذه المذكرة تتمثل في قلة المراجع المتخصصة ، قلة المراجع الجزائرية بالإضافة إلى قلة الدراسات المتناولة عن الحروب الأهلية في إفريقيا عامة و دولتي الكنغو و رواندا خاصة إلا بشكل مختصر و محدد ، صعوبة الحصول على القليل منها في المكتبة إلا بمجهودات خاصة ، العطلة الإجبارية التي شهدتها الجامعة في وقت مبكر جراء وباء كورونا الذي حال دون تواصلنا مع بعضنا و كذلك صعوبة التنقل .

و بالرغم من هذه الصعوبات التي زادتنا إصرارا من اجل البحث في الموضوع من خلال محاولتنا التعمق في دراسة الحروب الأهلية في إفريقيا عامة وفي دولتي كونغو ورواندا خاصة .

الفصل التمهيدي

لمحة عن الأوضاع السياسية في إفريقيا بعد الإستقلال

الفصل التمهيدي: **لمحة عن الأوضاع السياسية في إفريقيا بعد الإستقلال**

عشية استقلال القارة الإفريقية تلقت مجموعة من المشاكل أي أن النظم السياسية التي تبنتها الدول الإفريقية لم تكن ضمن النظم السياسية التي تعمل على استقرار البلد، بل كانت نظم سياسية مستقاة من الغرب " النظم الرأسمالية والنظم الاشتراكية ". ماستولد لنا مشاكل سياسية عدة من بينها الانقلابات العسكرية، الحروب الأهلية بين القبائل وبين الممالك وبين بعض الدول، ومشاكل الحدود السياسية.

النظم السياسية الإفريقية بعد الاستقلال(1960-2000م).

تعد الدول الإفريقية من بين الدول المستقلة حديثا نتيجتا لنهاية الحقبة الاستعمارية في إفريقيا والتي سميت بدول " مابعد الإستعمار " وقد انتهجت معظم الدول الإفريقية بعد ال الإستقلال نظام الحزب الواحد كأسلوب وآلية لبناء الدولة، فمنذ استقلال غانا في 1957 واعتمادها لنظام الحرب الواحد كأول دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتبعتها الدول الإفريقية الواحدة تلوى الأخرى بانتهاج نفس النظام والتمسك به، مما يجعل عام 1976 يحصى 35 دولة إفريقية من 49 دولة مستقلة تتبنى نظام الحزب الواحد،[1] و حتى في الدول التي أقرت بأحزاب متعددة مثل نيجيريا وزامبيا، ورواندا فإن النظام الرسمي كان يتجه نحو ضرب المعارضة وإبقاء الحزب الموالي للنظام كحزب أساسي.[2]

وهكذا نجد أن غالبية التنظيمات والأحزاب التي ناضلت ضد الاستعمار في إفريقيا تحولت إلى نظام الحزب الواحد، وأخذت تتوسع من خلال استقطاب جميع شرائح المجتمع كخطوة أساسية في بناء الوحدة الوطنية التي نجحت هذه الأحزاب في بلورتها أثناء مرحلة النظام، حيث ربطة القيادة الوطنية الإفريقية ظاهرة الحزب الواحدة في القارة بالدور الذي قامت به قبل وأثناء الإستقلال،[3] لكن تجربة ما بعد الإستعمار ثبت أن نجاح الأحزاب الواحدة في حقبة الإستعمار لم يتحول إلى نجاح بناء دولة الإستقلال في إفريقيا ففشل تجربة الحزب الواحد تظهر في العديد من الإنقلابات العسكرية التي شهدتها معظم دول القارة، حيث أدى

[1] – سعد ناجي جواد، **قضايا افريقية معاصرة**، ط1، زهران للنشر والتوزيع، عمان، د ت، ص129

[2] – المرجع نفسه، ص110.

[3] – سعد ناجي جواد، المرجع السابق، ص ص 115-117.

تدخل الجيش إلى إلغاء وجود الأحزاب سواء كان واحد أو أحزاب متعددة[1]، حيث اعتبر العديد من الباحثين أن الدول الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة إفريقية للنظام الإستعماري من حيث تسلطية النظام ذالك أن سيطرت نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى انتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة والطبقة الحاكمة، كما أن الزعماء كانوا يمثلون غالبا مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية بالحفاظ على الإستقرار وتنمية الإقتصاد الوطني[2]وكل هذا أدى إلى أن تتعرض الدول الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والإقتصادية.

من هنا فإن الدول التسلطية " Autoritarian State" وما ينجر عنها من قمع وعسكرة للحياة السياسية، حيث شكلت اللغة المشتركة لجميع الأنظمة السياسية الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، وهنا يرى الباحث السياسي النيجيري " أكوديبا نولي" أن استمرار التراث الإستعماري المتعلق بالدولة التسلطية كان نتيجة للعديد من المبررات، من بينها الحاجة إلى دولة قوية بإمكانها فك السيطرة الأجنبية على الإقتصاد الإفريقي في ظل عدم توفر الدول الإفريقية على رجال الأعمال القادرة على المنافسة الدولية حيث كان القرار هو تأميم المشروعات الأجنبية، وبالتالي أصبحت الدولة أكثر إغراءا للناس وأصبحت كمصدر لبناء الثروة.

لقد ظهرت تيارات إفريقية تدعوا إلى ما يسمى " الاشتراكية الإفريقية" والتي انتهجها الكثير من الزعماء الأفارقة، وهذا ما طبقه الزعيم التنزاني " نيريري" ضمن ما يعرف بنظام الأوجاما "Ujama " وما عرف في السنغال تحت حكم " سيدار سنجور" باسم الزنوجة وهذا النوع من الاشتراكية يقوم على افتراضين الأول يعتمد طريقة الحياة الإفريقية كانت اشتراكية أكثر من أنها رأس مالية، والثاني يقر بعدم وجود نموذج واحد للاشتراكية لأن هناك أنظمة أخرى اتبعت مايسمى بالاشتراكية العلمية وهذا مانجده في بنينه، أنجولا، الكونغو برازافيل،

[1] – Mueni wa muiu,Fundi wa AfriKa : toward a New paradigm of the African sata Paper presented at CODESRIA's 11th general conference, **Maputo Mozambique**, December 6/11/2005, p11.

[2] – أكدويبا نولي" مقدمة"، تر صبحي قنصوة و آخرون، **الحكم والسياسة في إفريقية**، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003،ص16

وأثيوبيا ...إلخ وكل هذه المواقف كانت مبررات للنظم التسلطية لتبرير قمعها وشرعيتها[1]، و عليه شكلت مواضيع الدول والتنمية أهم الاهتمامات البحثية وتركز النقاشات أساس حول الأصول الخارجية للدولة وعمليات تأسيسها من الواقع والتاريخ الإفريقي وما يعرف بتوطين الدولة إضافة للمواضيع كطبيعة النخبة السياسية، الأزمات والفتن وكذلك الزراعة، إضافة للتنمية والتخلف بدراسة الهيمنة الخارجية ومدى قدرة النخبة على تحرير الاقتصاد والتنمية وهذا بالغرب الصناعي المتقدم.[2]

استنادا لهذه الخلفية أدت إلى ظهور الدول الحديثة في إفريقيا والعالم الثالث إلى إعادة تجديد علم السياسة بشكل عام، ذلك أن متطلبات بناء الدولة والتنمية دفعت نحو اتجاه يدعو إلى ضرورة إعداد مداخل نظرية تكون مناسبة لتحليل خصوصية المشاكل السياسية في إفريقيا، الشيء الذي درسه العديد من علماء السياسة المتخصصين في سياسة المقارنة والسياسة الإفريقية معتمدين بالأساس إلى أبحاث ونظريات " ماكس فيبر" و" إيفين بريتشارد" فكانت أبحاثه هي المحاور الأساسية لدراسة الدول ما بعد الاستعمار.

إضافة إلى تحليل مكونات النظام السياسية مثل النخب الحديثة والحزب الواحد كعوامل أساسية في عمليات التغيرات الاجتماعية والسياسية، وكذا دراسة ظواهر الانقسام الإثني والعنف السياسي كعوامل إعاقة بناء الدولة الحديثة في إفريقيا ما بعد الاستقلال.[3]

الحروب لأهلية في إفريقيا.

تعريفها:

لقد تنوعت التعريفات المقدمة لظاهرة الحروب الأهلية وفقا للبعد الذي يتم التركيز عليه في التعريف، وقد عرف أحمد إبراهيم محمود الحرب الأهلية تعريفا إجرائيا وذلك في دراسته

---

[1] – أكوديبا نولي، مقدمة،ت صبحي قنصوة وأحرون، مرجع سابق، ص ص16-21.

[2]– Ebrima SALL, " The social sciences in africa: trends, Issues capacities and constraints ", paper prepared for the human capital commitee of the social science research council ,"mapping human capital Globally" SSRC Working Paper , Newyork, 2003, pp 52.53

[3]– رضوان بروسي، **الديمقراطية و الحكم الراشدي في إفريقيا دراسة في المداخل النظرية، الآليات و العمليات و مؤشرات قياس نوعية الحكم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخظر، باتنة، 2008-2009، ص19.

حول الحروب الأهلية في إفريقيا، باعتبارها شكلا من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو إيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظم الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الإنفصال عن الدولة، ويشمل هذا الصراع أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تمثيل العنف انطلاقا من مناطق معينة، تمثل قاعدة عسكرية محددة لها.[1]

حيث تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية من أبرز الظواهر الإفريقية إذ لا يكادوا يخلوا إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من صراع أو حروب أهلية عنيفة كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية و إنما على كافة مناحي الحياة في القارة الإفريقية.[2]

إذا نظرنا إلى مفهوم الحرب الأهلية من الناحية السياسية نجدها تطورت تطورا تدريجيا بدءا من الجوانب الشكلية للحرب الأهلية مرورا بالتعريفات التي وسعت مفهوم الحروب الأهلية، وعلى الرغم من كثير من هذه التعريفات اتسمت بالعمومية إلا أن من الضروري رصد أهم التعريفات باعتبارها توضح مراحل تطور دراسة ظاهرة الحروب الأهلية مثل دراسة " شارل زورغيب" الذي يرى أن الحرب الأهلية عبارة عن نزاع مسلح يطابق تعريف(كلاوز فيئر) بأنها عمل من الحياة الإنسانية ينتج عن نزاع بيد المصالح الكبرى، وهي تطور طبيعي للسياسة التي اختارها بعض الناس عندما لا تسمح لهم السياسة العادية من تحقيق أهدافهم[3].

ومن هنا فإن معيار الحرب الأهلية لا يكون في صفة النزاعات فقط، وإنما يتمحور حول صفة النزاع وطبيعة الأطراف المتنازعة وأسباب النزاع، فمن حيث الصفة يمكن أن يتخذ النزاع صفة العمليات العسكرية التقليدية أو حرب العصابات، ومن حيث طبيعة الأطراف المتنازعة فإنها يمكن أن تتمثل في الكتل السياسية أو الطبقات الاجتماعية أو العنصرية والدين، أما من حيث أسباب النزاع فإنها تهدف إلى إزالة النظام السياسي وخلق دولة جديدة عن طريق الانفصال، وعليه فإن هذه المعايير تسمح لنا التمييز بين الحرب

---

[1]– إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص25

[2]– عبد الله حارث قحطان ومحمد أياد رشيد، **ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقية دراسة حالة دارفور نموذجة**، (مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية)، كلية القانون،قسم العلوم السياسية ،العدد4، ايار2007، ص 130.

[3]– أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق،ص18.

الأهلية والحروب الداخلية وتعرف " جاكلين غريان وجان بيرتيل" تعريفا واسعا بأنها هي كافة النزاعات والتوترات والحروب والإرهاب الدولي تندرج تحته مسمى (الحرب الأهلية العالمية).[1]

ومن التعريفات ذات الأهمية القصوى في تعريف الحرب الأهلية إبان الحرب الباردة، تعريف " روبين هايام" الذي يرى أن الحرب الأهلية هي تلك الحالة يستخدم فيها العنف المسلح المنظم واسع النطاق داخل المجتمع الواحد)، يهدف تحدي السلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة سواء كان يهدف إلى الإطاحة بهذه الحكومة، أو سعيا إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها.

أما الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية فقد وصفت الحروب الأهلية بأنها نوع من أنواع الحرب الداخلية، وقد عرفتها بأنها هي صراع داخل مجتمع نتج عن محاولة للإستلاء أو الحفاظ على السلطة ورمز الشرعية من خلال أدوات غير قانونية، وهي تعتبر حربا بسبب احتوائها على العنف الذي تمارسه جميع الأطراف، وهي أهلية لأن المدنيين يشاركون فيها.[2]

تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية من أهم الظواهر السياسية في القارة الإفريقية، فقد بدأت الحروب الأهلية تنشب في العديد من القارة الإفريقية عقب الاستقلال مباشرة، ووقعت أبرز تلك الحروب في الكونغو، والتشاد، ونيجيريا وأثيوبيا وأوغندا والصومال وانجولا وموزنبيق ورواندا وبورندي، ليبريا، سيراليون وتتمثل أهمية هذه الظاهرة في أنها تعتبر نتاجا للعديد من الثوابت والمتغيرات الهيكلية الكامنة في صميم بنية الدول والمجتمعات الإفريقية، والتي خلفها الاستعمار كموروث أساسي لهذه الدول، كما أن هذه الحروب مثلت تبديدا و استنزافا هائلا للموارد و الطاقات الحيوية للدول الإفريقية التي ضاقت ويلتها، ولذا كان نتاج ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا أن فرزت العديد من الظواهر السياسية والإنسانية الهامة، مثل ظاهرة اللاجئين وشيوع ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية، وإضعاف المكانة الدولية ولإقليمية

---

[1] – الفاتح الحسن المهدي، **النزاعات و الحروب الأهلية في إفريقيا دارسة في أسباب الظاهرة في إفريقيا و أثارها (السودان، اكنغو، روندا، بورندي، الصومال) أنموذجا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في دراسة السلام، كلية الدراست العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2014، ص32.

[2] – المرجع نفسه، ص 33.

للدول المعنية، وتدخل دول الجوار والتنظيمات الدولية والدول الغربية في شؤون الدولة وأنقصت من سيادتها على أرضها.

ولفهم ظاهرة الحروب الأهلية لابد من التطرق لتعريفها، وما تتناوله الأدبيات السياسية لمحاولة فهم وتفسير الظاهرة، فلقد تطور تعريف الحرب الأهلية تدريجيا من التركز على الجوانب الشكلية للحرب، مرورا بالتعريفات التي وسعت كثيرا من نطاق ظاهرة الحرب الأهلية إلى درجة النظر لجميع الصراعات الدولية بوصفها جزء من الحرب الأهلية العالمية.[1]

أسبابها(الحروب الأهلية في إفريقيا)

تتسم ظاهرة الحروب الأهلية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتعلق بخلفياتها وأسبابها وعواملها.[2]

فمن هذه الأسباب سيادة النظام القبلي، وتغليب المصلحة القبلية على مصلحة الوطن، وكذلك استئثار فئة من المواطنين بالسلطة والإنفراد بها، وشعور الغالبية العظمى من المواطنين بالظلم وعدم العدالة وأيضا فشل السلطات الحاكمة في حل المشكلات السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها من المشكلات التي واجهت الدول الإفريقية بعد استقلالها.[3]

ويمكن القول أن العوامل المؤدية إلى اندلاع الحروب والصراعات الأهلية في إفريقيا تنقسم إلى العوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقية كالتعددية الاثنية والعوامل الاقتصادية والسياسية، و عوامل ذات الصلة بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية، لكن ثمة ملاحظة ينبغي الإشارة إليها في هذا الإطار، وهي أن العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الحروب الأهلية في المجتمعات الإفريقية هي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينهما واقعيا عند تحليل ودراسة

---

[1] – مدحت مبارك جمعة علي العمامي، **الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة حالة دارفور**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصادية، جامعة بن غازي، 2012، ص ص45–46.

[2] – رانيا حسين عبد الرحمن، **خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا**، (مجلة البيان)، العدد 181، نوفمبر/ديسمبر 2002، ص61.

[3] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم و شوقي الجمل، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص411.

الحالات المختلفة للحروب الأهلية في القارة، ويظل الفصل بين هذه العوامل هو فصل تحتمه اعتبارات الدراسة إذ أن تحليل ظاهرة الحروب الأهلية في القارة تكشف عن تداخل بين هذه العوامل.[1]

أولا: العوامل الداخلية.

تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال، وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية، فعلى صعيد التعددية الدينية يشهد الواقع الإفريقي تعددا وتنوعا في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الإسلامي والديانة المسيحية توجد الأديان التقليدية والتي بدورها تتميز بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها.[2]

وفيما يخص التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، وتنتمي هذه اللغات في مجملها إلى مجموعتين رئيسيتين هما اللغات الأفروآسيوية ومجموعة لغات النيجر الكونغو وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية.[3]

أما التعددية الاثنية فتظل هي النمط الأهم من أنماط التعددية الموجودة في المجتمعات الإفريقية، حيث تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي، وعلى الرغم من أن التعددية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية فإن السياسات الاستعمارية ساهمت في زيادة حدت التعددية الاثنية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية أحد أهم أسباب الحروب والصراعات الأهلية في القارة.[4]

إن الصراعات تبرز للوجود عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان أو الظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرار الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية التي تتمتع بها الجماعات الأخرى أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة.[5]

---

[1] – رانيا حسين عبد الرحمن، المرجع السابق، ص61.

[2] – نفسه، ص61.

[3] – حميدي عبد الرحمن، **التعددية و أزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة ، 1996، ص30.

[4] – رانيا حسن عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص62.

[5] – أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص 153.

وكذا من أسباب الحروب الأهلية العوامل الاقتصادية، حيث أدت السياسة الاقتصادية إلى انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات الإفريقية حيث يرتبط الفساد بالروح الإثنية، وعلى هذا الأساس شكلت الحروب الأهلية في أحد جوانبها صراعا من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية ،ومن جانب أخر أدت لتمويل الاحتياجات العسكرية المتصارعة، ومن ثم فإنه ليس من قبيل المصادفة أن تنخرط ثلاث دول على الأقل من الدول الست الرئيسية المنتجة للماس في إفريقيا في حروب طاحنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

ثانيا: العوامل الخارجية.

تنقسم العوامل الخارجية إلى مرحلتين أولهما هي فترة الحكم الاستعماري في إفريقيا والذي استخدم سياسة استعمارية لتجزئة الأوطان إلى قوميات وجماعات إثنية مختلفة والمرحلة الثانية هي فترة ما بعد الاستقلال، و تدخل الدول الكبرى وكذلك الدول الإقليمية في شؤون الدول الإفريقية.

أدى الاستعمار في المرحلة الأولى دورا بالغا في إذكاء الصراعات الأهلية في المجتمعات الإفريقية من خلال تقسيم هذه المجتمعات في دول لا تنسجم مع طبيعة الجماعات الإثنية لكل الدول بسبب عدم تعايش هذه الجماعات في السابق من جانب ومن جانب أخر كانت الجماعة الإثنية الواحدة منقسمة في عدة دول حيث وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة[2]، وأيضا ساعدت السياسة الاستعمارية على تغذية التناقضات الإثنية من خلال سياسة " فرق تسد" أو من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها ففي أوغندا مثلا فضلت الإدارة الاستعمارية قبيلة البوجندا على باقي الجماعات الإثنية الأخرى وجرى إطلاق اسمها الدولة الأوغندية ككل.[3]

ومع حصول الدول الإفريقية على استقلالها تحول الدور الخارجي ليأخذ صور جديدة ففي الحرب الباردة، كانت القارة الإفريقية ساحة للمواجهة بين القوتين العظيمتين، ومن ثم فقد كان التدخل الخارجي والحروب الأهلية إحدى أدوات القوى الكبرى في إدارة علاقاتها الدولية

---

[1] – رانيا حسن الرحمن، المرجع السابق، ص63.

[2] – السيد فليفل، **الحروب الأهلية في إفريقيا، محاولة للتفسير التاريخي**، أعمال المؤتمر السنوي في معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، القاهرة، 1999، ص32–33.

[3] – أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص 65.

في تحقيق أهدافها، فبالنسبة للإتحاد السوفياتي السابق فقد اتخذت إفريقيا ميدانا لمواجهته مع القوى الدولية في القارة وتحديدا الولايات الأمريكية، وفي المقابل كانت تسعى هي الأخرى إلى وقف المد الشيوعي في إفريقيا.ولعلى الحرب الأهلية[1] الأنجولية تعتبر من أكثر النماذج المعبرة في الدور الخارجي وبدوره استغلت القوى الخارجية انقسام الحركة الوطنية الأنجولية إلى ثلاث أجنحة هي الحركة الشيعية لتحرير أنجولا(ميلا) والاتحاد الوطني للاستقلال كل انجولا (يونيتا)، والجبهة الوطنية لتحرير انجولا (فنلا)، حيث استقلت القوى الدولية لانقسام في الداخل لتحقيق أهدافها الخاصة في انجولا لتمتعها بثروات طبيعية هائلة.

إلا أن نهاية الحرب الباردة بين الغرب والشرق وتفكك الاتحاد السوفيتي السابقة في عام 1991م، لم يخفف من حدة التدخل الدولي في شؤون القارة الإفريقية، بل على العكس حيث أن ترجع الولايات المتحدة الأمريكية على هرم المجتمع الدولي قد أثر وبشكل واضح على المجتمعات الإفريقية تحت إسم حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير للأقليات ومحاربة الأنظمة الديكتاتورية.

وفضلا عن كل هذه الأسباب السابقة بروز عنصر أخر للتدخل القوى الدولية الكبرى في الشؤون القارة الإفريقية وهو اكتشاف البترول فيها وبكميات كبيرة.[2]

الانقلابات العسكرية في إفريقيا.

الانقلاب العسكري هو عمل مفاجئ وكثيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة فتقلبها وتستولي على الحكم[3]، حيث شهدت دول إفريقيا جنوب الصحراء تنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية، وسيطرت العسكريون على السلطة، بحيث تقوم المؤسسة العسكرية بدور سياسي بارز في الحياة السياسية وبذلك أصبح العسكريون الأفارقة مسنين، حتى أنهم باتوا يشكلون أهم تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا، ويتجلى التدخل العسكري في السلطة في إحدى الصور التالية:

[1] – عبد الله حارث قحطان ومحمد أياد رشيد، المرجع السابق، ص130

[2]– نفسه، ص133.

[3] – عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، ج1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الأردن، 1990، ص372.

1- النفوذ العسكري الذي يمارسه العسكريون في شكل جماعة مصالح ويوجد هذا النمط في الدول التي تتميز باستقرار، ورسوخ التقليد الخاص بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة.

2- المشاركة العسكرية حيث يشارك العسكريون في عملية صنع القرار وإدارة الهيئات والمؤسسات الهامة في الدولة.

3- سيطرت العسكريين المباشرة على مقاليد العملية السياسية، بحيث يتحكمون في عملية توزيع القيم والموارد داخل المجتمع.[1]

وخلال الفترة ما بين 1960-1990م كان الشكل الوحيد للوصول إلى السلطة في إفريقيا هو الإنقلاب العسكري حيث شهدت القارة 267 انقلابا، ومحاولة انقلاب عسكري[2] وأول محاولة انقلاب عسكري في إفريقيا السوداء جرت عام 1960 في إيثيوبيا إلا أنها فشلت، وفي عام 1962م شهدت إفريقيا أول محاولة انقلاب ناجحة في التوغو وبعدها كل من بنين " داهومي" و الزائير.[3]

وفي عام 1966 تمكن الجيش من قلب أهم نظامي حكم في منطقة غرب إفريقيا هما النظام الغاني برئاسة " كوامي نكروما" والنظام النيجيري، ثم توالت الانقلابات في الدول الإفريقية حتى فاقت 70 انقلابا ومحاولات انقلابية.[4]

وبصورة عامة تجيدان نظام الحكم العسكري هو ضمن نظم العالم الثالث كما يتضح ففي الشكل التالي:

---

[1] - أحمد الزروق الرشيد، **تأثير الموروث الاستعماري في تأصيل نشاط الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا جنوب الصحراء**، (مجلة البحوث الاقتصادية)، العدد الأول ، 2015، ص73.

[2] - عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص373.

[3] - سعد ناجي جواد، المرجع السابق، ص90.

[4] سعد ناجي جواد، المرجع السابق، ص 90.

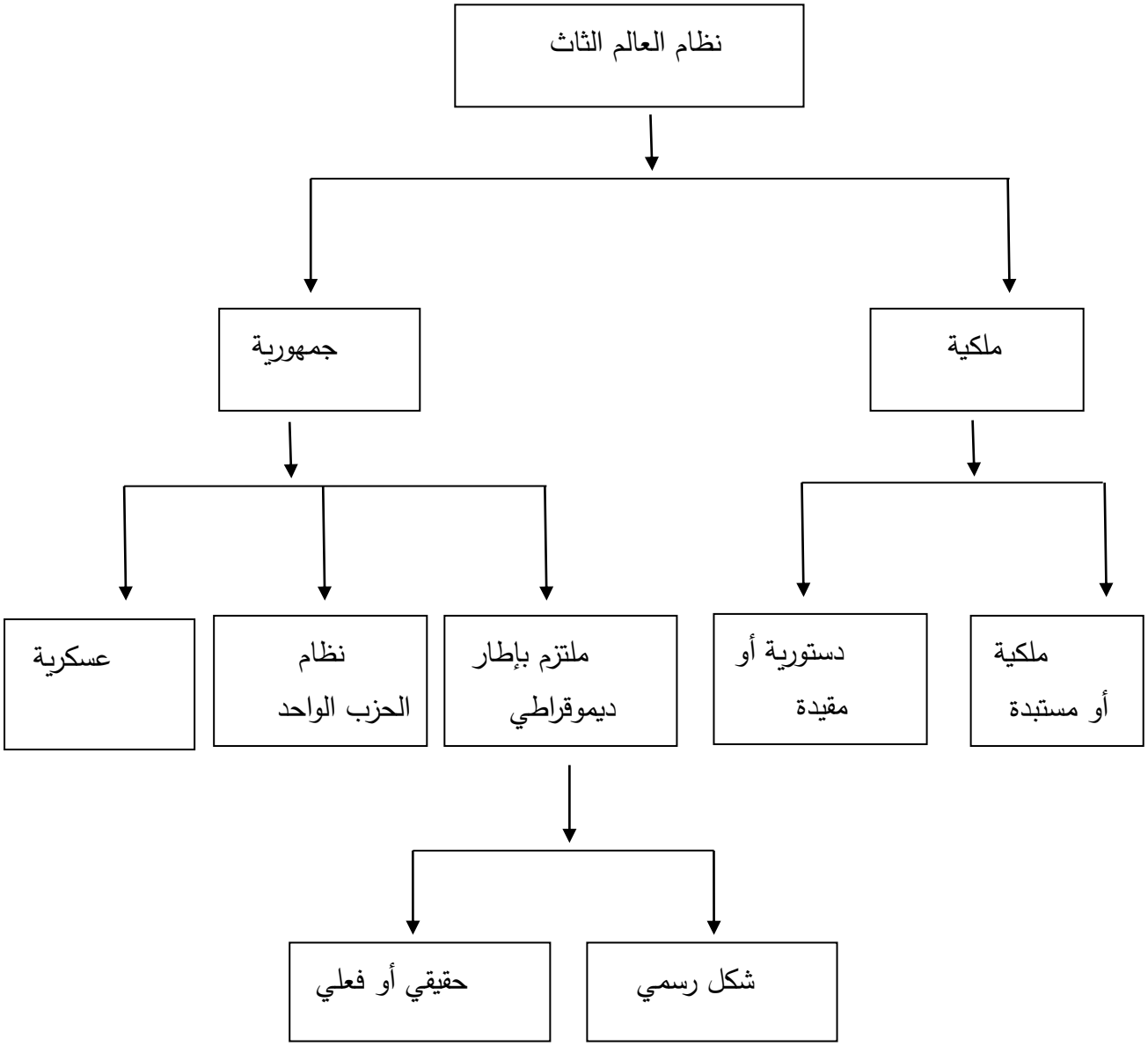

وهذا الجدول يوضح أهم الانقلابات التي حدثت في إفريقيا بين 1990-2000.

السنة	عدد الانقلابات	البلد
1990	01	ليبيريا
1991	01	مالي
1992	01	الجزائر
1994	01	غامبيا
1995	01	جزر القمر

1996	02	بورندي، النيجر
1997	02	زائير، سيراليون
1999	04	جزر القمر، كوت ديفوار، غينيا بيساو، النيجر

المصدر: ظاهرة النزاعات في إفريقيا، ص56.

وفي بعض الحالات يحدث الانقلابات دون اللجوء إلى الجيش مباشرة وتشير تجارب الانقلابات العسكرية إلى أن العالم الثالث هي الأرض الأكثر خصوبة لمثل هذه الظروف في استلام السلطة، نظرا لعدم وجد مؤسسات ديمقراطية ثابت، وراسخة في هذه الأساليب،[1] و قد شهد تاريخ القارة الإفريقية باعتبارها من دول العالم الثالث في فترة ما بعد الاستقلال عدد لا يحصى منها سواء من أجل الحصول السلطة أو مساندة ودعم مجموعات أو تغير نظام حكم فشل في تحقيق الاستقرار وفي حالة أخرى يكون الانقلاب مجرد تغير في الطبقة الحاكمة دون أي مساس بجوهر النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويكون الصراع على السلطة المحرك الوحيد له إلا أن هذا لا بقى دائما في كل الأحول أن الانقلاب لا يحدث تغير في ترتيب المجتمع والسلطة، مع أن النتائج السلبية لهذه التغيرات تكاد تكون أعمق و أكبر منننتائجها لإيجابية.[2]

مشاكل الحدود السياسية في افريقيا

تعتبر مشكلة الحدود من أعمق المشكلات التي خلفها الإستعمار في القارة الإفريقية.

والحدود كما يعرفها رجال السياسة "هي موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين، وينتهي عند نفوذه كل منهما وقوانينها فهي الخطوط التي تحدد كيان الدولة ومساحة إقليمها البري أو المائي حيث تباشر سيادتها".

وتخطيط الحدود يستلزم معرفة طوبوغرافية الأرض، وإدراك الإختلافات أو أوجه الشبه بين السكان في الجنس و الدين و اللغة إلخ.

[1] محمد عبد الله حارث قحطان ومحمد أيادرشيد، المرجع السابق، ص56
[2] عبد الله حارث قحطان ومحمد أياد رشيد، المرجع السالق،ص56

كما تتعدد أنواع الحدود فمنها من نهرا أو جبلا، أو يمتد عبر الصحاري، ومنها مايمتد فقط مع خطوط العرض أو الطول، وهي مايعبر عنها (بالحدود الفلكية).[1]

وتعتبر المشاكل الحدودية من أخطر المشاكل أو النزاعات التي رسمها الإستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية وفق مقررات مؤتمر برلين (1884-1885) والذي تقر فيه تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الإستعمارية وتحديد مناطق النفوذ لكل منها، ولم يراعي هذا التقسيم العشوائي أوضاع الكيانات الإثنية في القارة[2].

فمن المشكلات الحدودية في القارة الإفريقية نجد مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنيغال ،وكذا مشكلة الحدود الصومالية الكينية، ومشكلة الحدود الأثيوبية الصوماليةن ومشكلة شريط أوزوبين ليبيا وتشاد، ومشكلة الحدود بين الكاميرون ونيجريا وغيرها...الخ. فعلى سبيل المثال نأخذ الصراع الحدودي الإريتري الإثيوبي الذي بدأ على عدد من الجيوب الواقعة عند حدودهما المشتركة، الذي تطور في6ماي1998 الى نزاع مسلح إستخدمت فيه كافة اسلحة الدمار.

وقد قاومت القوات الاريتية بإغلاق ميناء عصب على البحر الأحمر في وجه السفن التجارية الإثيوبية .

وقد ادعت البلدان ملكية كل منهما لمنطقة(زالامبيا)، ومنطقة (بادمى) الواقعة جنوب غرب اريتيريا ومنطقة (شيرارد) على الحدود الغربية للبلدين ومثلث (برجا) و(الحميدة) وهي مناطق ارتريا أنها كانت ضمن حدودها إبان الاستعمار الايطالي، وايضا من الامور التي أدت للصراع أن إرتريا أصدرت عملة وطنية لها بعد أن كانت تستخدم العملة الأثيوبية (البر).

وترتب على هذا النزاع عدة نتائج منها

-استنزاف موارد الدولتين، وتوجيه معظم دخلهما لشراء السلاح .

-خسرت أريتيريا العائدات التي كانت تجنيها من تدفق تجارة إثيوبيا عبر موانيها و أراضيها.

-توقف الإنتخابات التي كان مقررا إجراؤها في عام 1998 في إرتريا، وقد أتهم الرئيس الإريتيري بأنه أثار المشكلات لتأمين بقائه في الحكم.

[1] عبد الله عبد الرزاق ابراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص338

[2] نضال عبد العزيز، الحدود-مصدر صراع في القرنالإفريقي،دراسات إفريقية ،ص174

-أدت الحروب لهجرة العديد من المواطنين من مناطق القتال الى الدول المجاورة.

-هذا الصراع يهدد أمن البحر الأحمر، والمناطق النيلية وهي مناطق تهم مصر وغيرها من الدول الإفريقية أن تستقر الأمور لها.[1]

[1] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص ص402-403

الفصل الأول

الحروب الأهلية في الكونغو وانعكاساتها على البلد"

الفصل الأول: " الحروب الأهلية في الكونغو وانعكاساتها على البلد"

المبحث الأول:أزمة كايتينغا وإشعال الحرب الأهلية 1965/1960 م.

برزت الأحزاب السياسية في الكونغو من أهمها حزب أو تحالف(الباكانغو) الأباكو تشكل برئاسة "جوزيف كازافوبو"، ظهر أول مرة كمنظمة ثقافية تنويرية في بادئ الأمر، ثم بعدها ساهم في الحياة السياسية بشكل فاعل ومؤثر، وقد طرح مطلب اعطاء الاستقلال للكونغو وجلاء القوات البلجيكية عن البلاد وذلك كان عام 1956[1]، أيضا حزب الحركة القومية الكنغولية، حيث تشكل في عام 1958، أكد الحزب منذ قيامه على تكوين دولة مركزية مستقلة وقوية على أرض الكونغو البلجيكي، وقد كان زعيمهم" باتريس لومومبا" يرمز للحزب بـM.N.C ، هدفه تحقيق الوحدة الوطنية[2]، أخذ يدعو إلى القومية من خلال تأسيس لحزب وطني يعرف باسم (الحركة القومية الكونغولية)،دعى إلى فكرة الجامعة الإفريقية، ظهر حزب أو الإتحاد الوطني لكاتينغا(كوناكات) اتحاد قبلي لشعوب جنوب(كاتينغا) ووسطها ظهر عام 1959 يرأسه (موريس تشومبي)، يعبر هذا الحزب عن النزاعات الإنفصالية وإيجاد دولة مركزية قوية، حيث تمثلت هذه الأحزاب بعضها لوضع معالم الحركة الوطنية في البلاد والبعض الآخر نشاط خطير على الحركة الوطنية وعلى مستقبل الكونغو.

وقد كان معرض بروكسل الدولي عام 1958 من الأحداث التي ساعدت كثيرا في المطالبة بالاستقلال، بحيث كان فرصة للقاء مئات الكونغوليين من كامل التراب الوطني للكونغو باجتماعهم في مكان واحد، وتأثر بعضهم لبعض تأثرا بالغا بهذا اللقاء وتمسكهم بمطلب الدولة الموحدة.لقد عدّ أيضا مؤثمر الشعوب الإفريقية في آكرا 1958، أول انتصار لتلك الحركة القومية في الكونغو نظرا لحضوره الكثير من زعماء الأحزاب السياسية، باعتباره حدثا مهما نظرا لإلتقاء عدد كبير من القادة الإفريقيين فيه داعيا فيه إلى استقلال الكونغو[3]،

---

[1] Patrice,Lumumba,**congo my countre 1925-1961**, London 1963,p123.

[2] Kango, Thomas, **confliction the congo- the rice and same of lumomba**, London, 1972 ;p 128.

[3] محمد أزهار عيلان، **تاريخ الكونغو السياسي 1885-1960**، قسم الدراسات الدولية،جامعة بغداد، ص138.

وقد كان شعار لومومبا بعد عودته: " لابد من استقلالنا كي نقرر مصيرنا بأنفسنا"، وكانت هذه الشرارة الأّولى لبداية الثورة لطلب الاستقلال العاجل، وقد أصدر الملك"بودوان" تصريحات وقطع وعدا بأن الكونغو تسير نحو الاستقلال، في مؤتمر المائدة المستديرة[1] البلجيكية الكونغولية، اضطرت بلجيكا لعقد مؤتمر" بروكسل" للإتفاق على إعلان الاستقلال في البلاد، بحيث حدد في 20 أوت 1960م.

وقد اضطرت بلجيكا إلى إطلاق سراح "لومومبا" بعد اعتقاله وعدم اشراكه في المؤتمر، بحيث خرج المؤتمر بقرارات من بينها وأهمها منح الاستقلال لدولة الكونغو من عام 1960، وإجراء انتخابات عامة لتشكيل أول حكومة وطنية بعد الاستقلال لموافقة البرلمان البلجيكي على هذا القرار، إن المطالبة بالاستقلال هي المسألة التي دفعت بالجماهير للإلتفاف حول الأحزاب، وهنا بدأت وجهة نظر الزعماء في انفصال واستقلال مقاطعتهم، بخيث تكلم" آلبرت كالونجي" زعيم الجناح المنشق عن حزب "لومومبا" :" إني أريد استقلال مقاطعة كاساي" ،بحيث قال (كازافزبو):" إنني أطالب باستقلال مقاطعة ليوبولد فيل"، وطالب(موريس تشومبي) باستقلال مقاطعة كاتينغا، لكن (لومومبا) دعى إلى وحدة البلاد واستقلالها استقلالا تاما وكليا[2].

أجريت انتخابات من أجل تشكيل أول حكومة وطنية في الكونغو بعد الاستقلال، بحيث تنافست الأحزاب في هذه الإنتخابات التي دعت لها الحكومة البلجيكية، من بين الأحزاب المتنافسة: حزب الحركة القومية الكونغولية، الحزب الوطني القومي، جمعية الكونغو الأسفل (الآباكو) بالإضافة إلى جماعة حزب الكوناكات أو اتحاد (كاتينغا)، كذلك حزب الاتحاد الوطني الإفريقي، بحيث فاز في هذه الإنتخابات التي أجريت "حزب الحركة القومية الكونغولية" التي يتزعمها لومومبا بحوالي ثلث مقاعد البرلمان، بحيث تشكلت في البلاد أول حكومة إئتلافية رئيسها(كازافوبو)، و (لومومبا) رئيس الوزراء رغم حصوله هو على أعلى مقاعد لأنه كان ضروريا لفك الطوق عن الأزمة البرلمانية في البلاد[3].

---

[1] قلعجي قدري، **لومومبا، سلسلة أبطال الحرية**، بيروت، (د،ت) ، ص ص40-41.

[2] المصدر السابق، ص ص 117-118.

[3] نكروما كوامي، المصدر السابق، ص ص 337-338.

عشية استقلال الكونغو بعدما كانت تحت السيطرة البلجيكية ، نظمت احتفالية بمناسبة تشكيل حكومة وطنية جديدة، وقد كان من ضمن حضور هذه الحفلة، باتريس لومومبا رئيس مجلس الوزراء في الكونغو وأيضا رئيس جمهورية الكونغو المسمى "كازافوبو"[1]، بالإضافة إلى الملك البلجيكي " بودوان" الذي ألقى خطابه المتمثل في الفرحة من أخذ الكونغو استقلالها وفي نفس الوقت تحذيره من انقسام الجماعات القبلية والعشائرية ونقص الكفاءة أيضا اللازمة التي بدورها قد تؤدي إلى رجوع التدخل الأجنبي في البلاد[2].

كان لرئيس مجلس وزراء الكونغو نزاهة في ردت فعله القوية اتجاه هذا الخطاب للملك البلجيكي بجوانبه، أن الحكم الذي مورس في البلاد عبارة عن شرور لعبودية فرضت على الشعب الكونغولي بقوة، فأصبحت فكرة تحقيق الوحدة الوطنية وحصول الكونغو على الإستقلال شبه منعدمة ومستحيلة بسبب ماهيء لكازافوبو من نص يقرأه ضده، فقام بالاستعداد الكامل للتعاون مع بلجيكا للإطاحة بهذا اللومومبيا.

بدأت العلاقات الكونغولية والبلجيكية تتوتر نوعا ما، عمت الفوضى والتأزم في الصراعات والانقسامات العشائرية ، بالإضافة إلى الإضطرابات من بينها مشكلة " انفصال كاتينغا" (حوالي عام 1960-1965 م) الذي يمثل هذا الإقليم مقر الإستثمارات البلجيكية العملاقة، لأنه غني بالنحاس واليورانيوم، ويعتبر ثورة البلاد حوالي 60%[3] ، وقد حاول رئيس وزراء " إقليم كاتينغا" (موريس تشومبي) الحصول على الاستقلال للمقاطعة وكذلك الانفصال عن الحكومة المركزية [4]، وذلك قبل استقلال الكونغو أصلا، لكن لحسن الحظ كانت هذه الفكرة دون جدوى، لذلك طلب من النفوذ البلجيكي بمساعداته العسكرية ودعمه من القوات البوليسية [5] البريطانية والروسية للانفصال عن الحكومة المركزية في ليوبولدفيل[6].

---

[1] علي آي، وتايدي، **القومية والدول الجديدة في إفريقيا**، ج2، من عام 1935 حتى الوقت الحاضر، ت، شاكر نصير لطيف، جامعة بغداد، 1990، ص 337.

[2] ريا، **استعمار إفريقية** ، معهد الدراسات الإفريقية، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965 ص 446

[3] عبد الرزاق عبد الله، ، شوقي الجمل، **تاريخ إفريقياالحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص ص163-164

[4] رأفت غنيمي الشيخ، **إفريقيا في التاريخ المعاصر** ، مكتبة الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982، القاهرة م، ص252.

[5] عبد الرزاق عبد الله، ، شوقي الجمل، مرجع سابق، ص 164.

[6] محمد أزهار عيلان، **تاريخ كونغو السياسي**، مرجع سابق، ص145

أيضا من بين الإضطرابات مشكلة الشركات الأجنبية في الكونغو و التدخل الأجنبي فيه،الذي فرض نفوذه لحماية مصالحه في البلاد، ومن هؤلاء بلجيكا بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية[1] .

قبل الاستقلال في جوان 1960 م صدرت مراسيم بعض الشركات وذلك من خلال المناورات التي قامت بها الشركات في البلاد عمدا، حيث سحبت بلجيكا رؤوس الأموال ودفع وتصدير المنتجات الكونغولية إلى أقصى حد إلى أن احتلت التجارة في الكونغو، ودخلت القوات البلجيكية إلى البلاد ، وكانت مرحبة من قبل الرئيس كازافوبو، كل ذلك يدل على حدوث يوما ما حرب أهلية.

أثناء المواجهة التي حدثت بين القوات الكنغولية الوطنية والقوات البلجيكية، قامت الكونغو بطلب المساعدة من هيئة الأمم المتحدة وذلك من خلال سفر " باتريس لومومبا" إلى أمريكا في 22 جويلية 1960م لعرض القضية على هيئة الأمم مع المتحدة، بتصريحه أن تصرفات البلجيكيين هي سبب الإضطرابات في الكونغو.

كان مشروع " باتريس" الأساسي يتمثل في استقلال دولة الكونغو موحدة، أما كازافوبو" فطالب بقيام دولة إقليمية قوية تعترف بسلطة إتحادية معتدلة، وفي عام1964 م كان التدخل الاستعماري المسلح المدعم من طرف الغرب في الكونغو هو السبب الرئيسي في تشويه سيادة هذه البلاد وعدم استقلالها[2]، بحيث يعتبر انتهاكا لهيئة الأمم المتحدة وتهديدا للأمن في العالم، حيث كان يمثل تحدي كبير لكل الدول المستقلة الإفريقية والكونغو، ويسددون لها ضربة قوية والقضاء نهائيا على مقاومة الشعب الكونغولي[3].

حيث قام " الرئيس كازافوبو " باعتقال " باتريس لومومبا"، وتعطيله للبرلمان بالإضافة إلى تدفق الاموال الامريكية في الكونغو البلجيكية تتدفق على " موبوتو" ليقوم بدوره بمساعدة (كازافوبو الرئيس) ، أيضا سجن الأمم المتحدة " لباتريس لومومبا" في منزله ومنعه من الإتصال بشعبه الوفي، ومحاربة القبائل المناصرة" للومومبا" خاصة قبيلة " البالوبا" ،

---

[1] قلعجي قدري، لومبيا، **سلسلة أبطال الحرية**، المرجع السابق، ص 131.

[2] نكروما كوامي، **الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية**، مرجع سابق، ص244.

[3] ج، فاسلييف، ي- ساقلييف، **موجز تاريخ إفريقيا** ، ت، أمين الشريف، دار الطباعة الحديثة، القاهرة ، ص 120.

والمحافظة على أرواح البيض الذين رجعوا إلى الكونغو بعدما أخرجهم منها " باتريس" ، ليشعلوا الحقد وينشروا الظلام في البلاد[1].

وقد أعلن من طرف بلجيكا أن " لومومبا" قد قتل، وهي عبارة عن أخبار كاذبة حتى يطفئوا الشعلة التي ارتفعت بيد " باتريس لومومبيا" لكن لسوء الحظ هذه المرة حقيقة أن باتريس فر من سجنه وأنه قتل وأغتيل أثناء فراره ، ولم يعرف مكان موته[2].

لقد أثار اغتيال " باتريس لومومبا" استنكارا في جميع أنحاء العالم بتواطئ من طرف الحكومة البلجيكية والو.م.أ، ولذلك بحماية مصالحها ومحاربة الأحزاب الإشتراكية. كانت السلطة المركزية مدعمة في " ليوبولدفيل" من الامم المتحدة والبلدان الغربية أما سلطة الحكومة " للومومبا" يدعمها الإتحاد السوفياتي والبلدان الإفريقية (الثورية) ، أما فيما يخص " كاتينغا" مدعومة من قبل الرأسمالية خاصة الشركات التي بطبعها لم تتمتع بأي إشراف رسمي.

أراد تشي غيفارا الثائر الأرجنتيني الأصل في إنهاء أزمة " كاتينغا" من خلال حركات التحرر عام 1965 م وهو يقول:" يجب على أحرار العالم أن يهيئو أنفسهم للإنتقام من الجريمة المرتكبة في الكونغو" ارتحل " تشي غيفارا" الثائر الأرجنتيني رفقة 125 كوبي" ،[3] والهدف من حملته مساندة خلايا" سمبا" المتفرقة في الكونغو[4]، وقد اتصل بأول فرقة الثوريين ومعهم 350 مقاتل و12 عسكري كوبي آخرين، وزاد انضم إليهم 100 كوبي من أصل إفريقي، وكان الهدف من العملية هو نشر الثورة في الكونغو بالإضافة إلى تعليمهم استراتيجيات حرب العصابات[5].

وتطرق هذا الأخير على الحالة العسكرية في الكونغو لأنه المشرف على القوات العسكرية، وقد تعرف على مناطق القتال في الكونغو بفضل " كابيلا"[6]، أراد " تشي غيفارا" أن يحارب بجانب السود ضد البيض، بحيث قدم إلى الشعب الكونغولي دروسا في كيفية

---

[1] بدوى عبده، **شخصيات إفريقية**، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ص 101

[2] نفسه، ص 102.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، مرجع سابق، ص 18.

[4] تشي غيفارا ارسنتو، **يوميات بوليفيا**، الفقير محمد، بيروت، 1998، ص 14.

[5] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص106.

[6] نفسه، ص316.

صنع القائد حيث قال:" لا يوجد شخص ولد وهو ثائر أو ثوري، كل شخص يمكن أن يكتب الرغبة في خدمة الجماهير الشعبيين، وكل شخص يمكن أن يكون كمسير لحزب ثوري وللثورة الكونغولية كما فعلها " كابيلا""[1].

قام " تشي غيفارا" بتلقين الثورة للجماهير وتلقين معنى الثورة للشعب وذلك من خلال كفاحه وإعداد لإطارات وحشود في الجبهة أثناء الحرب ، لسوء الحظ لم ينجح بسبب مرتزقة جنوب إفريقيا والمنفيين الكوبيين مع الوكالة المخابراتية الامريكية بسبب مراقبة كافة تحركاته بسبب توجهاته الإشتراكية في المنطقة لإفشال خططه، وقد لقي"تشي غيفارا" صعوبات في دولة الكونغو بسبب عدم تعاون الجيش الكونغولي معه والصراع بين الجيش، وأيضا نقص نية القتال أو حتى القيام بثورة من أساسها، عدم وجود إرادة وحماس وروح الثورة .

المبحث الثاني: الفوضى والاضطرابات التي واجهت البلد بعد 1965

في 24 مارس 1967 ولدت جمهورية جديدة للكونغو وهي جمهورية ثانية أعلن عنها (سيسيكو مبوتو) الذي وضع دستورا جديدا لها باعطاء السلطة لرئيس الدولة وخلافا لرئيس الحكومة ، حيث دعى (مبوتو) الشعب الكونغولي إلى الأصالة الإفريقية الأولى، وعدم[2] استعمال الأسماء الأوربية وكان ذلك عام 1972 بحيث أصدر الرئيس موبوتو أيضا عام 1972 مرسوم يمنح الجنسية الكونغولية لجميع المقيمين في الكونغو، من أصل رواندي أو بورندي بعد الأحداث والإضطرابات الدامية هناك، حيث تحول الكونغو مأوى لمختلف الإثنيات المحلية وكذا الإقليمية رغم ضعفها اقتصاديا وسياسيا، بحيث قام بتغيير اسم الكونغو إلى " زائير" التي كانت تطلق على حوض الكونغو قبل الاستعمار، حيث قام موبوتو بإصدار قوانين جديدة تشجع الاستثمارات الأجنبية، وقام بتأميم العديد من الشركات الخاصة، إلى أن أصبحت زائير (الكونغو) تملك حوالي60 %من إقتصاد البلد سنة 1974 بسبب إعادة الرئيس موبوتو الشركات لأصحابها، رغم كل هذا إلا أن الاقتصاد بقي يتدهور وازدياد الوضع سوءا خاصة بعد توقف تصدير النحاس بسبب الحرب الأهلية في الدول المجاورة، وعلى رأسها أنغولا وسوء العلاقة بين البلدين.فقد ظهرت ثورة ضد الرئيس سيسيكوموبوتو عام

[1] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 318.

[2] نفسه، ص318.

1977 فقام الرئيس بالاستنجاد [1]وطلب المساعدة من دول أخرى منها: خبراء عسكريين مصريين وكذا قوات مغربية وأيضا قوات فرنسية، وبعد هذا الاضطراب ظهر إضطراب جديد في شابا أو إقليم كاتينغا سابقا في ماي 1978، بحيث قامت القوات الخارجية بتذكية الموقف في الكونغو أو زائير وهي القوات الفرنسية والبلجيكية لصالح رئيس الجمهورية، وقد أعدم موبوتو مجموعة من العسكريين كما قام بغلق الحدود وقد قام بتدريب جنوده في كينشاسا من خلال اتفاقية تعاون مع مصر .

تواصل وفود اللاجئين من الموجة الثالثة بسبب السياسات التي يطبقها (سسيكو موبوتو) فارين من روندا إلى الكونغو، حوالي 30 ألف خلال 1973 وخلال عام 1978 بعد العفو عاد حوالي 150 ألف كونغولي، الذين كانو فارين للخارج من خلال مشروع دولي[2] تكلفته حوالي مليار ونصف دولار، بحيث أصبح الكونغو مأوى لمختلف الإثنيات التي أنشأت الحروب والصراعات فيما بينها، سواءًا محلية أو إقليمية في ظل ظروف إقتصادية وسياسية غير جيدة للاجئين الكثر، وقد تغيرت أوضاع الكونغو خلال المكاسب السياسية والإقتصادية التي سعت لها أقلية التوتسي تتناسب مع عددها، وفي عام 1981 أصدر الرئيس قانونا عكسيا يحدد فيه المواطنة والانتماء إلى أحد الجماعات في حدود الكونغو، أي تنتزع المواطنة من شعب التوتسي لأنهم هجروا ،خلال عام 1990 جرت الانتخابات في الكونغو من أجل إقامة نظام ديمقراطي.

وبعد ذلك تفجرت أزمة جديدة بين أقلية التوتسي والحكومة الكونغولية، نظرًا لنهوض بأنفسهم وقيام ميليشيات مسلحة للدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم منذ عمليات التهجير من روندا، خلال الثمانينيات ساد الكونغو إستقرارًا، وسوء المستوى المعيشي وتدهور الإقتصاد لقطاع كبير من الناس، وقد أعلن (سيسيكو موبوتو) إقامة نظام ديمقراطي في أفريل 1990 وفاز في إنتخبات 1991، بحيث تقلصت الأحزاب إلى حزبين بالإضافة إلى حزب (موبوتو) الحاكم.

---

[1] خالد حنفي علي، **البحيرات العظمى ومستقبل السلام**، (مجلة السياسة الدولية)، العدد152، القاهرة أكتوبر 2002، ص 155.

[2] Ethienne Ruamira, **La dynamique des conflis ethniques au** Nord-ki vu : une **reflescion prospective**,Afrique contemporaine, Automne 2003, pp 146-152

بدأت الإضطرابات خلال بداية العودة بحيث بدأ (موبوتو) بتنظيم برلمان الحزب الواحد، خلال عام 1994 دفع إلى إعلان إضراب مدة عام في العاصمة، بسبب إقالة زعيم المعارضة ورئيس الوزراء، وعلى الرغم من هذا التوتر بدأت الموجة الثالثة للجوء بعد محاولة إنقلاب عام 1993 عقبها مذابح إثنية كان ضحيتها 50 ألف شخص. [1]

بالإضافة إلى لاجئي الهوتو من روندا أيضا أكثر من مليوني شخص بما في ذلك الجيش الروندي السابق، بحيث تجمع عناصر الهوتو ضد (موبوتو) وحكوميته، فوجد نفسه في أزمة مستحيلة، حاول حلها وذلك من خلال تهجير التوتسي من الكونغو مهددًا بسجن كل من يعترض على ذلك خلال عام 1996، إلا أنّهم فضلوا خوض المعركة وعدم القبول بهذا ضد النظام متحدين مع بعض بمساندة دول الجوار أيضا، وذلك تحت قيادة(لوران كابيلا) وهذا لظهور حدث حرب الكونغو الأولى عام 1996-1997 وذلك من خلال دعم دول الجوار (لكابيلا)، أما باقي الدول قدمت دعم مادي (لموبوتو) نظرًا لمساعدة الغرب ضد الحركات السياسية في المنطقة القريبة من المعسكر الشيوعي خلال نشوب الحرب الباردة، لكن بعد إنتهاء الحرب الباردة إنتهت صلاحيته وأهميته بالنسبة للغرب، بحيث قامو ببناء تحالفات لم يكن (لموبوتو) الشرعية خاصة بعد المرض الذي أصيب به طويلا، حيث إضطر للخروج من الكونغو للمعالجة ولكن لسوء الحظ لفترة طويلة، مما أدى إلى تخلي الدول الغربية عنه خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وترحيبهم بالحكومة الجديدة التي تشكلت من قبل المتمردين، وهذا جرى بعد عجز جيش الكونغو، للإستفادة من المعادن والموارد في الأقاليم الغنية بها كاتينغا (شابا حاليا).[2]

إضافة إلى ذلك فساد النخبة كما إستحوذت على سلطة الشعب وإعتمدت على الولاء القبلي من قبل (سيسيكو موبوتو) الذي تنحى من السلطة لهدف تحقيق كل ذلك، خلال أخذ (لوران كابيلا) الحكم في الكونغو ، بعدما حاول (موبوتو) عام 1996 من النيل من قبائل التوتسي التي أيدت (كابيلا) لأن هذا الأخير قاد قوات من هذه القبائل "حرب العصابات" ضدّه التي إستمرت سبعة أشهر التي من خلالها تمكن من السيطرة على شرق البلاد.

---

[1] Ethienne Ruamira, Opcit, p152

[2] خالد حنفي علي، **البحيرات العظمة**، المرجع السابق، ص 155.

إستمرت قوات المعارضة في التقدم لينتهي حكم (موبوتو) بهروبه إلى المغرب في 16 ماي 1997 ومات هناك بسرطان المثانة، إتهم (كابيلا) بقيامه بمذابح ضد لاجيئي التوتسي بعد إستبداده الحكم، ومنع الأمم المتحدة من التحقيق في ذلك وقد إتهم أيضا الكونغوليين بالعمل لصالح رواندا وكذا إتهامه بالإستعانة بميليشيات أجنبية لكي ينفذ مخططاته ضد أعدائه لأنه مناضل وقائد متمردين، بحيث تميزت سياسته بإستبدال الحلفاء القدامى بحلفاء جدد أعداء، كما أنه قدم جميع المناصب الحساسة لأبناء جماعته الإثنية، قام (لوران كابيلا) من ترحيل كل الجنود الروانديين من جيش الكونغو الذين قامو بمساعدته في الإطاحة بالرئيس (سيسيكو موبوتو).

بدأت حرب لإسقاط (كابيلا) منذ عام 1998 ودخول المعركة كل من رواندا بورندي وأوغندا إلى شرق البلاد ودخول كل من أنغولا وزيمبابوي وناميبيا إلى جانب (كابيلا) تسمى بالحرب العالمية الإفريقية، التي تدخلت فيها ستة جيوش وعشرات الميليشيات، قسمة فيها البلاد إلى قسمين:القسم الغربي والقسم الجنوبي أما الشرقي فهو غني لكن الشمالي تحت سلطة رواندا وأوغندا وبورندي، مما جعل هذه التحالفات تحكمها مصالح وأغراض شخصية لا فائدة منها، حيث وقعت الدول الستة التي تطرقنا لها سابقًا في صراع في الكونغو وفي عاصمة زامبيا1999، وقد خرقت إتفاقية إطلاق النار، مما أدى إلى رفض جماعات المعارضة لحضور الحوار الوطني من أجل المصالحة في 1999 دعى له (كابيلا)، وقد إندلعت مواجهات أخرى عرقية وإثنية بين جماعات المعارضة في عام 2000، مما أدى إلى إرسال قوات دولية لمراقبة تنفيذ إتفاقية وقف إطلاق النار سنة 2000.

ظهرت حرب أخرى من 1988 إلى غاية 2003 وقد جاءت هذه الحرب لنتيجة تحديد التوتر الإثني في شرق الكونغو وذلك بعد عام من حكم (كابيلا) للبلاد،[1] وذلك بالتعاون مع القوات الحكومية الكونغولية، وقد إتهم (كابيلا) حكومة أوغندا بتهريب الألماس والذهب لبداية تمرد جديد أحرز تقدمًا ملحوظًا أمام القوات الحكومية، وقد فشل (كابيلا) في تحقيق الإستقرار على نحو ما، وقد شكل معارضو (لوران كابيلا) تنظيمين إثنين وهما يتمثلان في "حركة تحرير الكونغو" من أجل الديمقراطية من خلال التجمع، وقد إنقسمت

[1] الشيماء علي عبد العزيز، **الكونغو الديمقراطية، دولة في حالة أزمة مستمرة** ، (مجلة السياسة الدولية)، العدد 143، القاهرة، جانفي 2001، ص 196.

أيضا على نفسها إلى شقين، فقد شهدت الكونغو فترة عدم الإستقرار في ظل حكم (كابيلا)، وقد أتهم بالفساد وسوء الإدارة وغياب برنامج سياسي واضح، بحيث إزدادت هجمات الجماعات المسلحة على وحدات الجيش الروندي من قبيلة الهوتو الموجودة في الكونغو، حيث قام بإتهام أيضا أوغندا ورواندا وأونغولا بالسعي لإقامة إمبراطورية التوتسي وإتهام القبيلة بمحاولة الإنفصال عن الكونغو في شرق البلاد، وقد تجدد النزاع في كل من روندا وبورندي والكونغو الديمقراطية، فشل الرئيس (لوران كابيلا) في عمليات الإصلاح السياسي والعسكري والإقتصادي، تخفف من ضخامة التوتر وتحقيق التوازن بين الجماعات في الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى الدور المناهض من قبل فرنسا، مما أدى هذا كله إلى تجمع الأطراف ضد (كابيلا) ليقتل في الأخير من قبل قائده للحراسة في 2001، إذ لم تدم فترة حكمه طويلا لتنتهي مرحلة أخرى من النزاع في البلد، بعد تولي إبنه سدة الحكم، يجد بين يديه أزمات كثيرة في الكونغو الديمقراطية، إن مشكلة الكونغو تتمثل في الصراعات والإضطربات من خلال التحالفات القبلية لتفجير الأوضاع بهدف إجراء تغيرات جذرية سياسية للحصول على الثروة من البلاد.[1]

1/-البعد الاقليمي للصراع في الكونغو:

أما بالنسبة للدور الاقليمي في حدوث الصراع، فمعروف أن المنطقة تعتبر منطقة غير مستقرة سياسيا تشهد صراعات ونزاعات عرقية عنيفة منذ استقلالها، نجد انجولا تشهد صراعات سياسات عرقية خاصة بين الحكومة حيث تنعكس هذه الصراعات على الاوضاع في الكونغو، لونظرنا إلى الازمة الاخيرة التي اجتاحت الكونغو لوجدنا أن كابيلا يتلقى بالفعل الدعم من انغولا وزيمبابوي وتقف ضده رواندا وأوغندا، وبذلك تصبح الأوضاع غير المستقرة في البلد أحد أهم الأبعاد، وعمليا تشكل الكونغو نموذج لحالة الإلتباس والتشابك بين عوامل عدة للنزاع الدائر في البلد، في عام 1996 قاد (كابيلا) هجومه العسكري الناجح ضد (موبوتو) والذي توج بالإنتصار وتشكيل حكومة جديدة ، وكان ملفت النظر أن معظم الدول المحيطة بالكونغو وخصوصًا أنغولا، وأوغندا ورواندا قد ساعدت (كابيلا) في إنتصاره، لكن العلاقات بينه وبين رواند وأوغندا سرعان ما تدهورت بسبب الإختلافات حول عملية الضرورات الأمنية لكلا البلدين. حيث كان دعم الحكومة الرواندية (لكابيلا) في البداية على

[1] الشيماء عبد العزيز، مرجع سابق، ص 196.

أساس القضاء على معسكرات الهوتو في شرق البلاد غير أن نظام (كابيلا) بمجرد مجيئه للحكم رفض الحل العسكري للمشكلة وأثر الحوار والمفاوضات، مما أدى كل من رواندا وأوغندا ودفعهما إلى دعم التمرد المناهض (لكابيلا) ، الذي بدأه محاربوا (بانيامولنجي) وهم كونغوليون توتسي من أصل رواندي الذين سيطرو على شرقي الجمهورية الكونغولية بدأ الزحف حتى مشارف العاصمة كينشاسا الأمر الذي بات يهدد نظام الرئيس (كابيلا) إن المتمردين التوتسي في إنتزاع الحكم في الكونغو الذي من شأنه أن يغير خارطة التوازنات في المنطقة لصالح تحالف رواندا وأونغولا.

كان الأمر المتعلق بالتوازن الإقليمي للشأن الكنغولي لم يفاجيء المتتبعين، لأن الأمر المتوقع هو وصول (كابيلا) إلى السلطة الذي وجد نفسه في مواجهة صعبة لصراعات وفوضى بين القوى في صراعه ضد (موبوتو) الذي يتعلق برواندا وكذا أوغندا، وضعف المساندة داخل النخبة السياسية الكونغولية بسبب رفضه لإستئثاره بالسلطة.

شهد الكونغو من خلال هذا الصراع مسرحًا لمواجهات جذبت سبعة دول التي تتمثل في روندا وبورندي وأوغندا وزيمبابوي وناميبيا وجنوب إفريقية، لكن ستة دول هي التي تدخلت في العمليات العسكرية، إما تأييدًا لرئيس الدولة الجديد أو دعم المتمردين عليه، دخلت الكونغو لحماية حدودها وعدم إنتقال المتمردين عبر هذه الحدود، وكذلك إشتراك قوات من زيمبابوي وأونغولا وناميبيا في العمليات القتالية لمساعدة (كابيلا) على ضرب المتمردين وإنهاء الصراع.

إن الأطراف المتورطة في الصراع الكونغولي ليست موحدة في دافعها، فرواندا تكمن في حماية ترابها من تهديدات القوى المناوئة للنظام والمتمثلة في الهوتو، والبحث عن منافذ إقتصادية.

أما فيما يخص موقف أوغندا فتفسره رغبة النظام في تأديب (كابيلا) بإعتباره قام بعمليات ضدّ النظام القائم فيها، فكان النظام الأوغندي يتجلى في إقامة دولة التوتسي التي خطط لها من قبل تضم رواندا، بورندي أوغندا، والكونغو وهو مشروع كبير. إن تدخل أنغولا إلى جانب (كابيلا) كان عاملا حاسما في تقهقر وتراجع المتمردين بإستعمال سلاح الجو،[1] بإعتبارها

[1] محمد المكي الشفيع، **دراسات إفريقية** ، (مجلة بحوث نصف سنوية)، العدد 24، جامعة إفريقيا العالمية، ديسمبر 2000، ص ص 161-162.

تنتقد لنظام (كابيلا)، لعدم إنهائه الإرتباطات التي نسجت النظام الخاص (بكابيلا) بشكل صارم.

2- البعد الدولي للصراع في الكونغو :

إنّ الصراع الإقليمي الدّولي تشابك في حلقة واحدة مما أدى إلى ظهور جهد أمريكي منذ منتصف التسعينات لترتيب البيت الإفريقي في إطار التوجهات الأمريكية، تنطلق من خلفيات إقتصادية وسياسية وإستراتيجية، بحيث نجحت هذه الأخيرة في موقع الكونغو، بحيث لا تزال تسعى في مناطق أخرى، كما تتنافس عدّة دول أوروبية على الإحتفاظ بمواقعها أو إحتلال مواقع جديدة بعد الكونغو (كأوغندا، إيريتيريا وأنغولا). [1]

نجد الولايات في جولتها الأولى من الصّراع ساندت المحور الإقليمي في المنطقة بهدف الإطاحة بالنظام الديكتاتوري بقيادة (موبوتو أولا)، ولإزاحة النفوذ الفرنسي من منطقة البحريات ثانيا، وفي المرة الأخرى إنجازات الولايات المتحدة لمعسكر (كابيلا) عندما عاداه محور أوغندا ورواندا.

بإعتبار الكونغو في عهد (موبوتو) كانت منطقة نفوذ فرنسي وُجد تنافس بين الولايات النتحدّة وفرنسا على المنطقة، وعندما تمت عملية الإطاحة به نظر إليها أنّها توسع للنفوذ الأمريكي في المنطقة على حساب النفوذ الفرنسي، بالإضافة إلى الدور الفعال شركات متعددة الجنسيات في دعم حركة التمرد على (موبوتو)، بغرض الحصول على إمتيازات بعد إنتصار (كابيلا) لإستقلال المعادن والثروات الكبيرة الموجودة بالكونغو، بعد إنهيار (موبوتو) إنكشفت الأجندة الخصبة للولايات المتحدة، حيث دبّ الخلاف بين واشنطن والرئيس الجديد (كابيلا) الذي كان على رأس الحملة التي أسقطت (موبوتو). وكانت واشنطن ترمي إلى إجلال حاكم عميل يقوم تحت رعايتها بتحقيق المصالح الأمريكية بتصفية الشركات الفرنسية والبلجيكية العامة في تعدين اليورانيوم والذهب في الكونغو لتحل محلها شركات أمريكية، لكن (كابيلا) لم يرتضي أن يلعب هذا الدور لأنّ الكونغو دخلت في مأساة دموية جديدة، يرى الكثير من المراقبين أن واشنطن هي التي حرضت نظامي أوغندا ورواندا لإسقاط الحليف

[1] سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها**، المرجع السابق، ص ص 144-145.

السابق،[1] بالنسبة للسياسة الأمريكية في إفريقيا وبالأخص في الكونغو بدأت مع حركات التحرّر بدأت تظهر في القارة في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من أجل الحصول على الإستقلال من العامل العددي، حيث شكلت الدول الإفريقية ثلث مجموع أعضاء الأمم المتحدة بإعتبارها كتلة مهمة في التصويت وأيضًا تعتبر مستودعًا مهمًا للمعادن التي تمثل تنافسا غربيًا عليها منذ الإستقلال خاصة الكونغو.

دخلت الولايات المتحدة حلبة التنافس للحصول على المعادن اللازمة لصناعاتها من "زائير" كما تعد سوقًا كبيرً لتعريف المنتجات الأمريكية، خلال شهر مارس 1998 عرفت العاصمة الأمريكية مؤتمر وزاري إفريقي أوّل، عقد بمقر وزارة الخارجية الأمريكية تحت شعار (شراكة القرن الواحد والعشرين)، جاء إنعكاسا للتنافس الأمريكي الفرنسي للفوز بوجود أكبر الأسواق في إفريقيا، وتكثيف النفوذ السياسي فيها. [2]

أ- الصراع الإثني وإستمراريته في الكونغو الديمقراطية:

إن النزاع والصراع الإثني الذي شهدته جمهورية الكونغو الديمقراطية أثر تأثيًرا كبيرًا على منطقة البحيرات العظمى، وكذلك على الثروات الإقتصادية التي تملكها الدولة خاصة موقعها الجغرافي مع الدول غير مستقرة أمنيًا وموجات تدفق اللاجئين إليها، وقد أثر هذا على تواصل النزاع والإضطربات الإثنية فيها، وأيضا تعد الكونغو من أكبر الدول الإفريقية إنتاجا للنحاس والكوبالت والألماس الصناعي والقصدير والزنك والذهب والأديوم واليورانيوم وغيرها من الموارد، هذا ما أدى إلى طمع القوى الداخلية والإقليمية والدولية.

إن إتساع رقعة الكونغو الديمقراطية وتقاطع حدودها مع تسعة دول إفريقية يربطها ببعضها البعض من خلال علاقات عدائية ومعانات هذه الدولة من التوترات الأمنية، وهذا ما أدى بالكونغو إلى الفشل في حكوماتها في السيطرة على أرجاء حدودها وضمان أمنها، بإعتبار الدول التسعة تعاني من الفقر المدقع ماعادا أنغولا والسودان، وهذا ما أدى إلى إتخاذهم الكونغو الديمقراطية كعكة شهية لهم.

---

[1] نفسه، ص145.

[2] سمية بلعيد، المرجع السابق، ص 145.

بدأت هذه النزاعات والصراعات في الكونغو منذ بداية الإستقلال إلى غاية تولي (ج وزيف كابيلا)، بعد الإستقلال تعاقب على الحكم ثلاثة رئساء هم (جوزيف كازافوبو، سيسيكو موبوتو ولوران كابيلا)، بإعتبار الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر الدول الإفريقية تعرضًا للأزمات غير المنقطعة وإحتلال في وظيفتها. [1]

عرفت الكونغو حالة من عدم الإستقرار بحيث نمت الحركات المعارضة المسلحة الإثنية، حيث أصبحت من أفقر دول العالم في التصنيف، رغم وجود ثروات طبيعية هائلة فيها لأنها أغنى دول القارة من حيث الموارد الطبيعية، لأن رؤسائها الذين تولوا السلطة فيها إحتكروا الثروة، فأصبحت من أكثر القضايا تعقيدًا لسبب تكرار النزاعات عليها، من حيث اللاجئين وتجمعهم في شرق الكونغو المتفجر من رواندا. بدأت مشكلة اللجوء عقب الإستقلال بنزوح اللاجئين من دول الجوار بسبب المشاكل السياسية، حيث كانت الموجة الاولى من أنغولا بسبب النزاع بين الحركات التحررية والقوات البرتغالية، كذلك اللاجئين من رواندا سبب إشتعال الحرب في شرق الكونغو.

وقعت صدامات بين السكان المحليين في الكونغو والقادمين الجدد خاصة ندرة الموارد بسبب سيطرت الشركات الأجنبية، وتجمع التمرد على أغلب شرق الكونغو، فيما يخص "حركة تحرير الكونغو" مدعومة من قبل أوغندا سيطرت على أغلب شمال الكونغو، من الصعب ذكر كل الأطراف التي حاربت في الكونغو الديمقراطية[2]، ولكن أذكر بعضها والأقوى في مسرح الكونغو في الجدول الذي يتمثل في :

إسم التنظيم	معلومات حول التنظيم
حركة تحرير الكونغو	زعيمها Jean Pierre Bemba وهو أحد النواب الأربعة لرئيس بعد إتفاقية تقاسم السلطة، وبها جناح عسكري هو جيش تحرير الكونغو
التجمع الكنغولي من أجل الديمقراطية Kisangani	بحلول 2002 وضعت حدًا لأعمالها القتالية
التجمع الكنغولي من أجل الديمقراطية – غوما–	رئيسها Azarias Ruberwa Manya
أما عن المجموعات التي تنشط في محافظة Ituri وشمال وجنوب كيفو فهي:	
L'union des patriotescongolais	منظمة سياسية مسلحة مكونة من إثنية ال Hema الشمالية وهي مدعومة

[1] الشيماء علي عبد العزيز، **الكونغو الديمقراطية**، المرجع السابق، ص 211.

[2] سمية بلعيد، المرجع السابق، ص 191.

إتحاد الوطنيين الكونغوليين	من رواندا
حزب وحدة وحماية الكونغو Le parti pour l'unité et la sauvegarde du congo	ميليشيا مسلحة مكون من إثنية ال Hema الجنوبية وهي بقيادة القائد kahwa حتى عام 2004.
Le front de residence patriotique de l'utri	جماعة مكون من إثنية Lendus الجنوب وهي مدعومة من رواندا.
Lesالقوات المسلحة للشعب الكونغولي forces Armees du peuple congolais	مكونة من الHuma وهي مدعومة من أوغندا، أما قائدها فهو Jérome Kakwaw
Le front des Nationalistes Integrationnist جبهة القومية الإندماجية	مكونة من Lendus الشمال وهي مدعومة من حركة تحرير الكونغو وأوغندا مسؤولها هو Floribert Njabu
القوات الشعبية الديمقراطية في الكونغو Les forces populaires pour la democratie du congo	مكونة من الجماعة الإثنية Allur والجماعةLugbara مدعومة من أوغندا ومسؤولها Hunenchan
جبهة تحرير شرق الكونغو Le front de liberation de l'est du cong	حركة مسلحة بدعم من رواندا ظهرت في 7 جانفي 2004 مكنون من حوالي 40 ألف مقاتل من Panyamolende بقيادة لوران نيكوندا سابقا ونتاغدا حاليا
الحركة الثورية الكونغولية Mouvement Revalutionnaire Congalais	تتكون من تحالف محاربين كونغولين يضم مختلف ميليشيات ال Hema و Lendu بهدف الدفاع في محافظة Ituri وشمال كيفو، وقد تشكلت هذه الحركة في أوغندا، بالإضافة إلى إستمرارية نشاط Panymolenge وهي تمثل مختلف السكان الذين لهم أصول روندية إثنية التوتسي الموجودين في Kivu منذ الستينات ، وكانو ضد موبوتو ومع لوران كابيلا، ثم إنقلبو على كابيلا ولإتهامه بمعادات توتسيين وإنظمامهم في أحيان كثيرة إلى قوات لوران نيكوندا الذي نشط في عهد جوزيف كابيلا.
القوات الديمقراطية لتحرير رواندا	وهي مشكلة من ميليشيات مسلحة روندية من إثنية الهوتو وقد ضمت كذلك Interhamwe وهم الهوتو المتهمون من قبل رواندا بالإبادة الجماعية عام 1994.
ميليشيا Mai Mai	نشطت منذ عهد كابيلا الأب وهي اليوم تنشط إلى جانب الحكومة الكونغولية.

المرجع: سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، المرجع السابق، ص ص 140-141

واستنتج من هذا الجدول أن الأطراف الداخلية للصراع في الكونغو سواء كان النظام الحاكم أو الأطراف الأخرى المناوئة التي كانت سبب في نقل الأزمة الداخلية إلى الأجندة الإقليمية ودولية بدعم من أطراف معينة.

فقد جمعت أوغندا مع الكونغو الديمقراطية حدود من الجهة الشرقية حيث كانت فاعلا في إنهيار دولة الكونغو، من خلال دعمها لقوات المتمردين بمساعدات وكذا تسهيلات،فقد كانت هي سبب المشاكل لأن لديها غرض من هذا كله، وهو بناء نظام إقليمي كما تطرقت له سابقا الذي يهيمن على أقلية التوتسي في الكونغو[1].

أما روندا فيمكنني القول عنها أن سبب التواصل الجغرافي بينها وبين الكونغو هو الذي سبب ما تعيشه الكونغو الديمقراطية من أزمات متجددة وسهولة تدفق اللاجئين إليها وعداء كبير فيما بينهم، وقد كانت الطرف الأساسي ومحركا للأزمات والفوضى في الكونغو الداخلية، التي تحمل حدودها من الميليشيات المتمردة، وتعويض فقرها لإستغلال ثروة الكونغو.

أما بورندي كانت مدعمة من إحدى الفصائل المتمردة وتأمين حدودها الغربية مع الكونغو من هجمات البوراندين وإيجاد حل لإسنغلال ثروات الكونغو،[2] أما فيما يخص أنغولا فقد ساندت أيضا المتمردين التوتسي والسماح لهم لإستعمال أرضها لتطويق عاصمة (كينشاسا) غربا، وبدأت تسعى أنغولا في الأخير لدعم السلام في المنطقة.

تشترك زيمبابوي في الحدود مع الكونغو الديمقراطية التي حاولت بناء دور إقليمي لها في القارة، وحماية إستثماراتها في الكونغو ، وقد كانت تبحث عن دور لها في المنطقة، أنتقل في دراستي هذه إلى السودان التي حرمت من ميزة إستخدام ممرات ومطارات "زائير" لضرب المتمردين في مناطق الحدود مع أوغندا والكونغو، بحيث عملت هذه الأخيرة لتدريب وحدات من المتمردين الأوغنديين لكسر الحصار المفروض عليها وتطويق النظام الأوغندي والسيطرة عليه. ناميبيا قامت بسحب قواتها كاملة من الكونغو بإعتبارها ترتبط تاريخيا بحركات

---

[1] سمية بلعيد، **ا لنزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية**، المرجع السابق،ص ص 141

[2] Yash ghai, **Ethnic and power sharing**,(Adalah's neus letter) , volume 13 May 2005,p 12.

التحرر، كل هذه الدول كان نشاطها في الكونغو الديمقراطية بسبب دوافع وتوقيع إتفاقيات سلام.[1]

المبحث الثالث: الإطاحة بالرؤساء (كازافوبو – موبوتو–كابيلا)

1–كازافوبو جوزيف:

قام جوزيف كازافوبو بتشكيل حزب المسمى أباكو، الذي يعتمد على على شعب الباكونجو Bakongo، بالإضافة إلى حزب الحركة الوطنية الكونغولية زعيمه"باتريس لومومبا" الذي قام بالدعوة إلى مؤتمر المائدة المستديرة ونجاحه في استقلال البلاد باعتباره هو المجموعة الكبيرة في البرلمان لحصوله على الاستقلال وعلى الرئاسة للوزراء أيضا للبلاد، أما "جوزيف كازافوبو" قائد حزب الأباكو Abako رئيسا لدولة الكونغو.

لم تستقر دولة الكونغو خاصة بسبب عدم الثقة لكلتا الطرفين" باتريس لومومبا" " وجوزيف كازافوبو" بسبب الإزاحة في المنصب لبعضهما البعض، بحيث قاتل لومومبا بكل قدرته وذلك لفرض سلطته في البرلمان، لكن لسوء الحظ أدى هذا القتال إلى تدخل "موبوتوسيسيكو" الجنرال بطرد اللومومبا وقتله[2].

لقد تحددت عمليات التدخل الأجنبي في تحريك القوات التابعة للأمم المتحدة في حرب تشومبي لصالح السياسة الأمريكية، بخروجه من الكونغو واسترجاع كاتينغا إلى السلطة المركزية.

في 30 جويلية حل (كازافوبو) البرلمان لوضع دستور جديد للدولة، كان وضع الاقتصاد في الكونغو سيء جدا، والجيش غير منظم، رغم حل البرلمان إلا أن الثورة لم يتمكنوا من السيطرة عليها من طرف (سيسيل أدولا) وحكومته[3].

فشلت قوات الأمم المتحدة في القضاء على الحرب الأهلية وذلك من خلال تعاونها مع بلجيكا لتعرقل تقدم الثوار، لكن قضيتها خاسرة .

---

[1] Republique démocratique du Congo, **la situation des partis politiques en zone gouvernementale**, commisson des recours des refugies, Republique francaise, p13.

[2] أزهار محمد عيلان، **تاريخ الكونغو السياسي** ،المرجع السابق، ص 252.

[3] نفسه، ص150.

أسند كازافوبو الوزارة إلى موريس تشومبي لأجل استقرار الوضع، وذلك خوفا من القضاء على نظامه خلال عام 1964، قامت بلجيكا بهجوم على ستانلي فيل بمساعدة من قوات الجيش حيث مكان الثوار، في عام 1965 قام كازافوبو بعزل موريس تشومبي وهذا رغبة في عودة الأوضاع في البلاد إلى أصلها وطبيعتها، نظرا لرؤيت موريس تشومبي واستخدامه للمرتزقة الأوروبية سبب الثورة .

إعادة الرئيس الكونغولي كازافوبو العلاقة مع الدول الثورية في إفريقيا، وأصبح وضعه مقبولا على المستوى الإفريقي، لكن القيادات هناك من يؤيده والبعض الآخر كان خارج البلاد.

في عشرين أكتوبر 1965 عزل (كازافوبو)، (سيسيكو) قائد الجيش ونصب نفسه رئيسا لجمهورية الكونغو وقيام حكم ديكتاتوري عسكري[1].

2- <u>سيسيكو موبوتو:</u>

استغل "موبوتو سيسيكو" السلطة في حكمه للبلاد، وأخذ في نصب ثرواتها الطائلة، بحيث كان حكمه دكتاتوريا .

قام " موبوتو" بمساعدة القوات من المغرب وفرنسا في قمع الحركة الإنفصالية القائمة في الإقليم الشرقي (شابا) وقد نجح في ذلك بالاضافة إلى إدخال النظم الديمقراطية في نظام حكمه للبلاد ما يقارب 32 عاما[2].

وقد تميزت البلاد في هذه الفترة بعدة إضطرابات ، وقد كان "سيسيكوموبوتو" مريضا بسرطان المثانة ويعالج في هولندا في اواخر فترة حكمه للكونغو، واستمرار الصراع[3] بين الهوتو والتوتسي وغيرها من القبائل الأخرى واندلاع الثورات في كل مكان، وهذه كانت الفرصة لأمثل " لرولان كابيلا" في نجاحه للدخول العاصمة (كنشاسا) في 17 ماي 1997 م مع عدد من مسلحين قبائل التوتسي بالسر[4].

---

[1] أزهار محمد عيلان، المرجع السابق، ص151.

[2] عبد الرزاق شوقي الجمل، مرجع سابق، ص 164.

[3] رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، المرجع السابق، ص253.

[4] نفسه، ص252.

قام " رولان كابيلا" بإعلان عزل" سيسيكو موبوتو" والإطاحة بحكومته وغير اسم (زائير) التي كانت في عهد " موبوتو" إلى الكونغو الديمقراطية عام 1997 م[1].

وقبل هذا كان قد قام " سيسيكو موبوتو" لما كان رئيس أركان الجيش الكونغولي في 14 سبتمبر 1960 م، بانقلاب عسكري على" باتريس لومومبا" وحكومته واعتقاله وسجنه بالإضافة إلى نهايته باغتياله، وأصبح هو رئيسا للجمهورية في 25نوفمبر 1965م بعد أن إغتنم فرصة الصراعات بينه وبين " كازافوبو" و:تشومبي" بتغييره لإسم الكونغو إلى " زائير" والعاصمة إلى (كينشاسا) ، وقد كان مدعما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية [2].

3-<u>رولان كابيلا:</u>

حدثت حركة تمرد ضد حكم " كابيلا" بحيث وقع اتفاق في 10 يوليو 1999 م لوقف إطلاق النار في الكونغو وذلك في عاصمة زامبيا لوزاكا، ووافقت عليه كل من أنغولاوناميبيا المؤيدتان لحكم " كابيلا" وبالإضافة أيضا إلى زيمباوي، واللتان تدعمان المتمردين وهما " أوغندة ورواندا"، الذي بدأ يتخلص منهم " رولان كابيلا" بعدما ساهموا في وصوله للحكم، وذلك من خلال طردهم من البلاد مما أدى إلى تمردهم عليه.

اتهم الكونغوليين "رولان" بأنه أصبح دكتاتوريا وأوكل المناصب لأقاربه ومعاونيه من إقليم (كاتينغا) الذي ينتمي إليه[3].

في 10جانفي 2001 أغتيل " رولان كابيلا" بإطلاق النار عليه من قبل أحد حراسه، وقد خلف إبنه المسمى " جوزيف كابيلا" في الحكم بالإضافة إلى منصب أيضا قيادة القوات المسلحة [4]، لكن المعارضون "لكابيلا"[5].

---

[1] عبد الرزاق شوقي الجمل، مرجع سابق، ص 415.

[2] نفسه، ص 415.

[3] عبد الرزاق شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 164.

[4] نفسه، ص 416.

[5] نفسه، ص 165.

وطالبوا بإجراء انتخاب لإختيارهم لرئيسهم الجديد في البلاد[1]، لكنه تعهد لهم بإحياء إتفاقية(لوساكا) وإجراء حوار للمتمردين ومسألة إنهاء الحرب في الكونغو وإعادة السلام والامن واستقرار البلاد[2].

[1]ملتقى الجامعات الإفريقية، **التداخل والتواصل في إفريقيا**، أوراق المؤتمر العلمي، ك4، الخرطوم، يناير 2006، ص 198.

[2] علي فليفل و آخرون، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي عام 2001، 2002**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ص 165.

من خلال عرض هذا الفصل توصلنا إلى أن الأسباب المؤدية إلى حدوث الحروب الأهلية والصراعات ونشوب النزاعات في دولة الكونغو ،تتعدد أولا بسبب السياسات الإستعمارية وكذا فساد النخب الحاكمة في البلاد وكذا الانقسامات الجماعية القبلية والعشائرية ونقص الكفاءة اللازمة . إن الحكم الذي مورس في البلاد عبارة عن حكم دكتاتوري لم يترك الفرصة لدولة الكونغو الاستقلال عن نفسها، بسبب الفوضى والتأزم في الصراعات بالإضافة إلى مشكلة انفصال "كاتينغا" التي تعتبر من أغنى الأقاليم في الكونغو من حيث الاستثمارات .من بين المشاكل والإضطرابات أيضا مشكلة الشركات الأجنبية والتدخل الأجنبي في الكونغو لحماية مصالحه فيها مرحبة من قبل رئيس الجمهورية "كازافوبو ."

إن دخول الإستعمار المسلح المدعم من قبل الغرب في دولة الكونغو هو الذي قام بتشويه سيادة الدولة وهو عبارة عن تحدي كبير لكل الدول الإفريقية المستقلة لأنها تهدد بعدم الإستقلال ،محاربة القبائل المناصرة لرئيس الوزراء الوطني "باتريس لومومبا" ليشعلوا الحقد والظلام في البلد .نشر الثورة في الكونغو من طرف تشي غيفارا وتعليمهم لها ،من خلال محاربته بجانب السود وتلقين الثورة للثوار لكن دون فائدة ، من بين الأسباب المؤدية للحرب أيضا هو وجود النزاعات الإثنية التي عجزت الأنظمة السياسية في التعامل معها، مما أدت بالصراع الإقليمي إلى البروز وكذا الصراع الدولي أيضا بالتركيز على نوعية السياسات التعليمية الواجب اتخاذها، بالإضافة إلى مصالح القوى الإقليمية الراغبة في تغيير الخريطة في التوازن، فقد تواصل النزاع الإثني إلى نطاق أوسع مما أدى إلى عدم استقرار دولة الكونغو أمنيا.

الفصل الثاني

الحرب الأهلية في رواندا

الفصل الثاني: الحرب الأهلية في رواندا

المبحث الأول:خلفيات الصراع (قبائل الهوتو والتوتسي)

1-الموقع الجغرافي والتركيبة الإثنية:

تعتبر رواندا إحدى دول إقليم أو منطقة البحيرات العظمى الإفريقية وهي دولة صغيرة المساحة تبلغ مساحتها 26338 كلم2، وكل هذه المساحة الصغيرة يعيش عليها 7 مليون نسمة وفقا لتقرير أواسط التسعينات، وهذا ما جعل رواندا تحتل المرتبة الثانية على مستوى القارة الإفريقية من حيث كثافة السكان، وربما كانت هذه الكثافة العالية إحدى أسباب العنف العرقي أو الإثني الذي شهدته البلاد على مدى السنين الماضية، كذلك فإن رواندا دولة حبيسة تحدها تنزانيا شرقا والكونغو الديمقراطية غربا ورواندا شمالا وبورندي جنوبا ويمر نهر كاجيرا أحد الروافد الإستوائية لنهر النيل بحدودها الشرقية[1].

حيث ينقسم سكان رواندا إلى ثلاث فئات عرقية: الهوتو الذين يؤلفون ما يقارب من 85% من عدد السكان والتوتسي 14% وألتوا 1% وكغيرها من دول القارة الإفريقية تعاني رواندا من مشكلة الإندماج الوطني بين مواطنيها نتيجة لإختلاف الإثني والثقافي والديني، حيث كانت تقطن المنطقة المعروفة اليوم بإسم رواندا وبوراندي جماعات صغيرة من الأقزام تسمى ألتيوا وكانت حرفتها هي الصيد والقنص، وأيضا في فترة تاريخية قدمت إلى المنطقة جماعات عرقية أخرى تنتمي إلى البانتو وهي قبائل الهوتو الذين اشتغلوا على عكس القبائل العرقية في الزراعة من خلال استصلاح الأراضي وتقسيمها فيما بينهم، حيث اتسمت التنظيمات الإجتماعية التي أقامها الهوتو بعدم المركزية رغم خضوعهم للسلطة موامي واحد، والموامي بلغة الهوتو هي الملك[2].

---

[1] صبحي قنصوة، **العنف الإثني في رواندا ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي وأزمة البحيرات العظمى**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002، ص295.

[2] أيمن مصطفى عبد القادر، **جرائم الحرب في إفريقيا في ظل القضاء الجنائي الدولي**، ط1،المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، 2005، ص140

2-جذور الصراع في عهد الاستعمار:

وبعدما شهدت المنطقة تطورا تاريخيا هاما بوفود جماعات من التوتسي قادمة من إثيوبيا وهم من الشعوب الحامية طوال القامة ويحترفون مهنة الرعي وتربية المواشي، وتميز التوتسي على عكس الهوتو بأنهم يمتلكون تقاليد حربية صارمة بالإضافة إلى تطورهم إلى مؤسسات وتنظيمات مركزية قوية وسرعان ما سيطر التوتسي على رغم أنهم أقلية على الأغلبية من شعوب الهوتو، وفرضوا عليهم نظاما إقطاعيا متسلطا[1].

لقد كان على الفلاح الهوتو أن يقتطف جزءا من محصوله لتقديمه إلى الحكام من التوتسي ألى جانب قيامه بالعمل بالصخرة وأن يطلب منه بإيجاز شديد، فقد فرضت الطاعة لرغبات التوتسي كرها، واستخدمت فيذلك آليا العقاب الجماعي تمثلت في أغلب الأحيان في إبادة قرى بأكملها يقطنها الهوتو،[2] وعليه فإن جذور الصراع ترجع حينما غزت الأقلية من التوتسي المنطقة وتبنت حكما استبداديا عنصريا يقوم على اضطهاد الأغلبية من الهوتو مستمدا في ذلك إلى مزاعم عنصرية خالصة .

حيث خضعت المنطقة أثناء عملية التخاطف الاستعماري لإفريقيا في القرن التاسع عشر للسيطرة الألمانية حيث أصبحت جزء من إقليم شرق إفريقيا الألمانية وتليها بلجيكا حيث بسطت سيطرتها على المنطقة التي وضعت بعد ذلك بسنوات الثلاثة تحت الانتداب وفقا لعصبة الأمم و لم تكن تمثل المنطقة للإستعمار البلجيكي أية أهمية اقتصادية باستثناء قربه الجغرافي لإقليم الكونغو البلجيكي الغني، وعليه فإن نمط الإدارة الاستعمارية البلجيكية اعتمدت أساسا على نظام الحكم الغير مباشر أي حكم الاقلية من خلال مشايخ ورؤساء التوتسي وقد سمح هذا النظام للتوتسي لفرض إرادتهم بشتى أنواع السبل[3].

فكان بمقدورهم تحصيل الضرائب وتوزيع الأراضي والحصول على العمالة اللازمة وسمح لهم بالفصل بالمنازعات والقيام بالأمور الإدارة اليومية، حتى البعثات التبشيرية

---

[1] عبد الرحمن حمدي، **القضايا في نظم السياسية الإفريقية**، القاهرة، مركز الدراسات المستقبل الإفريقي،1992، ص ص 87 89.

[2] عبد الرحمان حمدي، **التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري**، السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، ع 135، جوان، 1999، ص25.

[3] أيمن مصطفى عبد القادر، المرجع السابق، ص124.

الكاثولية قدمت لهم فرص التعليم باعتبارهم القادة الطبيعيين بينما ظل الهوتو محرومين من هذه الفرص، واقتصر عملهم اليومي على فلاحة الأرض وزراعتها، وطوال الحقبة الاستعمارية تم تعميق هوات الكراهية بين الطرفين من خلال لغة الخطاب المختلفة، ولقد وصلت نزعة الاستعلاء لدى أبناء التوتسي مدى بعيد حتى أنهم نظروا إلى طعام الهوتو ومشربهم باعتباره نجسا لا ينبغي أن تقربهم أيديهم.[1]

3 – جذور الصراعات في عهد الاستقلال:

وعند استقلال القارة الإفريقية فإن روح التحرر الوطني شملت رواندا على أن الاستقلال كان يعني بالنسبة للأغلبية من الهوتو التحرر من استغلال واستبداد التوتسي وهنا زادت حالة التوتر في رواندا، وكانت حركة الهوتو السياسية الذي يمثل حكم الأغلبية مكسبا لها، بينما قاومت بعض شرائح من مؤسسة التوتسي عملية التحول الديمقراطي وفقدان مزاياها المكتسبة.

وفي نوفمبر 1959 أشعل أحد أحداث العنف نيران ثورة للهوتو تم فيها قتل المئات من التوتسي وتشريد الآلاف وإجبارهم على الفرار إلى البلدان المجاورة، وكانت تلك بداية ما يطلق عليه " ثورة فلاحي الهوتو" أو الثورة الاجتماعية التي استمرت من 1950–1961 التي أدت إلى سيطرة التوتسي وشحن نضال التوتر الإثني عند حصول رواندا على الاستقلال عام 1962. أضحى جريجور كايندا وهو من الهوتو أول رئيس لبلاده بعد الاستقلال، حيث استمرت حلقة جديدة من الصراع والعنف الطائفي بعد الاستقلال وبدأ اللاجئون من التوتسي في تنزانيا وزائير الساعين لاسترداد مواقعه السابقة في رواندا ينظمون أنفسهم ويشنون الهجمات على أهداف الهوتو وعلى حكومة الهوتو، وقعت 10 هجمات من انتقامية بأعداد كبيرة من التوتسي المدنيين في روزاندا، حيث خلفت موجات جديدة من اللاجئين.[2]

وبحلول أواخر الثمانينات كانت نحوى 84 ألف من الروانديين قد تحولوا إلى لاجئين بصفة رئيسية في بوراندي وأوغندا وزائير وتنزانيا، واستمروا في المناداة بأعمال حقهم القانوني الدولي إلى العودة إلى رواندا، غير أن جوفنال هابيا ريمانا رئيس رواندا أنذاك أتخذ موقفا

[1] أيمن مصطفى عبد القادر، المرجع السابق، ص124

[2]

يتمثل في أن الزيادة في الضغوط السكانية وقلة الفرص الاقتصادية المتوفرة لا يسمحان باستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين التوتسي[1].

وتلقيت هذه الهجمات التصدي من قبل الجيش الحكومي، وأطلق الهوتو على هؤلاء اسم النينزي Inyenz i وتعني الصراصير باللغة الرواندية .

طبق كابيندا سياسة الحصص الإثنية في التعليم حيث كانت حصص المخصصة للتوتسي 9% مقابل 90 %للهوتو ، وترتب على ذلك فصل التوتسي من وظائفهم ومدارسهم، أراد من خلال ذلك الرئيس توطيد أركان حكمهم لكن الصراع الذي كان قائم بين عناصر النخبة من الهوتو (هوتو الوسط والجنوب في مواجهة هوتو الشمال)، عجلت بالإطاحة بنظامه بانقلاب عسكري قاده قائد الجيش جوفنال هابيا ريمان عام 1973 [2].

وبذلك انتقلت السلطة من هوتو الوسط والجنوب إلى هوتو الشمال، حيث أعلن عن تأسيس الجمهورية الثانية، ونجح في إبعاد شبح الحرب الأهلية مؤقتا، حيث بدأ فعلا بمعاملة التوتسي كإثنية محلية وإقليمية لها لها حقوقها مقابل عدم الإقتراب من السياسة، لكنه لم يفعل شيئا لحل مشكلة اللاجئيين التوتسييين، وسرعان ما تحول إلى دكتورا عسكريا وخلق معارضة داخل صفوف الهوتو المعتدلين حيث واجه نظام هابيار ريمانا تحديات خارجية وداخلية منذ أواسط الثمانينات، ازدادت حدة منذ بداية التسعينات ووضعت رواندا في مفترق الطرق ما بين المصالح الوطنية او الاستمرار في غيديولوجية الهيمنة السياسية[3].

---

[1] محمد عادل محمد سعيد شاهين، التطهير العرقي في دراسة في القانون الدولي العام و القانون الجنائي مقارن، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص300

[2] مباركة راحلي، الحرب الأهلية في رواندا ومواقف الدول منها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة 2014-2015، ص27.

[3] نفسه، ص28.

جوفنال هبيا ريمانا: رئيس دولة منذ 1973 من خلال الجمهورية الثانية وهو من هوتو الشمال (GISE NVI) ،كان وزيرا للدفاع خلال جكم كيباندا أطاح بالرئيس كيباندا وأعلن على إلغاء الجمعية الوطنية

المبحث الثاني : تصاعد الخلاف و اجتعال الحرب الاهلية " الانقلاب العسكري و تصاعد التوتر الداخلي "

1_ تطور النزاع الرواندي: 1959 إلى غاية 1994

بعد الثورة الاجتماعية التي حدثت في 1959 و التي افضت الى استقلال الدولة ، دخلت رواندا مرحلة جديدة من تاريخها السياسي بتشكيل اول جمهورية رواندية في 01 جويلية 1962 بوصول الهوتو الى هرم الدولة، تم من خلالها قلب ملكية التوتسي[1].

وقد كان تغيرا دمويا ذهب ضحيته آلاف التوتسي ونفي العديد منهم الى البلدان المجاورة، ليحدث بعدها اول انقلاب عسكري عام 1973 بقيادة قائد الاركان جوفانيل هابياريمانا، وهو من هوتو الشمال، اطاح بأخيه كايباندا الذي ينحدر من منطقة الجنوب وينتمي الي نفس اثنيته، حيث ضل في الحكم لمدة عشرين سنة الى غاية اغتياله بحادث الطائرة في 1994، والذي مارس سياسة عنصرية جهوية[2]، التمييز بين هوتو الشمال وهوتو الجنوب من جهة، والتوتسي والهوتو من جهة اخرى الشئ الذي خلف العداء بين هذه الوحدات وادى الى خلق تحالف بين هوتو الجنوب والتوتسي، نظرا لمرارة التمييز والمجازر التي ارتكبت ضدهم، بالموازاة، حيث كان هناك نشاط سياسي خارج الدولة على اثره تم تشكيل تنظيمات سياسية[3] للتوتسي الروانديين في بلجيكا من جهة، وتأسيس تنظيمها العسكري في اوغندا من جهة اخرى والمتمثل في تشكيل الجبهة الرواندية الوطنية " بقيادة كانيريغيو وبعد وفاته تولى قيادتها بول كاجامي . **FPR**"

---

[1] Etienne Rusamira Mouvements de Refugies en Afrique et dans la region des grands Lacs.Migration societe vol 14 .n 83.septembre-octobre . Montreal. 2002. P 47

[2] سامية شابوني، **النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية و المؤثرات الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم، 2009-2010، ص 54

و نظرا للسياسة العنصرية المتبعة من قبل هابيار يمانا، ومختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي بعد سقوط حائط برلين وانطلاق موجة التحول الديمقراطي في العالم الثالث، دفع كل ذلك بالرئيس الرواندي الى القبول بالتعددية الحزبية وانهاء نظام الحزب الواحد، وعلى اثر هذه الاحداث اشتدت الاوضاع داخل الدولة وأدت الى حدوث أزمة حادة حيث تمثلت بداية الازمة الرواندية، اذ بدأت عملية الجبهة الرواندية بالانطلاق من قواعدها، بجنوب اوغند.

في 01 اكتوبر 1990 لمواجهة نظام هابيار يمانا وذلك على شكل حرب عصابات، وسميت هذه العملية بغزو رواندا حيث حاولت فيها الجبهة الاطاحة بالنظام من جهة و تمكين عودة اللاجئين بالقوة من جهة ثانية [1] الى ان وصولت قوات التدخل السريع الفرنسية لوقف ذلك الغزو وسميت العملية بنوروا، هذا الى **FPR** لمساندة هابيار يامانا و جيشه جانب دعم الجيوش البلجيكية والزائيرية، وتم توقيف آلاف التوتسي في الايام الاولى، وبعدها تم الاعلان عن وقف اطلاق النار في 27 اكتوبر 1990، وادى هذا الهجوم الى حدوث تغيير سياسي عرف فيه النظام السياسي دستورا جديدا، فأفضى في الاخير الى اقرار انفتاح النظام على التعددية الحزبية، و تم تشكيل كارتل المعارضة FPR

الذي طالب بإقامة حكومة انتقالية، ومع حدوث مظاهرات شديدة ادى الامر الى وضع حكومة انتقالية تعددية تشترك مع حكومة انتقالية مكونة من حزب النظام MRND

واحزاب المعارضة الديمقراطية. الشئ الذي ساعد على تنظيم مفاوضات مع الجبهة الرواندية FPR والتي ادت بدورها الى توقيع اتفاق حول دولة القانون واقتسام السلطة ووقف اطلاق النار. وبعد ذالك الوقت بدا الرئيس بتنظيم ميليشيات الانترهاموي كما رفع عد قوات الجيش من 5000 الى 40000 جندي وذلك بهدف مواجهة اي غزو محتمل من قبل الجبهة الرواندية، وبالمقابل كانت الجبهة تحصل على الدعم العسكري والمالي من طرف

[1] سامية شابوني، المرجع السابق، ص45

الرئيس الاوغندي المدعومة من بريطانيا [1]، الشئ الذي ادى بها الى عدم الاتفاق على وقف اطلاق النهار وشن هجوم في فيفري 1993، بعد حدوث مجازر ضد التوتسي تما من خلالها قتل المدنيين وارتكاب عدة اعمال اجرامية، احتلت فيه الجبهة الجزء الشمالي من رواندا وكان ذلك سببا في تدخل القوات الزائرية بقوة لوقف زحف الجبهة داخل عمق رواندا، وبعد هذه الأحداث ازدادت شدة التوتر على الساحة الرواندية اكثر فأكثر حيث بلغت ذروة الغضب والشدة خاصة بعد اغتيال الرئيس البورندي انداداي من قبل عسكريين توتسيين في اكتوبر 1993، حيث انعكس هذا الحدث بالسلب وخلف اثار غير منتظرة على الدولة خاصة في الجانب السياسي، فبدل ان يتبنى الدعم لصالح الرئيس هابيار يمانا، ادى الامر الى تقسيم الهوتو الى ثلاث وحدات هي :

– الهوتو المعتدلين المدعمين للجبهة الرواندية

– الاكازو وتتكون من العناصر القريبة من هبياريمانا والاشخاص المنحدرين من منطقته

– الجماعة الهوتو المتشددين والتي تتواجد في المناطق الجنوبية والوسطى والتي طالبة بتوقيف مفاوضات السلام والحرب الشاملة ضد FPR

فمن خلال هذه الوحدات الثلاث نفهم ان هناك انقسام داخل نفس الجماعة الاثنية وبالتالي وجود تضارب والاختلاف في المواقف، فالجهوية تلعب دورا اساسيا في تأجيج الخلافات الاثنية، فإذا كان المعتدلون لا يملكون ميليشيات مسلحة كالأكازو التي تعتمد على الانترهاموي، بالإضافة إلى الحرص الرئاسي والقوى العسكرية الرواندية .

بالمقابل قامت حكومة الاتحاد الوطني لرئيس الوزراء الاول D.NSENGIYARMEWE

[1] محمد أحمد عبد الغفار ،ج2 ، المرجع السابق ،ص 335

بالتفاوض مع متمردي التوتسي من اجل اتفاق السلام، حيث كان يرمي الى تسوية عسكرية للازمة ووضع ميكانزمات للتحول السياسي الى الجمهورية الثالثة. ونال ذلك اهتماما لدى مجلس الامن، الذي قام باتخاذ قرار الاهتمام بالقضية الرواندية، ارسل من خلالها بعثة ملاحظة الامم المتحدة أوغندا رواندا بهدف ترسيخ عملية السلام، تم ادماجها مع بعثة الامم الاولى في رواندا التي شكلت وفق القرار 872 في 05 اكتوبر 1993، ووصلت الى 2500 جندي وملاحظ عسكري سنة 1994، هدفت الى مراقبة اتفاقية اوروشا، وتم على اثرها التوقيع على مفاوضات السلام ورو في 04 اوت بتنزانيا .[1]

والتي نصت على منح حكومة رواندا ستين بالمائة من المناصب القيادية في القوات المسلحة، بينما منحت قوات الجبهة الرواندية 40 بالمائة، كما أنها نصت على منح المعارضة التي يقودها هوتو الجنوب مناصبا في الحكومة، إلا أن المفاوضات تعقدت بسبب مناورات الاطراف، فبالنسبة للجانب الرئاسي نجد تخوف عناصر النظام AKAZU من تحول النظام الى نظام ديمقراطي، وهذا سيؤدي حتما الى انتقال اعضائها الى المعارضة من جهة وإتهامهم من جهة ثانية نظرا لتورطهم في عمليات الاغتيال ومختلف المخالفات المرتكبة طوال فترة الحكم الدكتاتورية وفترة التحول الديمقراطي أيضا.

أما بالنسبة لجهة المعارضة، فقد رفض الهوتو المتشددون HUTU POWER تماما فكرة التفاوض، هذا اضافة الى مختلف الاغتيالات التي كانت تتم من كلا الطرفين، وبالرغم من كل هذه العوائق، ومن المؤكد أن ذلك لم يمنع الرئيس هابيار ريمانا من التوقيع على بروتكول اوروشا في 06 افريل يوم قبل بداية المجازر الجماعية، ومع ذلك فقد تم الاسقاط بعملية التحول الديمقراطي وتعثرت عملية السلام من خلال المجازر الرهيبة التي حدثت

[1] سامية شابوني ،المرجع السابق ،ص335

غداة التوقيع على هذا البرتوكول، وارهقت البعثة الاممية الازلى بالرغم من أنها أشرفت على نزع السلاح بعض عناصر قوات الجبهة [1]

2_ حرب 1994 :

يعتبر حدث اغتيال الرئيس الرواندي هابيار ريمانا نقطة بداية لانفجار النزاع الروانديو العنصر المفجر لحدوث اكبر مجزرة في التاريخ السياسي المعاصر لإفريقيا .

في 06 افريل 1994 قتل رئيسي رواندا وبورندي، عندما اسقطت طائرتهما بصاروخ ارض جو عند اقترابهما من المطار في كيغالي[2]، و حامت شكوك كثيرة حول متطرفي الهوتو لأنهم منفذو الهجوم، إما خشية ان ينفذ هابيار يمانا في النهاية اتفاقيات اوروشا أو لأنه الغرض الخاص لبدء الابادة الجماعية ومهما كان الوضع، ألقى المتطرفين في رواندا اللوم على التوتسي فيما يخص مقتل الرئيس، وطالبو الهوتو في جميع انحاء البلاد بثأر سريع. واستجابة منهم لذلك بدء الحرص الرئاسي في كيغالي وقوى الجيش الرواندي وميليشيات الحركة الثورية الوطنية من اجل التنمية والديمقراطية MRND والتحالف من اجل الدفاع عن الجمهورية في 07 افريل 1994 الليلة التي تلت اغتيال الرئيسين، بشن هجمات منظمة ومتواصلة على المدنيين التوتسيين، إلا أنها بدأت باغتيال العناصر الرئيسة المعارضة لنظام هابيا ريمانا والذي تعدى عددهم في ذلك اليوم 60 ضحية.

وبذلك بدأت الحرب إذ أقامت حواجز على الطريق لشل سبل الهروب، بينما فتشت مجموعات اخرى المدينة من منزل لآخر لطرد الضحايا وكانت المحطات الاذاعية تقوم بمهمة تظليل الشعب وتعبئته من اجل عمليات الاقصاء[3] ، فقد كان هناك تنافس بين

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار ،المرجع السابق ،ص 352

[2] –محمد عادل محمد سعد شاهين ،**التطهير العرقي ،دراسة في قانون الدولي العام و القانون الجنائي المقارن**، دار الجامعة الجديد ،2009 ،ص 399

[3] Jean pierre– chrétien, Le défi de L'ethnisme : Rwenda et burundi : 1990–1996. Karthala ; paris ; p 57.

الاذاعات وأن التحدي كان هو نفسية الجيوش، فكانت محطة الاذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف تحث على قتل التوتسي ومعتدلي الهوتو، لذلك يمكن اعتبارها طرفا ثانويا في النزاع، فلم تكتفي هذه المحطات الإذاعية المتطرفة بتشجيع القتل بل واجهت تحركاتهم في بعض الحلات، بدءا من 8 افريل اخذت الجبهة الوطنية الرواندية اعتبارا كبيرا للاغتيالات التى ارتكبت ضد جماعات، وقبل اسبوع من ذلك توجهت جيوش الجبهة والتي تحتوي على 5000 محارب الى العاصمة كغالي بمولاندي

وبذلك اصبحت الحرب شاملة لكلا الطرفين، وكانت عمليات القتل في بداية الامر مخطط و منظم لها، بما أنها كانت تصور كل العناصر " وزراء الحكومة الانتقالية، قضاة، صحفيين .....الح." ووضع كل الأشخاص المراد إقصائهم وتصفيتهم الجسدية في قوائم، وبعدها اتجهت عمليات القتل الجماعي بصورة عشوائية أي ضد كل من يمثل الاثنية المهددة، أو المعادية اللإثنية الاخرى، لتشمل فيما بعد كل الفئات الشعبية فكانت المذابح ترتكب في كغالي وضواحيها وحدودها كما لو كان يراد منع الضحايا من الهروب إلى خارج رواندا، ومن المعلوم أن السير السريع لكل هذا يبرز لنا القصوة والشدة التي تمثلها اديولوجية الكراهية المتبعة، الى جانب تورط القوى السياسية الإدارية وأمن الدولة بما انه كان من المستحيل ان تحصل مذبحة كهذه من دون الدعم المكثف لمختلف عناصر الدولة.

ففي ثلاثة اشهر تم القضاء على 2/3 حوالي مليون قتيل، وهذا يبرز لنا سرعة التنظيم السياسي والعسكري فالمجازر البشعة المرتكبة تعبر عن انعكاس للدعاية العنصرية التي مورست في السنوات الاربعة السابقة، فهذا التطهير الإثني يعتبر بمثابة فالفصل الإثني ونجاح الإديولوجية العنصرية والإستعمال السياسي للإثنية من قبل النظام السياسي، كما ان بشاعة الحرب نظرا لشراسة هذه المذابح كانت إسهاما مباشرا في خلق أصولية إثنية داخل الدولة بين الهوتو والتوتسي، التي استمرت لفترة زمنية طويلة[1]، فالغضب الذي اجتاح

[1] سامية شابوني، المرجع السابق، ص 55.

ميليشيات الانترهاموي وقوات الحرس الجمهوري، التي كانت تحت قيادة الجنرال بوغوزورة أدى بهم إلى ارتكاب إبادة جماعية سقط ضحيتها الأغلبية من التوتسي، وإضافة الى ذلك قامت بتصفية عدد من قوات الامم المتحدة من الجنود المكلفين بحراسة رئيسة المجلس الوزاري وكل البلجيك الذين كانوا متواجدين على موقع تحطيم الطائرة بمطار كيباندا، وهذا يوضح أنه لم يكن هناك أي تمييز بين الجنسين ولا حتى الاعمار، فكان يذبح الرجال، والنساء، والشيوخ، والاطفال، وحتى الرضع [1].

فدرجة الوحشية وصلت الى حد نزع الجنين من بطن أمه وإغتصاب نساء وبنات يوميا والمطالبة من اشخاص مقربين بقتل أفراد عائلاتهم، هذا إلى جانب الضغط النفسي الذي كان يمارس عليهم. ففي كل مرة حين يقتل التوتسي عليهم الاعتراف على أنهم ليسو روانديين وأنهم فئران، صراصير .... وغيرها من العبارات المهينة للشرف [2].

ونظرا للعدد الضخم من الضحايا قامت لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان، ببعث محقق خاص في الميدان في 25 ماي 1994 يدعى روني سيغي RENE DEGMI SéGUE والذي أكد في 30 جوان أن أمر يتعلق بإبادة جماعية [3]، ونظرا للإنهزام العسكري لجماعات الانترهاموي والجيش الرواندي، قامت الجبهة الرواندية بالسيطرة على الدولة حيث شكلوا وتحالف مع القادة السياسيين للهوتو المتشددين وأسسو حكومة منتدبة بقيادة كامبادا J.KAMBADA كما اجبرت مليونين من الروانديين على الرحيل الى البلدان المجاورة، واثرت هذه العمليات المذبحية قام مجلس الامن بتوطيد عملية MINUARI بزيادة عدد الجنود إلى 5500 جندي وفق القرار 918 لمجلس الامن في 17 ماي 1994 ، ثم وضع حضر على الاسلحة الموجهة الى رواندا و في 22 جوان من نفس السنة و بطلب فرنسي

1 –سامية شابوني ،المرج السابق ،ص59

2 نفسه

3 Felix Nkendabahernzi « la tradédic au Rwanda pouvait être prévenue ? Géopolitique Africaine, automne 2002, p193

وافقت الامم المتحدة بسبب تلك الاحداث على إرسال قوات بهدف خلق منطقة آمنة للاجئين و النازحين في الجنوب الغربي لرواندا وفق القرار 929 و ذلك بسبب الضعف الاممي و تهاون حكومات الدول في تشخيص الوضع والاسراع بالتدخل، إن قرار 929 في رواندا مطابق لقرار 794 في الصومال و الذي عبر عن فشله في تحقيق أهدافه نظرا لتأخرها في التدخل، مما ادى الامر إلى اشتباكات[1].

إن قرار 929 في رواندا مطابق لقرار 794 في الصومال والذي عبر عن فشله في تحقيق أهدافه نظرا لتأخرها في التدخل مما ادى الامر إلى إشتباك القوات الفرنسية مع القوات الجبهة الوطنية المتمركزة في كيغالي في 15 جويلية 1994، وتمكنت الجبهة في الاخير من الاستيلاء على العاصمة ،لتبدء موجة اخرى من العنف الجماعي المسلح ضد هوتو الشمال ادت الى اغتيال العديد منهم، ونزوح اغلبيتهم الى شرق زائير، وبتواجد اللاجئين التوتسي الذين هربو من مذابح مليشيات الهوتو، والهوتو الذين هربو من مذابح الجبهة الرواندية، انتقلت عمليات القتل الجماعي ضد التوتسي الى شرق زائير من قبل الانترهاموي وقوات الحرس الجمهوري اللاجئين، مما اضطر بقوات الجبهة الوطنية الرواندية لتسلسل الى شرق زائير لمطاردة قوات النظام السابق، وحماية التوتسي اللذين بدؤا رحلة العودة الى رواندا[2].

لقد كان من أولويات الامم المتحدة التعامل مع الأزمة الإنسانية في الشمال الغربي والجنوب الغربي لرواندا، ذلك بانسحاب القوات الفرنسية تبنت العملية القبعات الزرق MINUARA في 22 اوت[3]، كما كان مقرر من الاول ومباشرة بعد ان استولت الجبهة الرواندية في 15 جويلية، استمرت المذابح ضد الهوتو وتمت مطاردة الانترهاموي وكل عناصر النظام السابق إلى غاية الحدود الى أن تمكنت من السيطرة على الاوضاع، وقد

[1] Daniel colard, la societe internationale apre la guerre froide : les crises et les conflits de l'apres guerre froide armand colin ,paris, 1996,p 87

[2] سامية شابوني ،المرجع السابق ،محمد أحمد عبد الغفار ،ج2 ،ص335

[3] Felix Nkendabahernzi ,Opcit,p193.

توقف عمليات القتل الجماعي ليس بسبب التدخل الدولي بل كان بسبب تقرير المراقبين الدوليين [1] وإنما بدخول قوات الجبهة الرواندية العاصمة بالرغم من أنها مارست هي الاخرى نفس عمليات القتل التي قامت بها الهوتو " عناصر النظام السابق " ووفقا لقرار 955 لمجلس الامن، أسس هذا الأخير محكمة جنائية دولية أوروشا لمعاقبة مجرمي المذبحة التي تم في ايطارها انتهاك حقوق الانسان، وبالرغم من هذا القرار فقد إستمر التوتر والقتال، خاصة أن الجبهة الرواندية قامت بهجوم وتدمير مخيم اللاجئين في كيبيو KIBEHO 16 افريل 1995 وبالضبط الجيش الشعبي الرواندي APR

هذا وعملت الجيوش الزائرية جاهدة من أجل ضمان أمن هذه المخيمات في رواندا لكن ذلك لم يكفي ونظرا للإشتداد الاوضاع في هذه المناطق، قرر مجلس الامن وفق القرار 1029 في 08 ديسمبر 1995 بتمديد بعثة الامم المتحدة MINURII .

المبحث الثالث : نتائج حرب 1994

أ/ النتائج الداخلية:

خرجت رواندا من تجربة الابادة الجماعية والحرب الاهلية، وهي في حالة مأساويه في كل المجلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى النفسية منها حيث تفكك المجتمع الرواندي نتيجة القتل، والطرد، والنفي[2]، فالآلاف من الروانديين قد نفوا الى دول الجوار. وكان اول الهجرات في فترة نهاية الخمسينات ففي هذه الفترة وقعت مذابح في البلاد في اطار عملية التصفية التي قام بها الهوتو، مما اجبر الكثير من الروانديين الى الفرار الى الدول المجاورة مثل تنزانيا، أوغندا، كونغو، بورندي حيث تقدر حوالي 185 ألف لاجئ

[1] محمد احمد عبد الغفار ، المرجع السابق ،ج2،ص 340

[2] صبحي قنصوه ، العنف الاثني في رواندا ، ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو و التوتسي ، المرجع السابق، ص308

تقريبا موزعين 60 ألف في الزائيري،50 ألف في أوغندا، 50 ألف في بورندي 25 الف في تنزانيا [1].

أما الهجرات فقد جاءت عقب هجوم الجبهة الرواندية في فترة التسعينات والتي ولدت احقاد دفينة في نفوس التوتسي على الحدود الأوغندية، والتي قوبلت هذه الأحقاد بموجب من االاعتقلات شملت 10 ألاف من التونسيين والمعارضين الهوتيين ومذبحة طالت المئات [2] والتي بلغت ذروتها عام 1994، فلقد ذكرت احدى الاحصائيات أن هذا الصراع أدى الى نزوح اكثر من 2 مليون رواندي الى المناطق المجاورة وهذا بعد حادث الطائرة المقلة لرئيس الرواندي 6 أفريل 1994 كما ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم أن عدد الروانديين الذين عبرو حدود تنزانيا بلغ 250 ألف وقتل حوالي 200 ألف شخص[3].

أما القتل في رواندا كان مروعا فقد كان يقتل 1000 شخص كل عشرين دقيقة بطريقة وحشية حيث كان يتم بتر الأعضاء الجسدية قبل القتل ويتم الاستلاء على ممتلكاتهم ليرتفع عدد الضحايا في الأول 20 ألف قتيل، وفي الشهر الأول 200 ألف، وبعد ثلاثة أشهر قتل حوالي مليون شخص وربما أكثرمن ذالك.

حتى الأطفال والنساء لم يسلموا من الحرب وآثارها، حيث ذكرت اليونيسيف ان هذه الحرب سببت صدمة لهم ليس لها مثيل.

فكان هناك قتل للأطفال حديثي الولادة بطريقة بشعة وأحيانا يتم قتل الأطفال من قبل آبائهم تحت تهديد سيلاح الميليشيات، كما أن هناك 95% من الاطفال عاشو صدمات نفسية قاسية لرؤية مشاهد التعذيب والقتل لأبائهم وأقربائهم، كذلك نجد أن أكثر من

---

[1] أحمد ابراهيم محمود، **تجربة التدخل الدولي في الصومال و رواندا**، (مجلة السياسة الدولية)،العدد 122،جوان 1995،مركز الاهرام للدراسات استراتيجية القاهرة ، ص 124

[2] مسعود خوندة ،**الموسوعة التاريخية الجغرافية** ،الجزء الثامن ،الشركة العالمية للموسوعات ،بيروت ن 2004 ، ص113

[3] مسعد عبد الرحمان خليل قاسم، **التدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدول**ي، دار الجامعة جديدة الاسكندرية ،2003 ،ص

100.000 طفل فصلو عن آبائهم وسيقو لحمل السلاح، كما كان الاطفال في رواندا جزء من عمليات التطهير العرقي [1]

وكذا النساء لم يسلموا من لهيب الحرب حيث تعرضت النساء من التوتسي خاصة الى شتى أنواع العذاب مثل الجوع، الترمل وفقدان العائلة وأكثر من ذالك فقد تعرضن إلى الإغتصاب، فقد أشارت إحصائيات المبعوث الخاص للأمم أن هناك من 250 إلى 500 ألف حالة إغتصاب وهذا استخدم كسلاح من قبل مرتكبي المجازر حيث اضحى قاعدة سلوكية ونتج عن ذالك أعداد كبيرة من النساء غير قادرات على الزواج، لأن بعضهن أصبحن حوامل ومن هن ولدن اطفال مشوهين علاوة على ذالك أنهن الأكثر عرضة للإصابة بمرض الإيدز، ففي دراسة اجريت قدر أن 27 من النساء في المناطق الحضرية حاملين لهذا الفيروس وكان انتشاره أثر واضح على المراة الروندية[2].

وكذلك ماترتب عن هذه الحرب عدم التجانس بين الروانديين العائدين من المنفى فالذين عاشو في اوغندا وتنزانيا يتكلمون باللغة الانجليزية كانو مختلفين ثقافيا واجتماعيا عن الذين عاشو في بوراندي او الكونغو يتحدثون بالفرنسية ومن ثمة كانت هناك عزلة اجتماعية لاسيما بين النساء[3].

فقد خلفت الحرب أكثر من 30% من اليتاما، و300.000 شخص يفتقر إلى السكن، وأكثر من 10% من السكان يحتاجون إلى مساعدات غذائية وحوالي 340.000 طفل يحتاجون إلى مساعدات عاجلة ومن الآثار التي انعكست على المجتمع الرواندي تغيير الأعراف والقيم التقليدية، ولم يعد الإحساس الأخلاقي كمؤشر إجتماعي، حيث زادت دور

---

[1] محمد عادل محمد سعيد شاهين، **التطهير العرقي دراسة في قانون دولي العام والقانون الجنائي مقارن**، دار الجامعة الجديدة،2009، ص ص 402 403

[2] سلوى يوسف درويش، **تأثير الحرب الاهلية على المراة الرواندية منظور أنثروبولوجي،ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى**، معهد البحوث و الدراسات الافريقية ،21-22 افريل ،2002 ،ص 202 .

[3] نفسه، ص 204

الدعاة وفسدت الأخلاق ولم تقتصر هذه الدور على المدن فقط بل إنتشرت حتى في الأرياف التي كان من النادر حدوثها، إلا أن ذلك أصبح شائعا ومقبولا نتيجة غياب الزوج أو الأب ومع إنتشار الفقر والظروف الإجتماعية الصعبة كانت العديد من النساء يتصورن أنه لا طريق آخر لتحقيق الدخل سوى ذلك .

فنظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تعرضت لها النساء إستفادت من شئ مهم وهو الؤية المستقبلية للمنظمات الغير حكومية القائلة بظرورة وجوب تعليم المرأة الرواندية وذلك لتتمكن من مواجهة الأعباء التي وقعت على عاتقها إلا أن الظروف الصعبة من نقص نفقات التعليم والمدارس وكذلك نقص العاملين في الزارعة من الرجال بسبب قتلهم في الحرب مما جعل البنات يتسربن من المدارس للإتجاه نحو الأراضي من أجل العمل نحو الزراعة، فكل هذه العراقيل حالت دون تعليم النساء [1] .

ومن المشاكل التي واجهت رواندا هو إنهيار إقتصادها الوطني، بالاضافة إلى فرار الحكومة السابقة ومعها جميع الأموال ووسائل النقل والإتصالات المتاحة بالإضافة إلى إتلاف المحاصيل لعدم وجود عمال .....[2]

و على الرغم من أن الجبهة سيطرت على مقاليد الأمولر وإستطاعت أن تؤسس حكومة وطنية جديدة خلال مائة يوم إلا أنها ظلت تواجه خطر فرار الحكومة السابقة بجيشها و ميليشياتها نحو 40.000 فرد و معها أكثر من مليون لاجئ من الهوتو.

هذا إلى جانب أن الأرض التي حررها التوتسيين كانت أرضا محروقة بكل مافي الكلمة من معنى أرضا بلا توتسيين وحتى الهوتو العتدليين[3].

[1] سلمى يوسف درويش، المرجع السابق، ص ص 210- 205.

[2] صبحي قنصوة ،العنف الاثني في روندا المرجع السابق ،ص 338

[3] مسعود خوندة ، موسوعة التاريخ و الجغرافيا ،المرجع السابق ،ص 175

أ. النتائج الخارجية :

لقد كان تأثير الحرب الأهلية الرواندية واسع بحيث لم يشمل رواندا وحدها بل تعدى الى الدول الأخرى خاصة الاقليمية منها، فالتفاعلات الإثنية مابين الهوتو و التوتسي كان لها الأثر البارز على دول الجوار لاسيما دولة الكونغوا الديمقراطية، وأوغندا وتنزانيا و بورندي .

تمثلت إشكالية الصراع في الكونغو (زائير سابقا) بطبيعة وشبكة الروابط والتفاعلات الاثنية بين التوتسي والهوتو وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن الاستعما،ر فهاجر 4000 منهم جماعات ألبانيا رواندا الذين هاجروا الى الكونغو تحديدا شمال كيفو، وهناك جماعات من التوتسي استقرت بمرتفعات مولينجي الواقعة بين بحيرتي كيفو وتانجانيقا، وسميوا بألبانيا مولينجي ما رفضه بعض الجماعات المحلية مثل البافوليرو بحجة ان مولينجي يمثل زعيم البافوليرو.

وبالرغم من لجوء الرواندين للكونغو التي اعطتهم الجنسية إلا ان ازدياد أعدادهم الى ان محاولة استغلال هؤلاء مكنتهم الاقتصادية بالحصول على المزيد من الأراضي في المقاطعات المزدحمة بشمال وجنوب كيفو، الامر الذي أجج مشاعر الغضب والكراهية من جانب الجماعات الكونغولية الأخرين، مما أرغم موبوتو رئيس الكونغو لإصدار قرار يقضي بالحق بالمواطنة على أساس الإنتماء مايعني حرمان الرواندين اللاجئين في الكونغو من حق المواطنة فاستغل الكونغوليين المحلين بالإستلاء على أراضيهم، وأضحت هذه المسألة صراع فيما بينهم، وقد ازدادت الأمور تعقيدا في غضون مايربو مليون لاجئ أغلبهم من الهوتو حيث عملت هذه المليشيات على نشر الأفكار المعادية للتوتسي في صفوف هوتو ألبانيا رواندا بمخيمات اللاجئين بالكونغو [1]

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **التوازن الاقليمي في البحيرات العظمى والامن الالماني المصري ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 21-22 أفريل، 2002، ص ص 358-359

ونظرا لأن نظام (موبوتو سيسيكو) المؤيد للهوتو كان يحمل مشاعر الكراهية للتوتسين وصادف ذالك رغبت الجبهة الوطنية الرواندية في القضاء على الحكومة الرواندية السابقة بقيادة الهوتو وقواتها العسكرية المتمركزة في شرق الكونغو، فأصبحت الفرصة مواتية لتحقيق هذا الهدف في أكتوبر 1996، عندما حاول موبوتو طرد فرع من التوتسيين المقيمين بشرق الكونغو فقام هؤلاء بمساعدة رواندا وبورندي وأوغندا بشن ثورة ضد موبوتو، حيث تمكنو في غضون سبعة أشهر من الإطاحة به وتعيين(لوران كابيلا) مكانه[1].

لكن في الواقع التحالف الذي أوصل كابيلا إلى السلطة في07 ماي 1998 كان هشا وسرعان ما فقد شرعيته لأن ممارسات الجيش الرواندي في الكونغو قد أثارت غضب الكونغوليين ضده بإعتباره جيش إحتلال حيث تورط الضباط الروانديين في أعمال السلب والنهب، حيث أساؤوا معاملة المواطنين والزعامات التقليدية مما زاد حقد الكونغوايين ضدهم وضد كابيلا فمنذ 1998 قام هذا الأخير بتحرير نفسه من السيطرة الرواندية حيث أنكر إشتراك قواتها في عملية تحرير الكونغو من سيطرة موبوتو، كما إنتهج سياسة معادية للتوتسي وعلى الرغم من ذلك ساءت العلاقة مابين الكونغو و رواندا[2].

أما بالنسبة لبورندي فقد إنعكس الصراع الموجود بين قبائل التوتسي " قبائل النيلية " و قبائل الهوتو " الأغلبية الحاكمة من قبائل البانتو " في رواندا على العلاقات الصراعية بين هاتين القبيلتين في " بورندي "، لأن هذه الأخيرة لديها نفس العرق مع رواندا و بنفس النسبة تقريبا " هوتو 85%، التوتسي 14%، التوا 01%"، فكانت رواندا دولة واحدة مستعمرة من طرف البلجيكيين إلى غاية إستقلالهما في 1962، حيث أن الصراع بين العرقين لم يكن في رواندا فقط بل شهدته دولة بورندي أيضا حيث كان النظام طابع عسكري، فالأقلية من التوتسي هي العناصر المسيطرة على مقاليد الحكم، لذلك حاولت

[1]صبحي قنصوة، العنف الاثني،ا لمرجع السابق، ص339

[2]أنس مصطفى كامل، **الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد**، (مجلة السيايسة الدولية)، العدد 107،الجزء الاول 1992 ،مركز الاهرام ،القاهرة ،ص36

أغلبية الهوتو أن تنتقم من قبائل التوتسي في البورندي بتحريض من قبائل هوتو رواندا، وبذلك قامو الهوتو بشن هجمات على ثكنات الجيش البورندي الذي كان معضمه من التوتسي في المناطق الحدودية مع رواندا وقد وصلت حالات الهجمات هذه الى غاية العاصمة " بوجوميورا " في شهر أكتوبر 1991 .

فكل ماحدث في رواندا هو رد فعل الهوتو الحاكمين ضد التوتسي المحكومين في البورندي، فقد تأثرت رواندا بالبورندي والعكس خاصة أنهما يتكونان من نفس الأعراق " توتسي والهوتو " فعلى سبيل المثال وقعت مذابح في رواندا كانت ردا على المذابح التي قامت بها عناصر التوتسي الحاكمة في بورندي عام 1997، فلقد شكل مقتل الرئيس البورندي إثرى تحطم الطائرة بصاروخ، ووفاة الرئيسين البورندي والرواندي ففي غضون ذلك إشتعلت نيران الإنقلالب داخل البورندي، ونيران الفتن والمذابح داخل رواندا فأشعلت كامل الأراضي البورندية مما أدى هذا إلى قتل عشرات الآلاف من المدنيين وتهجير مئات الآلاف إلى دول الجوار. [1]

ومن الإنعكاسات التي عادت على البورندي هي الأعداد الهائلة التي نزحت إليها من رواندا بعد مجازر 1994، حيث شكل التوتسي غالبية هؤلاء في وقت كانت بورندي تمر بأزمات إقتصادية مما زاد في حدتها[2].

أما أوغندا فقد ساءت علاقتها مع رواندا بعد مساندة قوات جيش المقاومة الوطني الأوغندي للجبهة الوطنية المتكونة من التوتسي بإعتبار هذه الأخيرة ولدت ونشأت بأوغندا وهذا ماخلف علاقة متوترة بين الزائير وأوغندا لأن الرئيس هبياريمانا الرواندي هو الحليف الأساسي في المنطقة للرئيس الكنغولي موبوتو[3].

---

[1] أنس مصطفى كامل، المرجع السابق ،ص ص 49 -55

[2] مسعود خوندة، المرجع السابق، ص 349

[3] علي صبح، **النزاعات النزاعات الاقليمية في نصف القرن 1994-1995**، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت 2006، ص ص 45-55

أما دولة تنزانيا "تنجانيقا" سابقا فقد سادت علاقات التوتر بينه وبين رواندا بعد رفض رواندا لنتائج قمة الوساطة التنزانية في " موانزا " من أجل الصراع الإثني يبن التوتسي والهوتو الذي تفاقم في الشهور الموالية، فقد كانت هناك إتهامات غير معلنة بأن قوات الجبهة من التوتسي المعارضين لنظام الحكم في رواندا قد إنطلقت من معسكرات اللاجئين في تابورا داخل رواندا ولقد خشيت تنزانيا من إتجاهات الحكم فيها لعدم إستيعاب اللاجئين الروانديين الذين سيرجعون إلى بلادهم عائدين من تنزانيا[1].

[1] أنس مصطفى كامل ،المرجع السابق ،ص ص54-55

نستنتج مما سبق أن رواندا دولة صغيرة المساحة إلا أنها تشهد كثافة سكانية عالية، تعتمد في اقتصادها على الزراعة .

تتكون رواندا من ثلاث أجناس (هوتو، توتسي، توا) كانت العلاقة فيما بينهم قبل مجيء الإستعمار مستقرة إلا أنه بعد الإستعمار توترت العلاقات فيما بينهم بسبب تميز عنصر الهوتو على التوتسي، حيث إعتمد الألمان وبعده البلجيك في تنفيذ سياسة نظام الحكم غير المباشر، وبعد الإستقلال عانت من مشكلة عدم بناء الدولة ومشكلة الحزب الواحد وعدم السماح بالتعددية إلا في فترة التسعينات، فرواندا لم تستطع تحقيق التكامل الإقليمي .

إن بداية المشكلة في رواندا جاءت نتيجة عاملين مترابطين: أولهما العلاقات الإثنية التقليدية بين الهوتو والتوتسي، وهو نمط كان يقوم على هيمنة التوتسي الأقلية سياسيا وإقتصاديا واجتماعيا على الهوتو الأغلبية، وثانيهما دور الإستعمار الأروبي في بلورة الوعي الى وعي عنصري نتيجة النظرة الإستعمارية إلى تاريخ الرواندي والجماعات الرواندية.

وأن الإبادة الجماعية عام 1994 جاءت نتيجة لأحقاد دفينة لدى التوتسي منذ1959، فعدم تقبلهم للواقع الذي يحكم فيه الهوتو رواندا تأسست الجبهة وشنت هجومها على رواندا خلال الفترة 1990-1994، حيث شكلت هذه الابادة عبئا سياسيا واقتصاديا وإجتماعيا على المجتمع الرواني عامة وعلى المراة الرواندية خاصة، حيث افرزت مشكلة الفقر التي إنعكست بشكل واضح على المرأة خاصة بعد موت أو سجن الزوج والطرد من العائلة، كما أنها أثرة على دول الجوار الكونغو، وبورندي، وتنزانيا .

الفصل الثالث:

آثار الحروب الأهلية في الكونغو ورواندا ومواقف الدّول منها

الفصل الثالث: آثار الحروب الأهلية في الكونغو ورواندا ومواقف الدّول منها

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية للحروب في الدولتين

شهد العالم الإفريقي اضطرابات كثيرة خلال فترة 25 عام قبل إن تنهار الشيوعية السوفياتية، لم تنته الحروب الأهلية والصراعات الداخلية والعنف المدني، وكذلك النزاعات الإنفاصالية[1] في المجتمعات المحلية، وعلى الخصوص الكونغو ورواندا بل زادت بعد انتهاء الحرب الباردة.

أدت الكراهية بين المجتمعات الكونغولية والرواندية العرقية والإثنية إلى التأثير على بعضها البعض وزادت أهلكتها حروب الستينات حوالي ربعة ملايين شخص هالك لا محالة، حتى أواخر التسعينات حوالي سبعة ملايين شخص، وكذلك ضاع من أرواح حروب التسعينات حتى القرن الواحد وعشرين" في زائير ورواندا"، حيث ترك العديد من سكان المنطقة المتأثرة لمدنهم، بحثا على الأمن والاستقرار والغذاء، فقد شهدت ركودا في التنمية البشرية بالإضافة أيضا ارتفاع الوفيات، بحيث قدر حوالي 5.6 مليون نسمة، قد تعرضوا للوفاة[2].

فقدت رواندا ثلاثة أرباع مليون قتيل في عام 1990، حيث تدهورت كثيرا البنية الاجتماعية، وانعدام بشكل كبير الحصول على الخدمات الأساسية، كمياه الشرب والصرف الصحي الآمن، ارتفعت نسبة المحرومين من المياه النقية عن 50% في الكونغو الديمقراطية (زائير سابق) خلال الفترة الماضية.

ارتفاع حالة اللجوء للأطفال حوالي 50% من كل الفئات، وهي تتزايد حتى حوالي 70 %، هناك الكثير من لقو حتفهم بسبب المجاعة والمرض، والمعاملة بقسوة ووحشية وتقول" جراسا ماشيل" في دراسة قدمت للأمين العام للأمم المتحدة بعنوان" تأثير النزاعات[3]

---

[1] **التداخل والتواصل في إفريقيا**(أوراق المؤتمر العلمي)، ط4، الخرطوم، يناير 2006، ص199.

[2] البروفيسور محمود عبد الرحمان الشيخ: **الحدود الاستعمارية وأثرها على مشكلات إفريقية**، بحث مقدم في الندوة، الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، قاعدة الصداقة، الخرطوم، مارس2004، ص17.

[3] نفسه، ص201.

المسلحة على الأطفال" :" ليس هناك شك في أن الأطفال أصبحوا في نزاعات اليوم أهدافا[1] لا مجرد ضحايا بالصدفة اعتقادا بأن قتل طفل اليوم هو قتل لعدو الغد"، قد أصبح الأطفال أداة للحرب [2].

فقد استخدم الأطفال في المشاركة في الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الإفريقية عامة والكونغو ورواندا خاصة في انتهاكات جسيمة، مما أدى إلى قتل عن ما يزيد مليوني طفل، بالإضافة إلى المعاقين وكذلك المصابين وقد استخدموا لممارسة أبشع الجرائم ضد الإنسانية[3].

حيث كانت الخسائر فادحة جدا في الأرواح، فقد ارتفع معدل الوفيات وانخفض متوسط الأعمار في القارة مئات الآلاف من الضحايا المدنيين ومنهم والعسكريين، بالإضافة إلى عملية النزوح، الواسعة النطاق في الكونغو ورواندا، فقد شهدت روندا حربا أهلية ما بين عامي 1956-1965، التي خلفت حوالي 105 ألف قتيل، والحرب الأهلية في الكونغو مابين 1960-1975 التي خسرت حوالي 100ألف قتيل[4] .

أما في ما يخص المرأة فقد تعرضت للعديد من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان سواء في مديتنا أو خلال اللجوء والنزوح من منطقة إلى أخرى، فقد تعرضت للاغتصاب والعنف بكل أنواعه، ويجبرون على أن يصبحن أمهات خاصة تعرضهن لسوء المعاملة.

الكثير من النشاء في ورندا منذ الإبادة الجماعية وضعن أطفالا وذلك عام 1994، وانتشار العديد من الأمراض الجنسية sexually transmiued diseases الإيدز وانتشاره عبر الجنود خاصة في المناطق الريفية وزيادة وفيات الأطفال من هذا المرض[5]

---

[1] معهد البحوث والدراسات السابقة الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي، 2001-2002، إصدار مركز البحوث الإفريقية، سبتمبر 2002، ص226.

[2] مرجع سابق، ص 226.

[3] د. أحمد الرشيدي، النظام الجنائي الدولي: من لجان التحقيق المؤقتة إلى المحكمة الجنائية الدولية" السياسة الدولية" القاهرة، مؤسسة الأهرام، ع150، أكتوبر، 2002، ص13.

[4] عبد الرحمان السميط، **جنوب السودان بين المآمرة**، (قراءات إفريقية)، ع06، شوال ، ذو الحجة 1431 هـ، سبتمبر، نوفمبر 2010، ص120.

[5] التداخل والتواصل في إفريقيا(أوراق المؤتمر العلمي)، مرجع سابق، ص202.

الخطير، ورواندا تعاني من هذه الأزمة والانعكاس على عملية الإعمال والتنمية، حيث كانت الخسائر فادحة في الأرواح[1].

والمرأة يقع على عاتقها أعباء كثيرة خاصة بعد فقدان الزوج وأيضا تتعرض للصراعات اليومية من أجل البقاء، بالإضافة إلى انخفاض العمل المتوقع والأمية المتفشية، وقد تبين أن حوالي 30% من جميع الأسر ترأسها إمرة في بعض حالات اللاجئين من أجل التحركات الإثنية التي ترتفع فيها نسبة الإناث اللائي تجب عليهن رعاية أطفالهم والأقارب المسنين[2]، مما زاد العنف ضد الإناث في مختلف الأعمار بلا تمييز، وزادت التأثيرات النفسية و الصحية والبدنية، مما أدى إلى الإجهاض المتكرر للإناث، ونقص إمكانيات الرعاية الطبية، وهناك أيضا مخاطر الألغام وانتشار الأسلحة وهي كلها تعتبر أساليب اجتماعية خطرة[3].

كثرت الهجرات واللاجئين بصفة فردية أو جماعية من البلاد بسبب عدم الاستقرار من الحروب الأهلية والنزاعات مما أدى بهم للنزوح إلى مناطق أكثر أمنا، بحث تعتبر من أكبر المخاطر من هذه الظاهرة التي لم تستطع المنظمات الإفريقية والدولية عن مواجهتها، باعتبارها مشاكل كبيرة لدول القارة الإفريقية، خسارة دولتي الكونغو ورواندا اليد العاملة والكفاءات والمؤهلات التي هي بحاجتها، بالإضافة إلى التوترات الاجتماعية التي تسببها لدى الدول المستقبلة لها[4].

إن عدد من ذوي الكوادر العلمية وحملة المؤهلات لدرجة الدكتوراه يعيشون خارج إفريقيا منهم مهندسين وعلماء يعيشون بالولايات الأمريكية أكثر منهم في إفريقيا، والعدد في تزايد مستمر لأنه لا وجود للحلول مناسبة وإرادة من قبل الحكومات الإفريقية، إن الصراعات الدائرة في الكونغو ورواندا كان ثمنها باهظا جدا، بحيث يعتبر النزوح الغير الشرعي جزء من هذا الثمن[5].

---

[1] محمود عبد الرحمان الشيخ،**الحدود الاستعمارية وأثرها على مشكلة إفريقيا**، مرجع سابق، ص 216.

[2] مجهول، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي 2001-2002، إصدار مركز البحوث الإفريقية، سبتمبر 2002، ص226.

[3] نفسه، ص226.

[4] عبد الرحمان السميط، **قراءات إفريقية**، مرجع سابق، ص 120.

[5] نفسه، ص120

تزايد المخدرات التي تصدر إلى أنحاء العالم في الأقاليم المبتلية بالصراعات والحروب كدولتي الكنغو ورواندا، وانتشار العنف والدعارة وإدمان الخمور تؤدي إلى عدم تمكن البلاد المضيفة من حفظ القانون و النظام ، وتبين أن اللاجئين يذهبون إلى استنزاف الموارد بأسلوب طائش ليس لديهم شيء يسمى الالتزام طويل الأجل بالمنطقة المستقر فيها، مما أدى إلى التدخل الإنساني في شكل مساعدات إنسانية، كتوفير المعينات اللوجيستية وتوفير الطائرات وإنقاذ حياة المتضررين وتخفيف معاناتهم الناجمة عن النزاعات المسلحة والحروب بقرار للمجلس الأمن[1].

من بين انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحروب الأهلية وصلت إلى الإبادة الجماعية التي خلفت القتلى وأوقعت البلاد الكونغولية والرواندية في مديونية كبيرة، كما حدث في رواندا التي تعتبر مبادئ وقيم حقوق الإنسان في الدول الغربية تتناقض تناقضا مع المبادئ والقيم التقليدية في إفريقيا عامة،(الكونغو ورواندا خاصة)، باعتبارها تنظر إليها نظرة عدائية[2].

كانت انتهاكات حقوق الإنسان أداة رئيسية للصراع المسلح لجميع الأطراف سواء حكومية أو معارضة ومن بينها : الإبادة الجماعية، وأيضا انتهاك حقوق الإنسانية الأساسية في المجتمعات الكونغولية والرواندية التي تتعلق بحقوق وكرامة الفرد الإفريقي من اختطاف وتعذيب وعقوبات غير إنسانية، انتهاك الحريات المدنية ، التي تتمثل في حرية الخطابة والتعبير والنشر، وحرية التحرّك داخل الدولة والسفر إلى الخارج والهجرة والتوطن وحرية التجمع السلمي[3].

كشفت التقارير في دولتي الكونغو ورواندا تدني الأوضاع الاجتماعية التي عانت من الصراعات، وتدني مستويات دخول الأفراد وانخفاض في سبب الالتحاق بالمدارس، وتدني الخدمات العامة، وتدهور نصيب الفرد من الغذاء.

أما فيما يخص انتهاكات الإنسان،تشير الدراسات إلى وجود 05 أشكال أساسية وتتمثل في " الإبادة الجماعية"،[4] وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية وانتهاك الحقوق السياسية،

---

[1] عبد الرحمان السميط، قراءات إفريقية، مرجع سابق، ص226.

[2] نفسه، ص120.

[3] نفسه، ص ص 121 122.

[4] أيمن مصطفى عبد القادر، **جرائم الحرب في إفريقيا**، المرجع السابق، ص ص 48 49.

والتمييز الإثني والإجتماعي، خصوصا أن قتلى هذه الصراعات عادة ما يدفنون في " مقابر جماعية" وعدم دفنهم بشكل لائق، مما يعرقل هذا الأمر جهود تحقيق المصالحة الوطنية، بحيث يتعرض السكان خاصة في الدول المنكوبة(الكونغو ورواندا) للتعذيب والإغتصاب والإعتقال والنفي[1].

لقد تركت الإبادة الجماعية آثارا سيئة للغاية مع الفقر المتقع، والمشاكل الصحية المعقدة" كفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز)، والبعض الناجي الآخر يتم تهديدهم بالعنف، أو المهاجمة والقتل يواجه جميع الناجين في رواندا[2].

تتمثل جرائم ضد الإنسانية في أي فعل من الأفعال التالية" جريمة ضد الإنسانية" أرتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أي مجموعة من المدنيين المتمثل في: القتل المعمد، الإسترقاق والإبادة ، السجن والحرمان الشديد، كذلك النقل القسري للسكان، التعذيب ، الاغتصاب، أي شكل من أشكال العنف الجنسي، الإضطهاد للجماعات من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية[3]، ولا ننسى الإخفاء القسري، وكذلك التي تسبب في معاناة شديدة للجماعات.

بحيث تعتبر الجريمة ضد الإنسانية جريمة قمعية لا يمكن ارتكابها إلا إذا كانت جزءا من سياسة ما لدولة ما [4]، يتم فيها استخدام مؤسسات الدولة والعناصر البشرية والإمكانات

---

[1] عبد الرحمن السميط، المرجع السابق، ص101.

[2] نفسه، ص 150.

[3] نفسه، ص49.

[4] عبد الرحمان محمد خلق، **المحكمة الجنائية الدولية والتشريعات الوطنية**، المؤتمر العاشر للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة، 22-24 ديسمبر 2001، ص ص 165-166.

الإبادة الجماعية: أي فعل من الأفعال الآتية: يرتكب بقصد اهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها إهلاكا كليا أو جزئيا كالقتل وإلحاق الضرر الجدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة، إخضاعها لأحوال المعيشة، منع الإنجاب داخل الجماعة، نقل الأطفال عنوة إلى جماعة أخرى.

المادية التي تتيح للدولة هي التي تفسر القدرة على ارتكاب هذه الجريمة، سواء هذه الجريمة أو الإبادة الجماعية أو الفصل العنصري التي تتم إلا بوجود سياسة دولة[1].

أما فيما يخص الإنتهاكات الجسيمة التي تتمثل في حقوق الإنسان كالقتل العمد أو التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية ، بالإضافة إلى إنتهاك القوانين والأعراف السارية على النزاعات الدولية المسلحة وتعمد توجيه هجمات السكان المدنيين أو ضد أفراد مدنيين[2]، وتوجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية والتعليمية والخيرية وحتى ذات القيمة التاريخية وأيضا المستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى[3].

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والاقتصادية:

1- سياسيا:

أصبحت النزاعات اليوم تأثر تأثيرا كبيرا على الأطفال خاصة النزاع المسلح، فقد أصبحوا أهدافا لهذه الأمور السياسة باعتبارهم أعداء، وقد ظهر في تقرير حديث لليونيسيف كثرت مشاركة الأطفال ، انفصلوا عن أوليائهم، ظهرت ما يسمى أيضا بتجسيد الأطفال في الصراعات العنيفة المسلحة أي أطفال محاربين عام 1995 م.

شهدت الكونغو ورواندا إنتهاكات جسيمة خاصة في توريط الأطفال في المعارك، مما أدى إلى القتل و الإعاقة والإصابة بسبب استخدامهم مقاتلين في الحروب الأهلية، وهذا أغلبها لوجود عدم الإستقرار والنزاعات بسبب الإنتماءات السياسية، مما أدى بهم إلى عملية اللجوء السياسي لمنطقة أكثر أمنا، حيث أصبحت هذه الظاهرة من أخطر الظواهر لعدم إحتواء مخاطرها. [4]

---

[1] شريف بسيوني، **الإطار العرفي للقانون الدولي الإنساني، التدخلات والثغرات والغموض**، ندوة القانون الدولي الإنساني وضبط التسلح في النزاعات المسلحة المنعقدة في سيراكوزا من 27 جوان إلى 23 جويلية 1998، ص ص 78 79.

[2] أشراف اللمساوي، **المحكمة الدولية الجنائية**، المركز القومي الإصدارات القانونية، القاهرة، 2007، ص37.

[3] أبو الخير أحمد عطية، **المحكمة الجنائية الدولية الدائمة**، دار النهضة العربية، القاهرة،1999، ص 42.

الجرائم ضد الإنسانية: يعبر عن مدى التطور السريع والمطرد لقواعد القانون الدولي الجنائي وخاصة ابتداء من أحكام ميثاق

" **نورمبرج**" لعام 1945 بشأن رواندا.

[4] محمود عبد الرحمان الشيخ، **الحدود الاستعمارية وأثرها على مشكلات إفريقيا**، المرجع السابق، ص 18.

بالإضافة إلى التوترات السياسية لدى الدول المستقبلة[1]، بالإضافة أيضا إلى كثرت الإنقلابات والحروب الكبيرة التي لا تحصى، كذلك من أشكال الإنتهاكات الإبادة الجماعية، التي تعتبر من أخطر الجرائم وأبشعها وحشية، وقد تعرض لها شعب التوتسي في رواندا عام 1994 م أيضا، القتل السياسي وغير القانوني و الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي والإضطهاد والنفي، والحرمان كذلك من المحاكمة العلنية العادلة واستخدام القوة القمعية وإنتهاك القانون الإنساني، كذلك إنتهاك الحقوق السياسية التي تتعلق بالقضايا في حقوق الشعب في تغيير حكوماتهم سلميا مثلا، وأيضا حقهم في المشاركة السياسية، وجميع الحقوق الإثنية في دولتي (الكونغو ورواندا) تتعرض لإنتهاكات خاصة أثناء الحرب الأهلية، ينبغي أن تكون داخل الدولة متساوية أمام القانون وعدم وجود تمييز بينها[2].

تختلف ظاهرة تجنيد الأطفال في الدولتين في نشوء جيل أمي نظرا لتضييع سنوات دراسية في التدريب والأعمال القتالية وفرص التنمية المعتمدة بالدرجة الأولى على الفرد، أيضا تراجع جهود التكامل الإفريقي عن طريق الإندماج بين الدول، والعلاقات التعاونية والشراكة تحتاج إلى منطقة آمنة ومستقرة[3].

ومن الانعكاسات المتعارف عليها في الإخفاء في بناء الدولة نتيجة الصراعات الإثنية في إفريقيا وخاصة الكونغو ورواندا، فقد انهارت دولتي الكونغو ورواندا على شكلين، انهيار شامل وانهيار جزئي، فالأول يؤدي إلى الفوضى نتيجة الصراعات الإثنية، وتؤدي إلى الإطاحة بنظام الحكم الذي هو قائم، تنهار الأسس السياسية والركائز القانونية، حيث تتحول الدولة إلى إقطاعيات منفصلة يتحكم فيها أمراء الحزب.

فيما يخص الإنهيار الجزئي تحدث كثيرا عن ضعف السلطة الحكومية المركزية،[4] مما يؤدي إلى ضعف وعدم سيطرة الحكومة على بعض الأقاليم مثلا إقليم(كاتينغا)و (شابا) في

---

[1] أيمن مصطفى عبد القادرّ، **جرائم الحرب في إفريقيا**، المرجع السابق، ص 120.

[2] المرجع السابق، ص122.

[3] سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، المرجع السابق** ، ص88.

[4] عبد الرحمان السميط، **قراءات إفريقية**، المرجع السابق، ص98.

الكونغو وانهيار الجهاز الإداري في تقديم خدماته العامة، مما يجعل جماعات المعارضة بمواصلة القتال[1].

لقد تركت الإبادة الجماعية آثارا في رواندا، والكثير من المصابين بصدمات نفسية، وقد تحولت كل البنى التحتية إلى دمار، وأودع حوالي مائة ألف شخص في السجون، والذين شاركوا في جرائم الإبادة فروّا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعدها زيمبابوي، وقد قضى[2]نحبهم من الأمراض المنقولة بالمياه، وقد كانت هذه الهجمات سببا في نشوب حرب بين الكونغوليين والروانديين عام 1996 ، استمرار النزاع المسلح بين الكونغو ورواندا والحكومتين[3].

اتهمت الكونغو رواندا وبورندي بأنها قامت بمساندة المتمردين ودعمتهم بالقوات والأسلحة، وقد ارتفعت معدلات العنف والجريمة نتيجة حالة الفلتان الأمني وعجز النظام عن رأب ذلك، حيث أصبحت الكونغو ورواندا مضطربتان ومهمشتان على الصعيد الإفريقي لإهتمامهما بهذه النزاعات مما أثر على مكانتهما من حيث المشاريع والشراكة، وعدم الوفاء بتعهداتهما[4].

2- **إقتصاديا:**

لقد أثرت الحروب الإثنية على الكونغو ورواندا منذ مطلع التسعينات من خلال تجددها واستمرارية آثارها، فقد ظهرت المديونية الخارجية، لأن الحروب الأهلية مكلفة للغاية نظرا لمعدلات الإنفاق العسكرية للإستدانة بشكل مستمر.

إن الكونغو ورواندا تعانيان من التخلف الاقتصادي وذلك يرجع لعدة عوامل منها: قلة الخبرة الفنية: [5]لأن الأوروبي لم يترك للأفارقة الاعتماد على خبرته الفنية بل دائما اللجوء

---

[1] عبد الرحمن السميط،المرجع السابق، ص98.

[2] أيمن مصطفى عبد القادر، **جرائم الحرب في إفريقيا**، المرجع السابق، ص ص 148 149.

[3] نفسه، ص 149.

[4] كمال ريمون ماهر، **بورندي بعد انقلاب يوليو الماضي**، (مجلة السياسة الدولية)، العدد 127، القاهرة، جانفي 1997، ص 238.

[5] Stuart Maseen, the use of children as soldies in Africa, A country analysis of children cruitment and participation in armed conflict, june 1998, p p 3.4.

إلى الخبرة الأوربية، بالإضافة إلى عدم توفر رؤوس الأموال الوطنية، رغم ثورة الكونغو إلا أن الشركات الأجنبية الإحتكارية، هي التي استحوذت على المواد الاولية واستغلال الثروات من البلاد، وما على الأفارقة إلا الاستعان بالرجل، فقد تضخمت ديون الدول الاوروبية وتضاعفت الفوائد على القروض، حيث أصبح سدادها شبه مستحيل، وقد أصبح يرتبط الإقتصاد إرتباطا وثيقا على الشركات والخبرات والمؤسسات الأجنبية وعدم حرية الكونغوليين في مصالحها الإقتصادية والقومية، ووسائل النقل والمواصلات لازالت لا تساير ولا تخدم التطور الإقتصادي مما أدى إلى التاثير على الإنتاج والتكلفة، فقد كانت الدول الأوروبية الصناعية هي من تحكم في أسعار المواد الخام الإفريقية التي تحتاج لها مصانعها، أصبحت الدول الإفريقية مصدرة لرأس المال للعالم خاصة الكونغو التي أصبحت تعاني من نزيف في مواردها[1].

انتشرت ظاهرة الفقر التي تعتبر متعددة الأبعاد وأدت بالتدهور الإقتصادي كما قلنا سابقا في دولتي الكونغو ورواندا، خاصة رواندا التي تعتبر من أفقر دول العالم، وذلك ناتج لعوامل مزالت مترتبة عن الحرب الإثنية ما بين 1990، 1994 ونسبة الفقر فيها حوالي 40% في 1985 لتصل إلى 53% سنة 1992، بحيث تتزايد بسبب حالات النزوح نتيجة الحرب الأهلية الإثنية[2].

كانت النتائج الإقتصادية أثناء الحروب الأهلية مدمرة، فقد تدمرت المنشآت العامة وخربت المرافق الحيوية والبنية الأساسية، بالإضافة إلى تقويض الاقتصاد وتوقف عجلة الإنتاج في مختلف القطاعات سواء القطاع الزراعي او القطاع الصناعي والإستخراج كذلك تعطيل أهم المشاريع التنموية، مما أدى إلى البطالة والعاطلين عن العمل، مما أدى إلى التأثير السلبي على البيئة والمحيط بوجود مناخ من عدم الإستقرار ينتقل الى دول أخرى مجاورة في نفس الإقليم كما هو عليه في الكونغو فهي عبارة عن مشكلة دولية بسبب العدد الهائل من اللاجئين إقليميا أو حتى دوليا[3]. تدهور الاقتصاد بدرجة كبيرة وذلك منذ أواسط الثمانينات بسبب تفجر الوضع في البلاد، وذلك نظرا للتمردات الخارجية وقد استنزفت

[1] عبد الرزاق عبد الله و شوقي الجمل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص ص 349.350.

[2] نفسه ، ص 350.

[3] نفسه ، ص350.

الحرب الأهلية عائدات حكومية بشكل كارثي، حيث زادت الديون الخارجية كما قلنا سابقا[1]. وعدم الإستقرار السياسي للدول بسبب السلطة والصراعات، وانعكس ذلك سلبا على اقتصاد الدول منها الكونغو ورواندا سواء في التجارة الخارجية أو الداخلية، انعدام الخطط الاقتصادية لإستغلال الثروات سواء في المجال الزراعي أو الحيواني أو حتى إنتاج المعادن بالإضافة إلى نقص الخبرة الفنية في مسألة الإتصالات السلكية واللاسلكية لأن التجارة تقوم على الإتصال السريع، خاصة وأن العملات الأجنبية هي التي أصبحت تتحكم في تحديد أسعار الأشياء ، بالإضافة أيضا إلى قصور وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والنهرية المختلفة[2] .

استخدمت دولتي الكونغو ورواندا شركات الأمن الخاصة لتوفير الأمن وحماية الإستثمارات والمشاريع الكبرى التي توفرها وتجندها المرتزقة من الدول الغربية، أوروبا و الولايات المتحدة وأمريكات اللاتنية وأستراليا، من توفير المقاتلين وتدريبهم ومواجهة حروب العصابات والحراسة والتأمين للمطارات والمناجم وأنابيب نقل البترول ومحطات الطاقة كهرومانية ومقر البنوك والشركات الإستثمارية والقوافل والشاحنات وفي مقابل كل ذلك حصول الشركات على عوائد مالية كبيرة أو إمتيازات في مجال تجارة المعادن الثمينة للإستيراد والتصدير[3].

نشوء ما يعرف بإسم" إقتصاديات الحرب" وهنا يهيمن أمراء الحرب ويستولون على الشؤون الإقتصادية والثروات، ويستثمرون عائدات تلك الثروات في تكريس الثروة حيث يرتبطون بشبكات التجارة الدولية في السلب والنهب، حيث تدهورت الأوضاع الإقتصادية في دولتين الكونغو ورواندا مثل: تدمير البنى الأساسية ونهب الثروات.

---

[1] عبد السلام علي مصباح وآخرون ، **الحروب الأهلية الإفريقية الأسباب والنتائج الحالة الصومالية نموذجا**، (مجلة الدراسات الاقتصادية)، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، العدد الأول، يناير 2018، ص 122.

[2] فيصل محمد موسى، **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، مر:ميلاد أ. مقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازى، 1997، ص 305.

[3] عبد الرحمان السميط، **قراءات إفريقية** ،المرجع السابق، ص 99.

من بين أهم الإنعكاسات الإقتصادية أيضا فقدان الدولتين (الكونغو وروندا) الكثير من المدراء من الدرجة العليا المتوسطة ذوي أصحاب العقول، خاصة من الأكادميين عالي [1] المراتب والمستوى بمهاجرتهم إلى الغرب، وفقدانها إلى العديد من المهنيين المهرة، خاصة خلال العقود الأخيرة[2].

ولا ننسى أهم شيء وهو انعكاس الحروب على الإقتصاد كما قلنا خاصة على البيئة، فقد تدهورت الزراعة بشكل كبير جدا نظرا إلى تدمير التربة وحدوث الجفاف بعد إهمال الأرض وعدم وجود وقاية من الحشرات ، أيضا إنعكست إنعكاسا كبيرا على الحياة الحيوانية، من خلال الألغام البرية المأثرة بشكل كبير على البشر والبيئة، فقد إنهارت عمليات التنمية سواء الإقتصادية أو البشرية في كلتا الدولتين (الكونغو ورواندا)[3]

المبحث الثالث: مواقف الدول الإفريقية، ومنظمة الوحدة الإفريقية:

1- موقف الدول الإفريقية من الحربين:

قامت الدول الإفريقية المستقلة بمساعدة ومساندة دول الكونغو خاصة في أزمتها، وقد قامت دولتي مصر وغانا بإرسال قواتهما إلى الكونغو مع الإستعانة ب" باتريس لومومبا" بالدول الإفريقية من أجل العمل على رجوعها إلى طبيعتها، حيث قام لعقد (قمة إفريقية)[4] بتحضير مؤتمر يضم وزاراء خارجية وذلك في 20-31 آب/1960م، لسوء الحظ حضر هذا المؤتمر سوى 14 دولة، وبعض الدول لم تؤيد "باتريس لومومبا" بعدم حضورها المؤتمر[5].

كانت مصر مستعدة لتحمل المعركة مع الكونغو لأنها تعتبر معركة بين قوى التحرّر والإستعمار" مشكلة إفريقية بحتة"، بحيث خرج المؤتمر بقرارات مهمة أيدت الحكومة المركزية الكونغولية ولم تنتظر، وكان هدف" باتريس لومومبا" من هذا المؤتمر هو الضغط على هيئة

---

[1] عبد الرحمن السميط،مرجع سابق، ص100

[2] مجهول،**التداخل والتواصل في إفريقيا(أوراق المؤتمر العلمي)**، المرجع السابق، ص203.

[3] المرجع السابق، ص203.

[4] محمد أزهار عيلان، مرجع سابق، ص 147.

[5] نفسه، ص 147.

الأمم المتحدة لتغيير السياسية المتبعة في الدولة، لكن لسوء الحظ وقفت في وجه"باتريس لومومبا"، ووقفت مع رئيس الجمهورية "كازافوبو".[1]

أصبحت للكونغو سلطتان كل منهما تدعي الشرعية على الأخرى وهناك سلطة إضافية وهي السلطة العسكرية التي كان يحكمها جوزيف موبوتو سيسيكو" بأن الصراع مستمر بينهما، أي(كازافوبو ولومومبا)[2].

لم يستطع باتريس لومومبا" السيطرة على الوضع لفقدانه العديد من المميزات داخل عاصمته، نظرا لإحتلال المطارات والإذاعة باعتبارها الوسائل في التصريف في البلاد، فقد حاول كثيرا في مدينة ليوبولفيل" لكن لسوء الحظ كان بعيدا عن أنصاره ومؤيديه، الذي معهم يستطيع التحرك، فحاول اللجوء إلى مدينة ستانلي فيل" مخترقا قوانين (كازافوبو) والجنرال (موبوتو) إلا أن قاموا بإلقاء القبض عليه متسللا فأمدوه لقائد إقليم "كاتينفا" الذي قام بإغتياله في 13 شباط الثاني 1961م[3].

2- موقف منظمة الوحدة الإفريقية:

جاء النص في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على مبدأ الحدود, رغم الترسيم العشوائي للحدود بين الدول القارة، لذلك أصبحت المحافظة على الحدود الموروثة عن الإستعمار مبدأ رئيسي في السياسة خوفا من نشوب فوضى عارمة، حيث حصلت أزمة التمثيل الديبلوماسي و أزمة تحديد مكان انعقاد المنظمة بسبب الإنقلابات التي كانت تجري في القارة الإفريقية وعلى سبيل المثال (الكونغو ورواندا)، ولا ننسى أيضا أزمة الوفود بسبب الإضطرابات القائمة، وقد نجحت المنظمة بالتخل في حل مشكلة الحروب الأهلية بسبب الحدود بقرار إحترام الحدود القائمة عند حصول أي دولة على الإستقلال، إذا لم تحل كلتا الدولتين الأمر بالتفاوض، وقد كان موقف مصر من آلية (نظام) لحل المنازعات الإفريقية سلميا،ومن المشكلات الإفريقية في المنظمة الإفريقية، قائما على أسس هامة جدا منها: المحافظة على الميثاق وتدعيم الموقف، والعمل على الإستمرار والدور العام في القضايا الإفريقية، وعدم

[1] ميريام الأن، ب، **مأساة الكونغو**، حسن التميمي، القاهرة، 1968، ص328.

[2] محمد أزهار عيلان، المرجع السابق، ص148.

[3] نفسه ، ص149

تشجيع المحاولات الإنفصالية، وعدم فتح أي باب للتدخل الأجنبي،[1] وفي مشكلة رواندا كانت المنظمة يحكمها "حسين مبارك" الذي أراد إيقاف النار المشتعلة بين العديد من المناطق في البلاد الإفريقية عامة والكونغو ورواندا خاصة، في إطار المنظمة الوحدة الإفريقية.[2]

استطاعت الكونغو أثناء الإستقلال أن تدخل عضوا في المنظمة الأفريقية منذ عام 1963، بحيث قامت بالإتفاق لعام 1969 والتي تحكم الأوضاع الخاصة باللاجئين، ماقامت به المنظمة ولجانها ومؤتمراتها في مشكلة الحرب الأهلية في زائير" (إنفصال إقليم شابا)، وقد عملت كل الأزمة في إطار إفريقي، كي لا يتدخل أي نفوذ أو أيدي أجنبية، لكن رغم ذلك لم توقفها إيقافا تاما، لكن كان لها دور مع هيئة الأمم المتحدة في التقليل من الصراع الحاد والمنازعات الإفريقية[3].

أنشأت منظمة الوحدة الإفريقية طبقا للمادة(19) من ميثاقها" لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم"، نظرا لإدراكها لخطورة هذا المشكل، لكن لسوء الحظ لم تقم بأي نشاط إتجاه هذه الحروب، بل المؤتمرات القمة التي عقدت في القاهرة في 1993، تقرر بإنشاء آلية لمنع وإدارة تسوية النزاعات الإفريقية، حتى لا يقوم النفوذ الأجنبي بالتدخل، وقد عملت على وضع النزاعات الإفريقية في حدها ومراقبتها والتشاور مع الأمين العام للمنظمة، كما تعمل الآلية على التوفيق بين الأطراف، كذلك نتحدث على الأيكواس" التي لعبت دورا مهما في استخدامها لقوات حفظ السلام، وتتعاون مع المنظمة الإفريقية في هذا الأمر، ومن اختصاصات لجنة الوساطة مناقشة كافة المسائل المشتركة لدول إفريقيا من بينها الكونغو ورواندا ذات الأهمية، والتسوية السلمية للمنازعات[4].

أقر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في قمة "لاجوس" على تعزيز المجموعات الإقتصادية في القارة وعلى رأسها الكونغو، وتعزيز التكامل الإقتصادي في مجال الزراعة والتغذية والنقل والمواصلات والطاقة والصناعة بين دول القارة، ألقى مندوبو منظمة الوحدة الإفريقية خطابا عند حضور الإجتماعات التي تخص حل مشاكل القارة،

---

[1] مجهول، **التداخل والتواصل في إفريقيا(أوراق المؤتمر العلمي للملتقات الإفريقية)**، المرجع السابق، ص147.

[2] عبد الرزاق عبد الله و شوقي الجمل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 494-450.

[3] المرجع السابق، ص447.

[4] نفسه، ص409.

وعلى رأسها الكونغو ورواندا، يوضح فيه للدول الصناعية [1] الكبرى لحل مشكلات الديون" **أن الجميع سواء كانوا في دولة نامية أو دولة غنية يبحرون في قارب واحد، ولا يمكن أن تكتب النجاة لطرف دون الطرف الأخرى- فصاح الجميع يحتم التفاهم والاتفاق على الطريق السليم لمعالجة الموقف**"[2].

نوقش في منظمة الوحدة الإفريقية القضايا الإجتماعية الخاصة بأوضاع المرأة والطفل الإفريقي، ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين والتغييرات الجذرية[3].

يشكل الميثاق لحقوق الإنسان والشعوب إطار للإعتراف بحقوق الإنسان في الكونغو ورواندا في حمايتها، بالإضافة إلى تطويرها، بحيث يتضمن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، لم يتم تحديد جهاز محدد في ميثاق الوحدة الإفريقية من الإشارات المتعددة لحقوق الإنسان بصورة مباشرة أو ضمنية مع قضايا حقوق الإنسان، ومن أهم الأجهزة المذكورة في المنظمة هي هيئة رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء واللجان والمفوضيات المتخصصة الرئيسية، وهي اللجنة الإقتصادية والإجتماعية، لجنة التعليم والثقافة، لجنة الدفاع ولجنة العلم والتقنية والأبحاث، كلها لها صلة بمجال حقوق الإنسان ماعدا الدفاع.

إن المادة 20 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بتأسيس المفوضيات المتخصصة، يجب تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وصياغة الاستقرار حكوماتها بالإعتراف بالحقوق والحريات، فإن الإهتمام المتسارع يجب أن يمنح لتحقيقها وتطبيقها وتطويرها، بحيث يقول أحد الباحثين أنه بالنظر إلى الإلتزام بحقوق الإنسان في فترة ما قبل إفريقيا (ما بعد الإستقلال)، أما فيما يخص الحقوق الفردية والجماعية يكون الأجر متساو للعمل المتساوي، المادة 16 الحق في الصحة(المادة 16) والحق في التعليم (المادة 17) ولكن وللأسف لم يتم تقييدها وعلى سبيل المثال فإن حماية الملكية المنصوص على ضمانتها يمكن تنتهك والتعدي عليها بدعوى مصالح وحاجيات الجمهور وفقا لأحكام قانون

---

[1] عبد الرزاق عبد الله وشوقي الجمل،المرجع السابق، ص350

[2] نفسه، ص 357.

الأيكواس: وهي المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تسمى الإيكواس.

[3] نفسه ، ص451.

(المادة 14) للميثاق، بحيث تشير منظمة الوحدة الإفريقية التعهد بالإهتمام بالصحة الجسدية والنفسية [1] (الخلقية للأسرة وللشعوب)، والحق في التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية من أجل تمتين وتقوية الوحدة والتضامن من خلال استعادة ملكياتها[2].

يقول الباحث (فيكتور دانكوا) أن مختلف الحقوق مثيرة للجدل وهي تتمثل في الحق في التنمية والسلام والأمن الوطني العالمي والبيئة التي تتلاءم مع التنمية وعدم التهرب من المسؤولية بالتركيز على الحقوق، كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترف بأن كل فرد له واجباته اتجاه المجتمع لتطوير شخصيته باعتباره هو الكيان الرئيسي والمركزي للجماعات سواء كانت عائلة أو مجموعة دينية أو مجتمع وطني أو أسرة دولية، وقد أشار الميثاق إلى حقوق المرأة وقد نص على الحكم في حقوق المرأة المحجوبة وتوصيف الإنتهاكات التي تقع عليها وبعض الأوضاع التي تواجه المرأة الإفريقية سواء في إفريقيا عامة أو (الكونغو ورواندا خاصة) ، ومن بين هذه الحقوق:

- الحق في الإجهاض خاصة إذا كان الحمل ناتج عن محاولات الإغتصاب أو التعدي الجنسي.
- حماية المرأة الأرملة وحقها في اختيار الزواج، والسن الزواج الأدنى 18 عاما، بالإضافة إلى الحق في الميراث كذلك الطلاق، كذلك المشاركة السياسية والتعليم والثقافة والتدريب، رعاية الأسرة، حقوق المرأة المسنة والحق في العمل وحقها حتى في مكان العمل، حمايتها من العنف والصحة الطبية خاصة في مناطق النزاعات، الحق أيضا في الحماية من الأمراض المعدية والمتعدية، الحق في تنشئة الأولاد مع الزوج.

رغم تعدد المواثيق في منظمة الوحدة الإفريقية حول حماية حقوق الإنسان، إلا أن حقوق الإنسان في الكونغو ورواندا مازالت تتعرض للإنتهاكات بمختلف أشكالها نظرا لعدم وجود بيئة متيحة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الدولتين، إذ أن المناخ من عدم استقرار من شأنه أن يؤدي إلى الإنتهاكات لعدم توفير الظروف الملائمة لحماية هذه الحقوق.

---

[1] نفسه ، ص147.

[2] المرجع السابق، ص 150.

واجهت منظمة الوحدة الإفريقية مشكلة معالجة الآثار الإنسانية التي نتجت عن الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا من حيث الأعداد الضخمة من اللاجئين في مختلف[1] المنطقة، وكما تطرقنا سابقا للجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، فقد تحولت هذه الأخيرة إلى مجلس أمن إفريقي له سلطة تدابير فض المنازعات والإضطرابات الإفريقية تبدأ بالعقوبات وتنتهي بالتدخل العسكري لإجهاض النزاعات قبل أن تنشأ أصلا، فقد قدم إلى الأمين العام في شكل مشروع لدراسته وتقديم مقترحاته، وقد اعترضت عليه السودان ورواندا بحجة أنه يهدد الإستقرار الوطني، أقرت القمة الإفريقية المصغرة عام 1993 لتنفيذ المشروع او الآلية وذلك بهدف منع النزاعات وأيضا الإستعانة بأجهزة الأمم المتحدة للمشاركة في عمليات حفظ السلام[2].

يعتمد هيكل الآلية على الامين العام الذي هو المقرر ورئيس مكتب الامانة العامة للمنظمة ويمول صندوق الآليوة لا تقل الميزانية عن 5% في ميزانية المنظمة ويقبل مساهمات من داخل وخارج إفريقيا، وبالنسبة للعلاقة بين المنظمة والأمم المتحدة تعملان وفقا لأحكام الفصلين (السابع والثامن)، بحث تعتبر هذه الآلية هي حجز الزاوية لأنها تستقبل بعض المسؤولين في رواندا للبحث عن المصالح الوطنية .

ويتمثل دور المنظمة في عقد رؤساء الدول كل من الكونغو وتنزانيا وأوغندا ونائب رئيس بوركينافاسو والرئيس المؤقت البورندي بالإضافة إلى الأمين العام للمنظمة، تم فيها دراسة الوضع في رواندا وضرورة اتخاذ إجراءات كفيلة بحل المشكلة الرواندية واقرار السلم فيها، بحيث اهتمت كثيرا المنظمة بالأزمة الرواندية وذلك لبذلها جهودا جبارة منذ التسعينات، وقد اقتصر الدور الفعال لها في محاولة التنسيق مع الأمم المتحدة نظرا للمادة 523 في الفصل الثامن،[3] الذي يسمح لنشاطات حفظ السلام لأن الأمم المتحدة مستعدة لتزويد منظمة الوحدة الإفريقية بالعتاد اللازم للتدخل العسكري في رواندا ولذلك نظرا لطلب الأمين العام في

---

[1] صبحي قنوصة، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، المرجع السابق، ص 109.

[2] أحمد حجاج، **السلام والبناء في منظمة البحيرات العظمى**، بحث حول دو الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفرقية، جامعة القاهرة 21-22 أفريل 2002، ص391.

[3] جوزيف رامز أمين، **حول رئاسة مصر للدورة 29 منظمة الوحدة الإفريقية**، يوليو 1993-1994، (مجلة السياسة الدولية)، العدد118، يوليو 1994،ج2، مؤسسة الأهرام، مصر، ص ص280-281.

المنظمة في اجتماع للوزراء الخارجية للدول بتقديم دعم حفظ السلام في رواندا من خلال المفاوضات التي تم فيها توقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار في مارس 1992 وكذا توقيع على اتفاقية آروشا أوت 1993 ، وكذا مؤتمر القاهرة من 28إلى 30 جوان 1993 التي تحدث فيه عن إيجاد حلول وتعاون مع الأمم المتحدة حتى يتطوع في المجال الديبلوماسي والميداني[1] .

باءت جهود المنظمة بالفشل في محاولاته أي في حفظ السلم في رواندا بحيث وقعت عاجزة عن تجنب الإبادة الجماعية على الرغم من آلية المنظمة لمنع الصراعات لذلك أوكلت هذه المنظمة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة أساسية ، إلا أن لديها تكتيكات في سبيل تحقيق المساعي الحامدة وكذا البعثات الخاصة بالإضافة إلى المبعوثين الخاصين وبعثات مراقبة سياسية وعسكرية، وأيضا بعثات لمراقبة الإنتخابات باعتبارها متفوقة على هيئة الأمم المتحدة، بحيث يعتبر دور المنظمة في الوساطة اللينة أو الناعمة التي يمكنها إيجاد حلول محددة للأزمات، والشئ الذي أدى بها إلى فشلها أنها لم تتمكن البعثة من إرسال تقريرات في الوقت المناسب لعدم امتلاكها وسائل الإتصال المباشر مع الأمانة العامة للمنظمة[2].

المبحث الرابع: موقف هيئة الأمم المتحدة من الحربين

أراد باتريس لومومبا عدم التدخل البلجيكي في البلاد فطلب من الأمم المتحدة في 11 تموز 1960م إرسال قوة دولية لحفظ القانون والنظام في دولة الكونغو وما اتضح بعدها أن التدخل الدولي من طرف قوة دولية محايدة سيكون هو العامل في تأزم تلك الأزمة التي كان الاستعمار يحاول افتعالها من أجل القضاء على الإستقلال تماما، ، لأن قوات الأمم المتحدة تجاهلت الحكومة القائمة في البلاد، وقد قامت إثارة الأزمة بين لومومبا[3].

---

[1] سامية شابوني، **النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية**، المرجع السابق ،ص76.

[2] محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، دار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ليبيا، 2008، ص146.

[3] باريت ريتشارد، **حروب التدخل الأمريكية في العالم**، ت، منعم العمار، بيروت،1974، ص 238.

حيث قام (كازافوبو) بالسماح لقوات الأمم المتحدة باحتلال مبنى الإذاعة لمنع (لومومبا) من الإدلاء بأي تصريح للشعب الكونغولي، وذلك من خلال عزل باتريس لومومبا من منصبه، وأبدى (كازافوبو) كامل استعداده للعمل مع الإستعمار وخدمته[1].قام كازافوبو بالسماح للطائرات الأجنبية بالهبوط في مطارات الكونغو وهي تحمل أسلحة لحماية موريس تشومبي وانفصاله عن إقليم كاتينغا من خلال احتلالها لجميع المطارات في البلدة[2].

لجأ (باتريس لومومبا) إلى أعلى سلطة في الدولة وهو البرلمان من أجل إزالة أسباب سوء التفاهم بينه وبين كازافوبو، لكن وللأسف زجّ به إلى السجن، لأن رجال الأمم المتحدة تدخلوا في هذا النزاع الداخلي، وقد كانت يد الاستعمار في النزاع الداخلي لدولة الكونغو[3].

الأمم المتحدة:

أصدرت الأمم المتحدة تقرير تحدثت فيه عن نهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تدور منذ عام 1998 حرب بين الجيش الوطني المدعوم من أنغولا وزيمبابوي وناميبيا وحركات تمرد مدعومة من أوغندا و رواندا وكل هذه الدول استفادت من أرباح الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمول جيشها، بالإضافة إلى تورط رجال الأعمال البلجيكيون في تهريب الثروات.

طبقا لتقرير الأمم المتحدة في شؤون اللاجئين في الفترة من 1990 إلى 1995 م شهدت عودة ورجوع الملايين من اللاجئين إلى أوطانهم(الكونغو ورواندا)، وقد قامت الأمم المتحدة في توفير الحماية الدولية للاجئين وإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم نتيجة لزيادة

[1] محمد أزهار عيلان، **تاريخ الكونغو السياسي1885 –1960**، المرجع السابق، ص 146.

[2] نفسه، ص 146.

[3] باريت ريتشارد،المرجع السابق، ص146.

اللاجئين في[1] رواندا وبورندي وقد فر عدد كبير من اللاجئين من رواندا وبورندي نتيجة الصراع المسلح في كل منهما على السلطة[2].

عاش في الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) 675973 لاجئ فرارا من رواندا وأنجولا والسودان وبورندي وأوغندا بصفة أساسية، وقد وقع على هذه البلاد عبء كبير أثناء استضافتهم وتقديم العون لهم والحماية بقرار الأمم المتحدة خاصة في بداية اللجوء عندما تكون بأعداد كبيرة في فترة قصيرة، لقد اهتمت وركزت الأمم المتحدة باللاجئين والقضايا في السنوات الأخيرة في توصيل المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين في حالة الطوارئ، والشيء الصعب بالنسبة للأمم المتحدة المشاكل الإنسانية والنزوح المطول في بعض[3] المناطق الأكثر فقرا وعدم الإستقرارية الثامنة فيها منها المخيمات والمستوطنات الريفية والمراكز ، بحيث ترى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن العواقب على وجود هذا الكم الهائل من البشر تتضمن إهدار الحياة وتبديد الموارد وزيادة التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار حيث أظهرت الأمم المتحدة بأن اللاجئ يضطر إلى العيش في المنفى لمدة تزيد عن خمسة سنوات.

ترى الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الحالات المطولة تنبع من التأزمات السياسية وهي ليست حتمية تأتي نتيجة التحرك والجمود السياسي بسبب المشاكل المتواصلة في البلد الأصلي، وقد عملت المفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تحسين أوضاع الخدمات بالمعسكرات، ومكافحة عمليات التهريب والمتاجرة بالبشر للتنوير لمخاطر الهجرة غير الشرعية وتوفير المعينات للمساعدة في محاربة عصابات التهريب، توفير الآليات الزراعية وتجهيز الأراضي والأسمدة لتنفيذ مشروعات الإعتماد على الذات[4]، والأعمال

---

[1] نادر السيوفي، **حروب الموارد في إفريقيا**، مكتبة الشريف الأكادمية،الخرطوم،2008،ص ص 81-100.

[2] هيام علي، **الصراعات الداخلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا**، ورقة مقدمة في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية عام 1999، ص 755.

[3] نفسه، ص 757.

[4] هيام علي ،المرجع السابق، ص757.

الصغيرة وتنمية المهارات مثل الحدادة والسباكة والكهرباء ومكانيك السيارات والبناء وبرنامج الحاسوب، أعمال الحياكة ...إلخ.

مع المفوضية للأمم المتحدة دائما البحث عن حلول ومشكلات اللجوء وذلك باستئناف برنامج العودة الطوعية للراغبين من اللاجئين، دعم بعض الخدمات الصحية والتعليمية وإعادة مشروعات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين في كل الولايات التي تستضيف اللاجئين، بإيجاد فرص تدريبية داخلية و وخارجية بهدف الخبرة.

قامت الأمم المتحدة لشؤون النازحين بتقييم الأوضاع ووقف كل الدراسات التي أجريت بشأنهم، ووقفت على قوانين حقوق الإنسان ثم خرجت من كل ذلك بوعي مبادئ للتعامل مع القضية[1].

التدمير الذي ألحقته الحرب بالثروات كان كبيرا إلا أنها جلبت نقص المنافع التي عادت على النازحين من قبل الجهود المهمة لقوات الأمم المتحدة، خاصة في مجال الخدمات الطبية وتوفير الغذاء في التقرير الأولي لمجلس الأمة في عام 2000 يشرح وقف تهريب السلاح في المنطقة قادرة على البقاء بفعل تجارة الماس وكذلك الأخشاب وهناك شركات غربية تغذي الأسواق.

بحيث قد ساعد على إنشاء الأمم المتحدة في صياغة العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني غير الحدود الوطنية حول قضايا مختلفة ومتنوعة مثل الصحة وحقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية والإقتصادية بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث كان التركيز أكثر على قضايا الأمن والاستقرار والسلام.

بحيث تعتبر الدول الإفريقية هي أفقر الدول في العالم فإعتمدت على المساعدات الخارجية، خاصة المديونية في علاقة سياسية مع الدائن والمدين تربط بين الطرفين، بحيث تختفي

[1] حسان عطية موسى، **النازحزن من الداخل وتجربة السودان**،اصدارات معهد الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم،2009، ص16.

بينهما صفة المساواة، دائما الدائن هو الذي يمارس القوة على المدين ويسعى للإستفادة من الوضع الذي فرض أن يكون عليه باستغلال المؤسسات المالية والدولية والتي تسيطر عليها في الدول الكبرى الممولة، بحيث ظهرت الأمم المتحدة في تكثيف الجهود لمحاولة الحد من تفاقم الأزمة خاصة في رواندا والكونغو، وإضافة إلى عملها نوعا من المسؤولية[1].

شكلت الأمم المتحدة لجنة الخبراء لتقضي حقائق الصراع في الكونغو بحيث خرجت تقارير اللجنة متتالية والتي أوردت أسماء 85 شركة عالمية متورطة في الحرب الكونغولية بشكل مباشر أو غير مباشر، على الرغم من الضغوط التي مارستها بعض الدول الأوروبية الغربية لعدم نشر أسماء هذه الشركات ليبقى أسماء خارج عن هذه اللائحة، إلا أن الجهود تواصلت من قبل الخبراء مما قلل حدة الصراع على الماس في الكونغو[2].

وكما قلنا سابقا فقد اضطلعت الأمم المتحدة بجهود كبيرة من أجل تحقيق السلم والأمن في الدولتين خاصة في حالات الصراع الداخلي والتي تتمثل في النزاعات والصراعات، بحيث سعت لتجاوز الهدف لتحقيق السلم السلبي الذي هو غياب أعمال القتال ذاهبة إلى تحقيق السلم الإيجابي الذي يتمثل في السلم المستدام.

قد تبنت الأمم المتحدة مجموعة من المهام وهي ذات أبعاد متكاملة سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية وثقافية وعناصر عسكرية منها: تشكيل الحكومة الإنتقالية والمؤسسات، إعادة صياغة الدساتير الوطنية ونزع السلاح وإعادة دمج المحاربين في المجتمع، دعم المصالحة الوطنية و إعادة الإعمار وغيرها من المهام الداخلية من الدولتين[3]، حيث باتت عملية السلم المعقدة أكثر تكلفة وأشد خطرا خاصة بالنسبة للقائمين عليها أما بالنسبة لحفظ

---

[1] عبد القيوم عبد الحليم الحسن، **العقول الفاعلة في مواجهة التحديات في إفريقيا**، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2004، ص 94.

[2] مجهول، معهد البحوث والدراسات الإفريقية،أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، **الصراعات والحروب الأهلية**، 22-30 ماي 1999، مطبعة جامعة القاهرة،القاهرة، 1999، ص687.

[3] سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، المرجع السابق، ص52.

السلم التقليدية أنشأت الأمم المتحدة سبع عمليات في إفريقيا نذكر: منها قوة الطوارئ الأولى التابعة لها (1956-1967) عملت الأمم المتحدة في الكونغو بقوة الطوارئ 1973-1979) ، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في رواندا 1993.

أما الجارية الآن فهي بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية 1999، ونتيجة كثافتها تفاقمت آثار سلبية للنزاعات والصراعات الإثنية وافتقار التنظيمات لبناء السلم تراجع أيضا منطق السيادة لدى الدولتين بسبب المشروطية السياسية والإقتصادية، رغم كل ما تبذله هيئة الأمم المتحدة إلا أنها غير كافية لمواجهة عدم الإستقرار، حيث أن كثير من الإخفاقات في تنفيذ اتفاقية التسوية السلمية كما هو الحال بالنسبة لرواندا 1994، لأنها تخمد لفترة مؤقتة بفعل التداخلات الخارجية، وهذا ما يؤدي إلى تجدد حال الصراع، بحيث أدركت الأمم المتحدة أن توقيع اتفاقيات السلام والفصل بين المحاربين لا يضمن نهاية الصراع وعدم بناء الثقة بينهما .

لقد فشلت عمليات بناء السلم من قبل الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية بسبب سوء التعامل مع اللاجئين وقضية نزع السلاح ويعود كل هذا إلى ثلاثة عوامل منها : الأخطاء التي ارتكبت أثناء عمليات البناء والبيئة الداخلية للصراعات المعقدة والغامضة وأيضا السلبيات المرتبطة بالنموذج الخاص بالأمم المتحدة.

النموذج لبناء السلم ينطلق من إيديولوجية ليبرالية لا تتكيف مع أوضاع القارة، البعض يعتبره إستعمارا جديدا الأمم المتحدة هي من تسوقه من أجل إيصال القارة إلى النمط الليبرالي لشقيه السياسي والإقتصادي ولا ننسى حتى الثقافي، في المجال السياسي يأخذ نموذج الديمقراطية الإجرائية في تقديم المساعدات الإنتخابية لتحقيق وإقرار التحول الديمقراطي في الدول الخارجة من النزاعات مثل حرية التعبير، المشاركة السياسية وحريات التنظيم، إقرار مبدأ السيادة للقانون واستغلال القضاء وتداول السلطةفي رواندا على سبيل المثال: فإن إجراء

انتخابات تعددية يضمن لجماعة الهوتو الإستئثار بالسلطة على الدوام لأنهم 85 في[1] المئة من السكان أما التوتسي 15 في المئة ، استحالة تداول السلطة لذلك تحقق للعنف ما لا تستطيع أن تحققه، أما اقتصاديا يأخذ نمط اقتصاد السوق الذي لا يتناسب هو والأوضاع المتدهورة للدول خاصة الكونغو ورواندا باعتبارهما دولتين منكوبتين لمتطلبات إعادة الإعمار والتنمية.

تعمل الأمم المتحدة على عدم إفلات المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب إلا أنها تعطي الأولية للتسويات السياسية، إن الأمم المتحدة تطبق نموذج بناء السلم لكنها للأسف لا تنتهي من صياغته متكاملا بمضمونه والجهات التي تقوم على تنظيمه وتنفيذه، لذلك ظهرت عدة أخطاء عند تطبيق النموذج لأنه يفتقر سياسة محددة للتمويل، بالإضافة إلى وجود عناصر مفسدة للسلم منها القادة وأطراف يستخدمون القوة لعرقلة الجهود للوصول إلى اتفاقيات التسوية السلمية باعتبارهم أن السلم سوف يضعف قوتهم ، وهناك آخرين يعملون بشكل خفي وسري لإفساد جهود بناء السلم منهم:[2]

وكالات الإستخبارات والأجهزة الأمنية والتنظيمات الأمنية الإقليمية وتجار الأسلحة والمخدرات وأمراء الحرب، لذلك فإن الأمم المتحدة مطالبة بتطوير نموذج بناء السلم الذي تطبقه في الوقت الراهن ليصبح أكثر ملائمة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وتطوير الإستراتيجيات المتكاملة وهو يبرز دور القيادات الوطنية السياسية وتنظيمات المجتمع المدني لكي يتحمل كامل المسؤولية في إنجاح السلم بما أن الميثاق يدعوا إلى هذا.

لقد تدخلت الأمم المتحدة بقوتها لحفظ السلم وذلك بإرسال بعثة وصل عددها 17 جندي وهي أكبر بعثة سلم في العالم في الكونغو الديمقراطية وذلك خلال عام 2000، بحيث كانت الكونغو ساحة الصراع بين جيوش دول الجوار والمتمردين وتنافس بين

[1] سمية بلعيد،المرجع السابق، ص53.

[2] نفسه، ص55

الإقتصاديين في ربح المال والمنفعة سواء شركات متعددة الجنسيات أو طرف مستغل آخر، حيث كانت منطقة عدم الإستقرار لأن ثراءها هو سبب طمع دول الجوار والراغبين في السلطة وموقعها الإستراتيجي السلبي لبعض القوى الإقليمية وتدفق اللاجئين إليها وانتشار[1] النزاع بين التوتسي والهوتو من الكونغو إلى باقي الدول بسبب القرابة الإثنية والعدوى، فقد تدخلت الأمم المتحدة بشكل رسمي لأن النزاع في الكونغو إنتقل من المستوى الوطني إلى الإقليمي، مادامت دولة الكونغو في ظل عجزها وفشلها في تحقيق الإندماج الوطني بين سكانها فسوف تظل بؤرة توتر باستمرار الأطراف الفاعلة فيها واستمرار مصالحها[2].

كان موقف الأمم المتحدة إثرى الآثار البشرية الخطيرة عن الصراع المسلح في رواندا والدول المجاورة لها، بحيث أصدر مجلس الأمن عدة قرارات للتصدي لهذا الصراع من بينها قرار1993 الذي ينص على إنشاء لجنة مراقبة دولية تابعة لهيئة الأمم في رواندا وذلك للتأكد من وصول المساعدات العسكرية عبر حدودها وأيضا تطبيقا لإتفاقية آروشا" الموقع عليها عام 1993 لوقف القتال في رواندا، بحيث أرسلت تلك [3] البعثة بناءا على اقتراح الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن عن رواندا، أصدر أيضا مجلس الأمن قرار رقم 909، الذي جاء فيه تمديد التقويض لقوة الأمم الموجودة في رواندا ونزع السلاح منها، ومن المناطق المحيطة بها والمحافظة على وقف إطلاق النار لحين إجراء الإنتخابات[4].

بعد مقتل الرئيس" هبياريمانا" في 16 فيفري 1994 تأزمت الأوضاع جراء الإبادة، فطلب وزير الخارجية بسحب كل قوات الأمم المتحدة من الأمين العام بسبب مقتل 10 من جنودها في رواندا، بدلا من تدعيم الأمم المتحدة لقواتها في رواندا، خفضت من قواتها بموجب قرار 912 الصادر في 21 أفريل 1994، بحيث سجل للمجلس أنه أصدر أسوء

---

[1] نفسه، ص55.

[2] محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا** ،المرجع السابق، ص ص 145-146.

[3] علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الأمين العام إتجاه الصراعات الداخلية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص ص209-216.

[4] نفسه، ص 216.

قرار في التاريخ، إنتهى الأمين العام إلى وضع تقرير يؤكد فيه على أهمية الإعمال ببنود (الفصل السابع) من الميثاق، بغية تأمين الحماية للمدنيين خاصة اللاجئين وتأمين المساعدات لهم[1].

[1] مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003، ص 256.

نتيجة الحربين في دولتي (الكونغو ورواندا) شهدتا صراعات داخلية وحروب أهلية والعنف المدني،والنزاعات الإنفصالية في المجتمعات،ولم تنتهي حدتها بل زادت وتفاقمت خاصة بعد انهيار الحرب الباردة ،حيث ضاع من أرواح الحروب في كلتا الدولتين خسائر كبيرة،وقد تدهورت البنى التحتية وارتفاع حالة اللجوء والنزوح وكثرت الأمراض وانتشارها عبر الأشخاص مما أدى إلى انعكاسها على التنمية.

ورغم المواقف الدولية سواءا الإفريقية منها أو منظمة الوحدة الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة أمام الحربين الأهليتين الكونغولية والرواندية ،فقد وقعت عاجزة أمام التصدي لها لأنها مدعمة من طرف أطراف خارجية هذا في العموم،إلا أن هذا لا ينفي ما قدمته من مساعدة إنسانية في إيواء اللاجئين الروانديين والكونغوليين وتحملت أعبائهم،فقد اقتصر دور المنظمة الإفريقية بمحاولتها في التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة بإدارتها لمفاوضات بين أطراف النزاع قبل التوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار خاصة في رواندا ،قد عجزت هي الأخرى وفشلت في منع الإبادة الجماعية بل ازدادت في التفشي.

وتم مساندة الدول الإفريقية لدولة الكونغو في أزمتها من أجل العمل على رجوعها إلى طبيعتها بتحضير مؤتمر باعتبار المشكلة "مشكلة إفريقية بحتة"،لكن لسوء الحظ حضر المؤتمر سوى 14دولة إفريقية وليس كل الدول الإفريقية لدعم الكونغو،فأعطى هذا المؤتمر تأييدا للحكومة المركزية الكونغولية بهدف تغيير السياسة المتبعة في الدولة

الخاتمة

خاتمة:

شكلت ظاهرة النزاعات والحروب الاهلية في افريقيا عامة والكونغو ورواندا خاصة منذ أواخر التسعينات ظاهرة خطيرة جدا لها خلفياتها التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية حيث التقت مع نهاية الحرب الباردة ،بحيث كانت النزاعات والإظطربات والحروب الأهلية في الدولتين تعتبر إمتدادًا لما شهدته القارة الإفريقية قبل الإستقلال و ما بعد الإستقلال إنتهى بإنفصال وإنهيار الدولتين.

وكانت من ضمن الأسباب التي أدت إلى وقوع الحرب الأهلية في الكونغو رغم أهمية البلد إستراتيجيًا هو أصل النزاعات والفاعلين فيها حيث أغلبها من خارج البلدين تدعم المجموعات المسلحة لجني الأرباح من هذه الإضطربات، أثبتت عجز النظم الحاكم لفسادها وتخلف وسائل الإتصال والمواصلات وأيضا نشوء ظواهر للمرتزقة وأمراء الحروب وإنتهكات حقوق الإنسان، التي كانت سببا في إطالة أمد الحروب والنزاع الداخلي وإندلاع الظاهرة.

_ تمثلت الأسباب التي أدت إلى الحرب الأهلية في روندا وإشتعالها وتوتر الصراع الداخلي في تعرض روندا للإستعمار الذي ساهم في توتر العلاقات فيها، زادت من حدث توتر النزاعات الإثنية لقبائل الهوتو والتوتسي وإنهيار الإقتصاد الروندي الذي ساهم في تفاقم الحرب الأهلية في إفريقية.

– إن الحروب الأهلية في الدولتين لها تكلفة عالية جدًا على المستويين الإقتصادي و الإنساني و الإستراتيجي، هدفت الدراسة في التقديرات أن الدولتين أنفقت على الحربين الكونغولية والرواندية من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا شهدتا خسائر في المدخرات الحياتية التي فقدت الدولتين القتلى في الحربين وخسائر نتيجة الأضرار للبنية الأساسية، خلاصة القول من هذه الدراسة أن الأثار الجسيمة لهذه النزاعات والحروب الأهلية قد أقعدت الدولتين عن إلتحاق بدول العالم، بحيث تشكلت تشكلا معقدًا ومتنوعًا، ولعب العنصر الخارجي أيضًا عامل سالب في هذه الظاهرة.

–أدت هذه النزاعات والإضطربات إلى نتائج وخيمة لكلا الدولتين (الكونغو ورواندا) من إنتشار النازحين واللاجئين وتدمير البنى التحتية أثرت على مستقبل الدولتين من إنقسامات

إثنية وتشكيل الحدود الموروثة عن الإستعمار، وغياب العدالة في السلطة والثروة، توصلت إلى أن إندلاع النزاع في الأقاليم الغنية بالثروات كإقليم (كاتينغا) أو إقليم شابا في الكونغو.

-حرمت شعوب الدولتين من الخدمات الأساسية وإزدياد المرضى والمعاقين وإنتشار ظواهر التهريب وإنخفاض مستوى دخل الفرد، أما فيما يخص مواقف الدول وردود الهيئات الدولية من هذه النزاعات والإضطربات،أثبتت الدراسة إلى العجز أمام هذه التصديات الإثنية المدعمة من أطراف الخارج لمنع الإبادة الجماعية، بل زاد التفشي للقتل وإستمرار الإبادة بحيث باءت جهود منظمة الوحدة الإفريقية بالفشل،و إنعدام الإرادة السياسية في تعزيز البعثة الأممية لنشر حالة الأمن والسلم في الدولتين من الحروب الأهلية.

الملاحق

الملحق رقم : 1 يبن أماكن النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا[1]

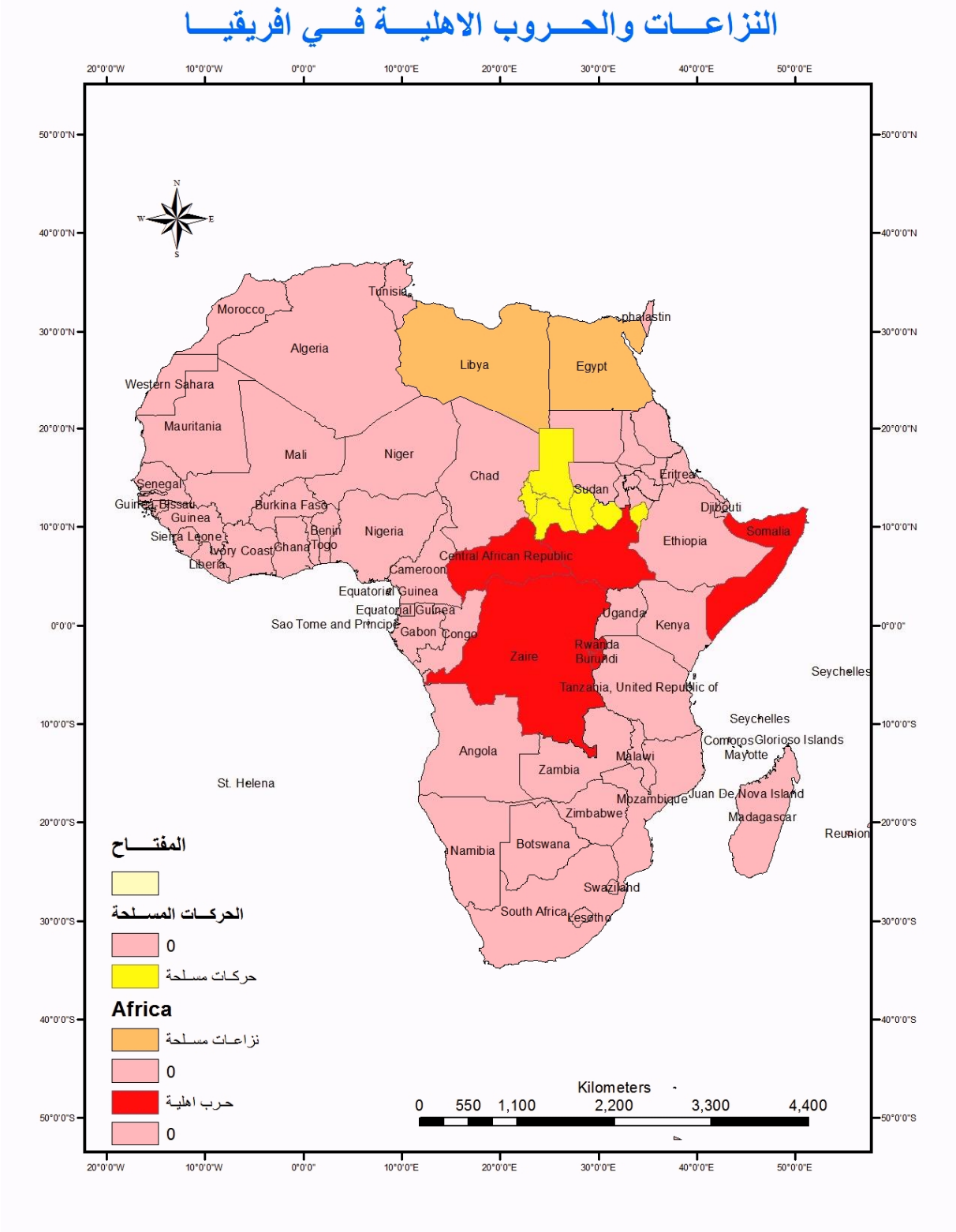

[1] المهدي الفاتح الحسن، **النيزاعات والحروب الأهلية في إفريقية دراسة في أسباب الظاهرة وأثارها** (السودان، الكونغو، رواندا، بورندي، الصومال) (نموذجا) ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتورة في دراسات السلام ، جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2014، ص 41

الملحق رقم 2 يبين الطموحات الإقليمية لدولة يوغندا في الكونغو [1]

[1] المهدي الفاتح الحسن، المرجع السابق، ص 95.

الملحق رقم 3 تمثل خريطة الموقع الجغرافي لدولة رواندا

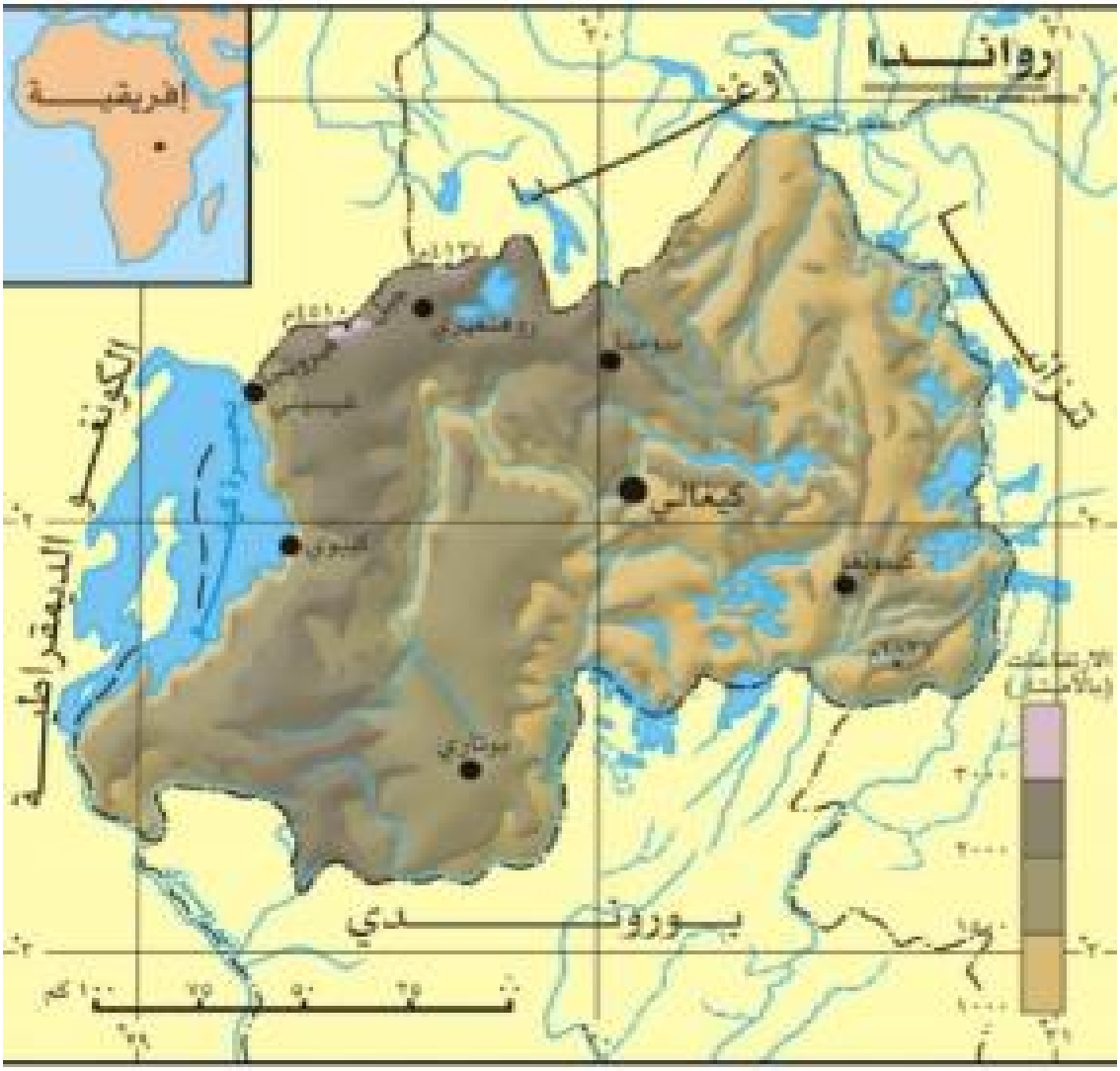

المصدر: رواندا على الرابط http://www.arab-ency.com11/10/2020

الملحق رقم 4: صورة تبين ضحايا اللاجئين في روندا

الملحق رقم5: صورة تبين ضحايا الإبادة الجماعية [1]

[1] سامية شابوني، مرجع سابق، ص 196.

الملحق رقم 6: خريطة أهم النزاعات والتواترات في إفريقيا [1]

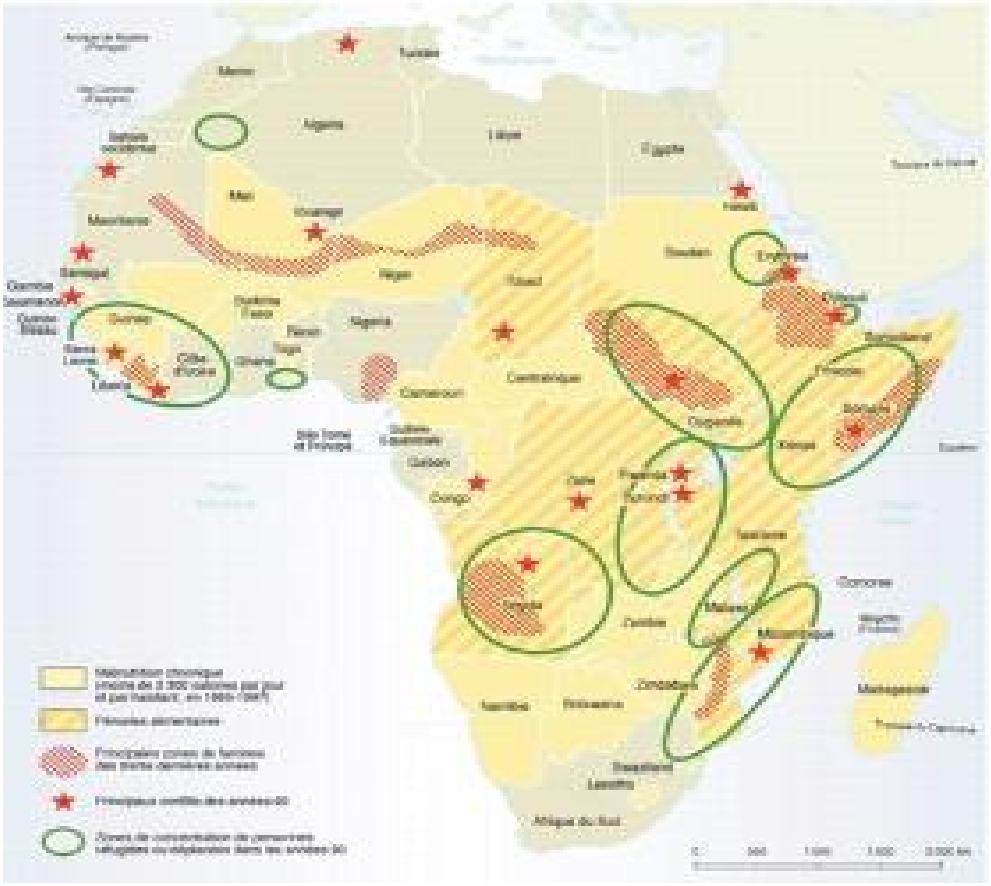

[1] سامية شابوني، المرجع السابق، ص 193.

الملحق رقم7: خريطة تدفق اللاجئين في إفريقيا [1]

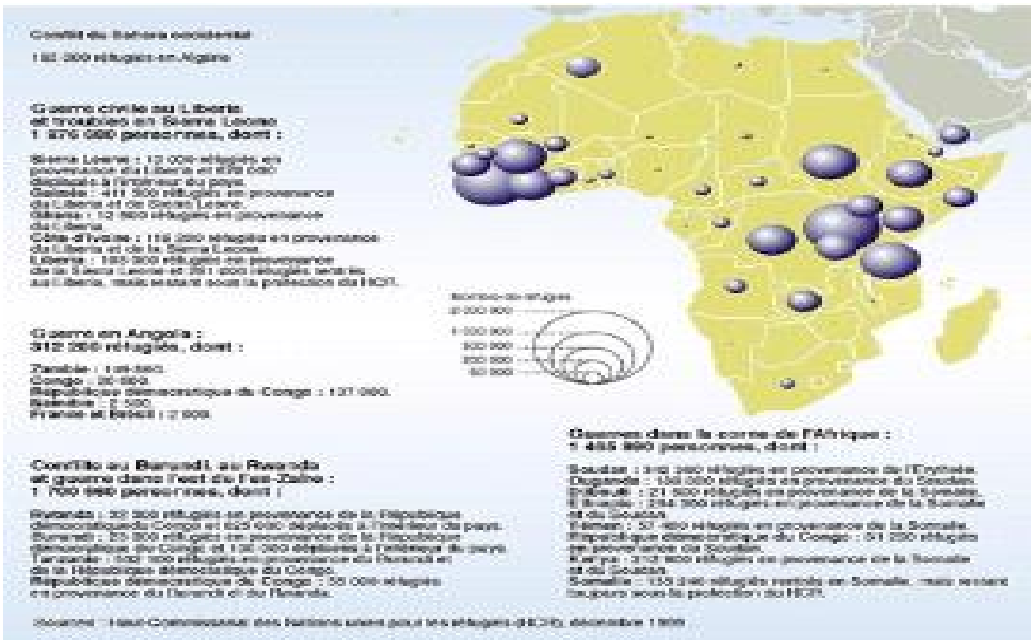

[1] سامية شابوني، مرجع سابق، ص 194

الملحق رقم 8: صورة توضح ضحايا مجزرة 1994[1]

[1] سامية شابوني، مرجع سابق، ص 110.

الملحق رقم 10: صورة تبين مجازر كيبو 27-4-1995[1]

[1] سامية شابوني ، مرجع سابق، ص 195.

القائمة

الببليوغرافية

القائمة الببليوغرافية

I- المصادر:

أ-العربية والمعربة:

- قدري قلعجي، لومومبا، سلسلة أبطاتل الحرية، بيروت، ب،ت .
- آي علي ، وتايدي، **القومية والدول الجديدة في إفريقيا**، ج2، من عام 1935 حتى الوقت الحاضر، ت، شاكر نصير لطيف، جامعة بغداد، 1990.
- ج، فاسلييف، ي- ساقلييف، **موجز تاريخ إفريقيا** ، ت، أمين الشريف، دار الطباعة الحديثة، القاهرة .

II- المراجع:

أ- بالغة العربية:

- ناجي جواد سعد، **قضايا إفريقية معاصرة**، عمان، زهران للنشر والتوزيع، ط1، د.ت، ص129.
- نولي أكدويبا " مقدمة"، تر صيحي قنصوة و آخرون، **الحكم و السياسة في إفريقيا**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003.
- محمود إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001م.
- عبد الرزاق إبراهيم عبد الله والجمل شوقي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002.
- عبد الرحمن حميدي، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، القاهر، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

- عيلان محمد أزهار، تاريخ كونغو السياسيذ 1885-1960، قسم الدراسات الدولية،جامعة بغداد.
- رياض زاهر، استعمار إفريقية، **معهد الدراسات الإفريقية**، جامعة القاهرة، دار قومية للطباعة والنشر1965.
- عبد الله عبد الرزاق ، شوقي الإمل، **تاريخ إفريقياالحديث والمعاصر**/معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، دار الزهراء، الرياض، ط2، 2002م.
- غنيمي الشيخ رأفت، **إفريقيا في التاريخ المعاصر** ، مكتبة الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية، جامعة الزقازيق، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982 .
- عبد القادر أيمن مصطفى، **جرائم الحرب في إفريقيا في ظل القضاء الجنائي الدولي**، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، ط1، 2015.
- عبد الرحمان حمدي، **القضايا في نظم السياسية الإفريقية**، القاهرة، مركز الدراسات المستقبل الإفريقي،1992.
- محمد سعد شهين محمد عادل، **التطهير العرقي** ،دراسة في قانون الدولي العام و القانون الجنائي المقارن، دار الجامعة الجديد، 2009 .
- عبد الرحمان خليل قاسم مسعد، **التدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**، دار الجامعة جديدة الاسكندرية
- صبح علي، **النزاعات النزاعات الاقليمية في نصف القرن 1994-1995**، ط2 ،دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
- الرشيدي أحمد، **النظام الجنائي الدولي: من لجان التحقيق المؤقتة إلى المحكمة الجنائية الدولية" السياسة الدولية" القاهرة**، مؤسسة الأهرام، ع150، أكتوبر، 2002.
- المساوي أشراف، **المحكمة الدولية الجنائية**، المركز القومي الإصدارات القانونية، القاهرة، 2007.

- أحمد عطية أبو الخير، **المحكمة الجنائية الدولية الدائمة**، القاهرة، دار النهضة العربية، ة1999.
- أبو العينين محمود، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، دار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ليبيا، 2008.
- ريتشارد باريت، **حروب التدخل الأمريكية في العالم**، ت، منعم العمار، بيروت،1974
- السيوفي نادر، **حروب الموارد في إفريقيا الخرطوم**،2008، مكتبة الشريف الأكادمية
- علي هيام، **الصراعات الداخلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا**، ورقة مقدمة في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية عام 1999.
- عبد الحميد عبد الكريم علاء، **دور الأمين العام إتجاه الصراعات الداخلية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.
- عبد الرحمان زيدان قاسم مسعد ، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003.
- محمد موسى فيصل ، **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، مر:ميلاد أ. مقرحي،؟ منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازى، 1997.
- الأن ميريام ، ب، **مأساة الكونغو**، حسن التميمي، القاهرة، 1968.
- ارستو تشي غيفارا ، يوميات بوليفيا، الفقير محمد، بيروت، 1998.
- عطية موسى حسان ، **النازحزن من الداخل وتجربة السودان**،اصدارات معهد الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم،2009.

ب- المراجع باللغة الأجنبية

- Mueniwa muiu,**Fundi was Africa** :toward a new paradigm of the African sata presented at codesrias 11 the general cinference, mozambique, december 6/11/2005
- Ebrima Sall, the social science in Africa trends, Issues capacities and constrain paper prepared for the human capital commite of the social research council," mapping human capital globally SSRC Working paper. New York 2003.
- Lumumba, patrive, **congo my contre 1925-1961**, london 1963.
- Kango, thomas, **confliction the congo- the rice and same of lumomba**, London, 1972 ..
- Ethienne Ruamira, **La dynamique des conflis ethmiques au Nord-ki vu** : une reflescion prospective,Afrique contempotion,Autonne 2003.
- Yash ghai, **Ethnic and power sharing**, adalah's nus letter, volume 13, may 2005.
- République démocratique du Congo, **la situation des partis politique en zone gouvernementale**, commission des recoure des refugies, république française .
- Etienne Rusamira : **Mouvements de Refugies en Afrique et dans la region des grands Lacs**.Migration societe vol 14 .n 83.septembre-octobre . Montreal. 2002 .

- Jean pierre- chrétion, **le défi de l'ethnisme : Rwenda et burundi : 1990-1996**. Karthala ; paris .
- Felix Nkendabahernzi « **la tradédic au Rwanda pouvait être prévenue** ? Géopolitique Africaine, automne 2002 .
- Daniel colard, **la societe internationale apre la guerre froide** : les crises et les conflits de l'après-guerre froide armand colin ,paris, 1996 .
- Stuart naseem, **the use of children as soldies in africa**, acountry analysis of children cruitment and participation in armed conflict, june 1998.

المذكرات والرسائل الجامعية: (الدراسات السابقة)

- بروسي رضوان ، الديمقراطية و الحكم الراشدي في إفريقيا دراسة في المداخل النظرية، الآليات و العمليات و مؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخظر، باتنة، 2008-2009.
- الحسن الهدي الفاتح ، النزاعات و الحروب الأهلية في إفريقيا دارسة في أسباب الظاهرة في إفريقيا و أثارها (السودان، اكنغو، روندا، يورندي، الصومال) أنموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في دراسة السلام، كلية الدراست العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2014.
- مبارك جمعة علي العمامي مدحت ، **الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة حالة دارفور**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصادية، جامعة بن غازي، 2012

- راحلي مباركة ، الحرب الأهلية في رواندا ومواقف الدول منها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة 2014-2015.
- شابوني سامية ،النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية و المؤثرات الدولية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلاقات الدولية ،جامعة دالي ابراهيم ،2009-2010.
- عبد الحليم الحسن عبد القيوم ، العقول الفاعلة في مواجهة التحديات في إفريقيا، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2004.

6- المقالات والمجالات:

- حارث قحطان عبد الله و رشيد محمد أياد ، **ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقية دراسة حالة دارفور نموذجة**، (مجلة تكريت للعلوم الإنسانية)، 2006.
- رانيا حسين عبد الرحمن، **خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا**، (مجلة البيان)، العدد 181، نوفمبر/ديسمبر 2002.
- الرشيد أحمد الزروق ، **تأثير الموروث الاستعماري في تأصيل نشاط الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا جنوب الصحراء**، (مجلة البحوث الاقتصادية)، طبع سنوية، العدد الأول ، 2015
- علي خالد حنفي ، **البحيرات العظمى ومستقبل السلام**، (مجلة السياسة الدولية)، ع152، القاهرة أكتوبر 2002.
- علي عبد العزيز الشيماء ، **الكونغو الديمقراطية، دولة في حالة أزمة مستمرة**، (مجلة السياسة الدولية)، العدد 143، القاهرة، جانفي 2001.
- الشفيع محمد المكي ، **دراسات إفريقية**، (مجلة بحوث نصف سنوية، العدد 24)، جامعة إفريقية العالمي، ديسمبر 2000.

- محمود أحمد ابراهيم ،**تجربة التدخل الدولي في الصومال و رواندا** ،(مجلة السياسة الدولية)،العدد 122،جوان 1995،مركز الاهرام للدراسات استراتيجية القاهرة .
- كامل أنس مصطفى ،**الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد** ،(مجلة السيايسة الدولية) ،العدد 107،الجزء الاول 1992 ،مركز الاهرام ،القاهرة .
- السميط عبد الرحمان ، **قراءات إفريقية، جنوب السودان بين المآمرة**، (مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية)، ع06، شوال ، ذو الحجة 1431 هـ، سبتمبر، نوفمبر 2010، ص120.
- عبد السلام علي مصباح وآخرون ، **الحروب الأهلية الإفريقية، الأسباب والنتائج الحالة الصومالية نموذجا**، (مجلة الدراسات الاقتصادية)، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، العدد الأول، يناير 2018.
- أمين جوزيف رامز ، **حول رئاسة مصر للدورة 29 منظمة الوحدة الإفريقية، يوليو 1993-1994**،(مجلة السياسة الدولية)، ع118، يوليو 1994،ج2، مؤسسة الأهرام، مصر،

7- المؤتمرات والندوات:

- ملتقى الجامعات الإفريقية، التداخل والتواصل في إفريقيا، أوراق المؤتمر العلمي، ك4، الخرطوم، يناير 2006.
- علي فليفل و آخرون*/ التقرير الغستراتيجي الإفريقي عام 2001، 2002، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
- قنوصة صبحي ، العنف الإثني في رواندا ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002.
- حمدي عبد الرحمان ، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، ع 135، جوان، 1999.

- درويش سلوى يوسف ،تأثير الحرب الاهلية على المراة الرواندية منظور أنثروبولوجي ،ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى ،معهد البحوث و الدراسات الافريقية ،21-22 افريل ،2002 .
- عبد الرحمان حسن حمدي ،التوازن الاقليمي في البحيرات العظمى والامن الالماني المصري ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى ،معهد البحوث و الدراسات الافريقية ،21-22 أفريل ، 2002 .
- التداخل والتواصل في إفريقيا(أوراق المؤتمر العلمي)، ط4، الخرطوم، يناير 2006
- عبد الرحمان محمود الشيخ الحدود الاستعمارية وأثرها على مشكلات إفريقية، بحث مقدم في الندوة، الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، قاعدة الصداقة، الخرطوم، مارس2004.
- محمد خلق عبد الرحمان ، المحكمة الجنائية الدولية والتشريعات الوطنية، المؤتمر العاشر للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة، 22-24 ديسمبر 2001.
- بسيوني شريف ، الإطار العرفي للقانون الدولي الإنساني، التدخلات والثغرات والغموض، ندوة القانون الدولي الإنساني وضبط التسلح في النزاعات المسلحة المنعقدة في سيراكوزا من 27 جوان إلى 23 جويلية 1998.
- ريمون ماهر كمال ، بورندي بعد انقلاب يوليو الماضي، مجلة السياسة الدولية، ع 127، القاهرة جانفي 1997.
- حجاج أحمد ، السلام والبناء في منظمة البحيرات العظمى، بحث حول دو الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفرقية، جامعة القاهرة 21-22 أفريل 2002.
- معهد البحوث والدراسات الإفريقية،أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الغفريقية، الصراعات والحروبي الاهلية، 22-30 ماي 1999، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1999،

8- الموسوعات العلمية:

- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة سياسية، ج1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الأردن، 1990.
- ـــــــــــــــ ، موسوعة السياسية ، ج2، المؤسسة العربية للنشر.
- خوندة مسعود ،الموسوعة التاريخية الجغرافية ،الجزء الثامن ،الشركة العالمية للموسوعات ،بيروت ن 2004 .

9- التقارير:

- فليفل السيد ، الحروب الأهلية في إفريقيا، محاولة للتفسير التاريخي، أعمال المؤتمر السنوي في معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، القاهرة، 1999.
- معهد البحوث والدراسات السابقة الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي، 2001-2002، إصدار مركز البحوث الإفريقية، سبتمبر 2002.
- معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي 2001-2002، إصدار مركز البحوث الإفريقية، سبتمبر 2002.

فهرس المحتويات:

الأية الكريمة.....

الإهداء.....

الشكر والعرفان.....

فهرس المحتويات.....

مقدمة.....01

الفصل الأول: " حروب الأهلية في الكونغو وانعكاساتها على البلد"

المبحث الأول:أزمة كايتينغا و إشعال الحرب الأهلية 1965/1960 م.....19

المبحث الثاني: الفوضى والاضطرابات التي واجهت البلد بعد 1965.....24

1/البعد الاقليمي للصراع في الكونغو.....28

2/ البعد الدولي للصراع في الكونغو.....30

أ. الصراع الإثني وإستمراريته في الكونغو الديمقراطية.....31

المبحث الثالث: الإطاحة بالرؤساء(كازافوبو – موبوتو–كابيلا).....35

1–كازافوبو.....35

2–سيسيكوموبوتو.....37

3– رولان كابيلا.....38

الفصل الثاني: الحرب الأهلية في رواندا

المبحث الأول:خلفيا الصراع (قبائل الهوتو والتوتسي).....40

1– الموقع الجغرافي والتركيبة الإثنية.....40

2– جذور الصراع في عهد الاستعمار.....41

3 – جذور الصراعات في عهد الاستقلال.....42

المبحث الثاني : تصاعد الخلاف و اجتعال الحرب الاهلية " الانقلاب العسكري و تصاعد التوتر الداخلي " 44

1_ تطور النزاع الرواندي: 1959 إلى غاية 1994 44

2_ حرب 1994 48

المبحث الثالث : نتائج حرب 1994.....52

أ. النتائج الداخلية.....52

ب.النتائج الخارجية.....56

الفصل الثالث: آثار الحروب الأهلية في الكونغو ورواندا ومواقف الدّول منها

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية للحروب في الدولتين.....61

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والاقتصادية.....66

المبحث الثالث: مواقف الدول الإفريقية ومنظمة الوحدة الإفريقية.....71

1- موقف الدول الإفريقية من الحربين.....71

2-موقف منظمة الوحدة الإفريقية.....72

المبحث الرابع: موقف هيئة الأمم المتحدة من الحربين.....77

خاتمة.....86

الملاحق

المراجع